الموسم الثاني
للانصات المركزي

حقائق و وثائق : "شرفنامه" الأمير بين عبدالناصر و مام جلال

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 33
الاحد
2026/09/06
No. :8120

ممر دبي- السليمانية للابتكار

مسار جديد لتنمية الابتكار وريادة الأعمال وتمكين الشباب

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

الرئيس بافل يعزي الرئيس بارزاني

تغطية خاصة ..ممر دبي-السليمانية ..جسر للابتكار بين دبي و إقليم كردستان

الاتحاد الأوربي لقوباد طالباني...صوت مهم للمنطق والحكمة في الأوقات الصعبة

اهتمام صيني بالغ باستقرار إقليم كوردستان والتنمية الاقتصادية فيه

كتلة الاتحاد الوطني: يجب التعامل مع الاوضاع في خانقين وفقاً للمادة 140

الأسدي يشيد بالإرث الوطني للرئيس الراحل مام جلال

CTG وICTS : تنسيق متواصل لتعزيز الاستقرار

الاتحاد الوطني يدعم الحضور السياسي للكورد في الانتخابات السويدية

نص مخرجات اجتماع ائتلاف الدولة

لقاءات الفخامة..حراك رئاسي لرسم مسارات التفاهم والتنمية وتعزيز الاستقرار

شخصيات و حقائق ومواقف

الاتحاد الوطني يعزي برحيل الصحفي المصري "السيد عبدالفتاح"

قوباد طالباني: خسارة مؤلمة للساحة الثقافية والإعلامية

السيد عبد الفتاح : مام جلال عاشق مصر و صديق عبدالناصر

السيد عبدالفتاح: اعتبر نفسي جنديا في خدمة قضية الشعب الكوردي العادلة

د. محمد رفعت الإمام: "شرفنامه" الأمير بين عبدالناصر و مام جلال

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

جواد علي كسار: مراجعات لعلاقة المجتمع بالدولة في العراق

زهير كاظم عبود : كيف يستعيد العراق عافيته؟

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

أوجلان: أمامنا نضال شاق وصعب للغاية

لا بد من اتخاذ خطوات سياسية وقانونية لدفع عملية السلام إلى الأمام

دميرتاش : سلجوق مزراكلي الآن تحت رعايتكم

بهجلي: لم أتوقع هذا الاجماع على القانون الإطاري

المرصد السوري و الملف الكردي

حوار مهم وصريح مع مستشار الرئاسة السورية مظلوم عبدي:

ندخل مرحلة جديدة و ينبغي توضيح الحقيقة بشكل صريح

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

عماد أحمد: مضيق هرمز من رنين هاتف الخال ولي إلى اهتزاز السوق العالمية

باراك رافيد: إدارة ترامب تعِد خطة للشرق الأوسط بعد الحرب

قمة شنغهاي تختتم اعمالها بـ "إعلان بيشكيك" وتوقيع 28 وثيقة

الرئيس بافل يعزي الرئيس بارزاني بوفاة السيد عبدالواحد ابراهيم شيخ عبدالسلام بارزاني

وجه السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، السبت ٢٠٢٦/٩/٥ برقية تعزية الى السيد مسعود بارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني، بوفاة السيد عبدالواحد ابراهيم شيخ عبدالسلام بارزاني، وفيما يأتي نصها:

السيد مسعود بارزاني المحترم

رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني

ببالغ الحزن والأسى، تلقّينا نبأ وفاة الشخصية البارزة من عائلتكم، السيد عبد الواحد إبراهيم شيخ عبد السلام بارزاني.

وبهذا المصاب، نتقدم إلى سيادتكم وإلى عائلتكم بأحرّ التعازي والمواساة، ونشارككم أحزانكم.

نسأل الله تعالى أن يسكن الفقيد فسيح جناته، وأن يلهم الجميع الصبر والسلوان.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

ممر دبي-السليمانية ..

جسر للابتكار بين دبي و إقليم كردستان

قوباد طالباني: مسار جديد للابتكار وريادة الأعمال وتمكين الشباب

عارف أميري: دبي توفر دبي بنية تحتية فريدة وبيئة تنظيمية عالمية

المرصد/فريق الرصد والمتابعة

في مراسم أُقيمت في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتحت إشراف ومتابعة قوباد طالباني، نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان، جرى يوم الجمعة ٢٠٢٦/٩/٤ توقيع اتفاقية للعمل المشترك بين مركز دبي المالي العالمي (DIFC) ومؤسسة (Foundation Hub).

وأعلن «إنوفيشن هب Innovation Hub »، أكبر مركز للشركات الناشئة والابتكار في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، والذي يعمل تحت مظلة مركز دبي المالي العالمي، توسيع منظومته الدولية، بهدف بناء روابط قوية في مجال الابتكار بين دبي وأسواق ريادة الأعمال الناشئة في دول الجنوب العالمي.

وفي إطار هذه المنظومة الدولية المتنامية، يتعاون مركز «إنوفيشن هب Innovation Hub » في مركز دبي المالي العالمي مع مركز «فاونديشن هب Foundation Hub » في السليمانية، بما يوفر مساراً مباشراً بين «إنوفيشن هب

Innovation Hub » ومجتمع ريادة الأعمال الناشئ في إقليم كردستان العراق، مع التركيز على تقديم برامج عملية، ودعم المؤسسين، وتوسيع نطاق الأعمال.

اهداف الشراكة

وتهدف هذه الشراكة على المدى البعيد إلى إتاحة الفرص أمام مركز دبي المالي العالمي ومنظومة ريادة الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة للوصول إلى الفرص المتاحة في كردستان.

وقد وقع اتفاقية الشراكة بين الجانبين سفين غفور، كبير مستشاري نائب رئيس وزراء إقليم كردستان والرئيس التنفيذي لمركز «فاونديشن هب»، ومحمد البلوشي، الرئيس التنفيذي لمركز «إنوفيشن هب» في مركز دبي المالي العالمي، بحضور معالي قوباد طالباني، نائب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان العراق، وعارف أميري، الرئيس التنفيذي لسلطة مركز دبي المالي العالمي.

وتأسس مركز «فاونديشن هب Foundation Hub » لتعزيز جاهزية المنطقة لمواكبة الاقتصاد الرقمي المستقبلي، وبرز منصة رئيسية لدعم ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة في كردستان والعراق، ويعمل المركز على دمج تنمية المواهب، وبناء منظومة ريادة الأعمال، وتمكين السوق، حيث يدعم المؤسسين في تحويل الابتكارات المحلية إلى مشاريع قابلة للتوسع والتطور بإمكانات دولية.

ومن خلال برامجه ونهجه المجتمعي، يساهم مركز «فاونديشن هب» في تطوير منظومة الابتكار في العراق، ويلعب دوراً مهماً في ربط مجتمع الشركات الناشئة في كردستان بمراكز الابتكار العالمية، مثل دبي.

وقال السيد عارف أميري، الرئيس التنفيذي لسلطة مركز دبي المالي العالمي:

«يمثل الجنوب العالمي مجموعة من أسواق الابتكار الواعدة وأكثرها ديناميكيةً وحيوية في العالم. وتوفر دبي بنية تحتية فريدة، وبيئة تنظيمية عالمية المستوى، وتجمع كبير لرؤوس الأموال، وكلها عوامل تُمكننا من أن نكون منصة ينطلق منها مؤسسو ورواد الأعمال في مختلف الاقتصادات الناشئة.

وتسهم شراكتنا مع مركز (فاونديشن هب) في إنشاء جسر عملي وفعّال بين دبي وكردستان، ما يتيح لرواد الأعمال الموهوبين الانضمام إلى منظومتنا، ويفتح في الوقت نفسه آفاقاً جديدة للنمو العابر للحدود».

يقوم هذا التعاون على مبادرات منظمة تركز على الجانب التنفيذي، وتهدف إلى منح المؤسسين ذوي الإمكانات العالية وصولاً مباشراً إلى رأس المال والتوجيه والإرشاد والأسواق العالمية. في حين تشمل المبادرة الابتكارات المتميزة في جميع القطاعات، فإنها ستعطي الأولوية لقطاعي التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، مستفيدةً من القدرات المتخصصة التي يتمتع بها مركز «إنوفيشن هب» التابع لمركز دبي المالي العالمي ومنظومته الراسخة والمتكاملة.

وستبدأ فعاليات البرنامج بعقد ورشتي عمل متخصصتين في كردستان لتقييم الشركات الناشئة الواعدة واختيارها، وستحصل الشركات المختارة على إرشاد مُنظم من خبراء القطاعات وقادة الشركات، إلى جانب إمكانية الوصول المباشر إلى الشبكة الواسعة لمركز «إنوفيشن هب» التابع لمركز دبي المالي العالمي، والتي تضم صناديق رأس المال الاستثماري والمؤسسات الاستثمارية، كما سيحظى رواد الأعمال المشاركون بفرصة الظهور على المنصات الدولية الرئيسية لمركز

دبي المالي العالمي، بما في ذلك قمة دبي للتكنولوجيا المالية، ومهرجان دبي للذكاء الاصطناعي، و«يوم المستثمر» في مركز «إنوفيشن هب»، في مركز دبي المالي العالمي، بالإضافة إلى تنظيم زيارات إلى دبي للتواصل المباشر مع شركاء من قطاع الشركات، وتوسيع نطاق عملياتهم.

من جانبه، قال معالي قوباد طالباني، نائب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان العراق:

افتتحنا في دبي، مساراً جديداً لتنمية الابتكار وريادة الأعمال وتمكين شبابنا، ستسهم اتفاقية الشراكة الجديدة بين مركز «إنوفيشن هب» التابع لمركز دبي المالي العالمي ومركز «فاونديشن هب» في ربط الشركات الناشئة في كردستان بدبي، ومن خلال هذا التعاون، سيقدم المستثمرون في الإمارات وشركاء مركز دبي المالي العالمي الدعم للشركات التي تتمتع بأفكار مبتكرة وإمكانات نمو عالية، كما ستوفر هذه الاتفاقية فرصة جديدة لرواد الأعمال والشباب المبدعين في كردستان لتطوير أعمالهم والمنافسة على المستويين الإقليمي والدولي، فضلاً عن تعزيز مكانة السليمانية مركزاً إقليمياً بارزاً للابتكار.

تطوير جسر ابتكار ثنائي الاتجاه

وفي حين تركز الأنشطة الأولية على تمكين المؤسسين المقيمين في كردستان من الوصول إلى منصة دبي العالمية، فإن الطموح الأوسع يتمثل في تطوير جسر ابتكار ثنائي الاتجاه من خلال (ممر دبي–السليمانية للابتكار).

وعلى المدى الطويل، ستتيح المبادرة للمشاركين في منظومة الإمارات ومركز دبي المالي العالمي، بمن فيهم المستثمرون وشركاء المؤسسات والشركات المتوسعة، اكتشاف الفرص الناشئة في المشهد التكنولوجي المتطور في كردستان وتقييمها والاستفادة منها.

ومع التوسع السريع في نشاط رأس المال الاستثماري والاعتماد الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا (MEASA)، يواصل مركز الابتكار في مركز دبي المالي العالمي أداء دوره بوصفه مركز الابتكار الرئيسي في المنطقة، من خلال تحويل الإمكانات الإقليمية إلى نجاح تجاري دولي.

ويدعى رواد الأعمال والمؤسسون في المراحل المبكرة في كردستان، والمتخصصون في التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات ذات النمو المرتفع، إلى التسجيل في ورشة تفعيل البرنامج وتسجيل الشركات الناشئة المقبلة في السليمانية. وتتوفر تفاصيل مواعيد ورش العمل، ومعايير الأهلية، وروابط التقديم من خلال القنوات الرسمية لمركز الابتكار في مركز دبي المالي العالمي وThe Foundation Hub.

ممر دبي–السليمانية للابتكار

يجمع برنامج الابتكار هذا بين مركز الابتكار في مركز دبي المالي العالمي وThe Foundation Society for Development، بهدف تمكين التعاون الهادف والتبادل العابر للحدود.

والبرنامج عبارة عن مبادرة منظمة للإرشاد والوصول إلى الأسواق، تربط الشركات الناشئة في إقليم كردستان بواحدة من أكبر منظومات الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا (MEASA)، وهي مركز الابتكار

في مركز دبي المالي العالمي.

وصمم البرنامج لتعزيز مشهد الشركات الناشئة في إقليم كردستان من خلال ربط المؤسسين المحليين بإرشاد موجه، وتعريفهم بالشركات، وإتاحة الوصول المباشر إلى سوق دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويرحب البرنامج بالشركات الناشئة المبتكرة من إقليم كردستان والعراق في جميع القطاعات، مع اهتمام خاص بالمشاريع العاملة في مجال التكنولوجيا المالية والمشاريع القائمة على الذكاء الاصطناعي.

وسيتم اختيار مجموعة تضم «خمسة إلى ثمانية شركات ناشئة» من خلال عملية تقييم من مرحلتين، تقيّم قوة الفريق، ومدى ملاءمة المشروع للسوق، وإمكانات النمو.

حول البرنامج

يهدف البرنامج إلى بناء ممر عملي بين منظومتين. فهو يربط الشركات الناشئة الواعدة التي تتخذ من كردستان مقرا لها بمرشدين ذوي خبرة وشركاء من الشركات في دبي، ويفتح مسارا لدخول سوق دولة الإمارات أمام المشاريع المستعدة للتوسع، ويؤسس نموذجا مستداما للتعاون العابر للحدود بين Foundation Hub ومركز الابتكار في مركز دبي المالي العالمي.

وصمم البرنامج لتعزيز مشهد الشركات الناشئة في إقليم كردستان من خلال ربط المؤسسين المحليين بإرشاد موجه، وتعريفهم بالشركات، وإتاحة الوصول المباشر إلى سوق دولة الإمارات العربية المتحدة.

* يوسع مركز الابتكار في مركز دبي المالي العالمي شبكته الدولية للمنظومة الريادية، بهدف تعزيز روابط الابتكار بين دبي والأسواق الريادية ذات الإمكانات العالية في مختلف أنحاء دول الجنوب العالمي.

* يعمل مركز الابتكار في مركز دبي المالي العالمي وThe Foundation Hub بشكل مشترك على تطوير ممر ابتكار منظم بين دبي والسليمانية، يربط المؤسسين والمستثمرين والشركات والشركاء في المنظومة الريادية في كلا السوقين.

* ينضم The Foundation Hub في السليمانية بوصفه أحدث شريك في هذه الشبكة، بما يوفر مسارات منظمة للمؤسسين من إقليم كردستان للوصول إلى منظومة الابتكار في دبي.

* يشمل البرنامج ورشتي عمل في كردستان، وإرشادا منظما، وتعريفات بالمستثمرين والشركات، وفرصا للمشاركة في مهرجان دبي للذكاء الاصطناعي، وقمة دبي للتكنولوجيا المالية، ويوم المستثمر التابع لمركز الابتكار في مركز دبي المالي العالمي.

* تمثل التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي قطاعي الأولوية في المرحلة الأولى، مع إتاحة البرنامج للشركات ذات الإمكانات العالية من القطاعات الأخرى.

«يمثل الجنوب العالمي بعضا من أكثر أسواق الابتكار حيوية وإمكانات في العالم. وتمكننا البنية التحتية الفريدة لدبي، وبيئتها التنظيمية، وتركيز رأس المال فيها، من العمل كمنصة انطلاق للمؤسسين في الاقتصادات الناشئة. إن شراكتنا مع The Foundation Hub تنشئ جسرا عمليا وعالي التأثير بين دبي وكردستان، وتجلب رواد الأعمال الموهوبين إلى منظومتنا، وفي الوقت نفسه تفتح آفاقا جديدة للنمو العابر للحدود.»

الاتحاد الأوربي مشيدا بدور قوباد طالباني :

صوت مهم للمنطق والحكمة في الأوقات الصعبة

أشادت بعثة الاتحاد الأوروبي في العراق، بدور قوباد طالباني، واصفا إياه بـ»الصوت المهم للمنطق والحكمة في الأوقات الصعبة»، مؤكداً في الوقت ذاته على الرؤية المشتركة بينهما لإيجاد حلول تصب في مصلحة عموم الشعب العراقي.

ونشرت الصفحة الرسمية لبعثة الاتحاد الأوروبي في العراق (EU in Iraq)، على منصة X، تدوينة حول اجتماعهم مع قوباد طالباني، جاء فيها: «البحث عن حلول لمصلحة الشعب العراقي كافة- رؤية مشتركة في اجتماعنا مع قوباد طالباني (@qubadjt)- صوت مهم للمنطق والحكمة في الأوقات الصعبة، شكراً لحسن الاستقبال».

يأتي ذلك بعد أن أشار قوباد طالباني، عبر حسابه الشخصي على منصة X، إلى مضمون اللقاء مبيناً: «خلال اجتماعنا مع سفير الاتحاد الأوروبي لدى العراق، كلمنت سيمتنر، أكدنا على ضرورة دعم جهود الحكومة الاتحادية لتعزيز سيادة القانون وحصر جميع السلاح تحت مظلة الدولة».

اهتمام صيني بالغ باستقرار إقليم كوردستان والتنمية الاقتصادية فيه

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان، الثلاثاء ٢٠٢٦/٩/١، القنصل العام الصيني في اقليم كوردستان، ليو جون، وبحث معه فرص التنمية والاستثمار في الإقليم.

وخلال اللقاء، رحّب قوباد طالباني بدور أكثر فاعلية للصين في دعم عملية التنمية في الإقليم، مسلطاً الضوء على أهمية تعزيز التعاون بين كوردستان والصين.

كما أعرب نائب رئيس الوزراء عن تقديره لجهود الحكومة الصينية وقنصليتها في تسهيل قبول طلبة إقليم كوردستان في الجامعات الصينية.

وقال قوباد طالباني، إن توسيع نطاق التعاون مع الصين يمكن أن يسهم في تنمية الإقليم، إلى جانب خلق المزيد من الفرص للطلبة والشباب لمتابعة دراساتهم العليا في الصين.

من جهته، أشار القنصل العام الصيني إلى أن استقرار إقليم كوردستان والتنمية الاقتصادية فيه يحظيان بأهمية بالغة لدى الصين، مؤكداً استعداد بلاده لتقديم الدعم لإقليم كوردستان في كلا المجالين، مشددا على أن الصين سيكون لها مشاركة أكثر فاعلية في التنمية الاقتصادية لكوردستان.

كما أعرب القنصل العام الصيني عن استعداد بلاده لتوفير المزيد من التسهيلات لقبول طلبة الإقليم في جامعاتها.

اشادات بأداء أوركسترا السليمانية السيمفونية

الى ذلك أشاد نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان، قوباد طالباني، السبت ٢٠٢٦/٩/٥ بالأداء الفني الذي قدمته أوركسترا السليمانية السيمفونية، معرباً عن شكره للفنان والأستاذ الكبير عبد الله جمال سكرمة وجميع أعضاء الأوركسترا.

وأكد قوباد طالباني أن كوردستان والسليمانية بحاجة إلى الفن الراقي والأصيل، مشدداً على مواصلة دعم الفنانين، بما يسهم في الارتقاء بالفن والثقافة وإضفاء الحيوية على المجتمع والمدينة.

كما وجه طالباني شكره إلى مؤسسة المظلة (چەتر) الثقافية في السليمانية على تنظيم الحفل، متمنياً لها وللقائمين عليها المزيد من الاستمرار والنجاح.

كتلة الاتحاد الوطني: يجب التعامل مع الاوضاع في خانقين وفقاً للمادة 140

اصدرت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب، الثلاثاء ٢٠٢٦/٩/١ بيانا حول الاوضاع الراهنة في قضاء خانقين، فيما يأتي نص البيان:

بقلق بالغ نتابع الاوضاع في خانقين والمناطق الكوردستانية في ديالى، ونطالب بمعالجة هذه الاوضاع وفقاً للدستور العراقي الدائم والقوانين العراقية السارية.

النشاط المدني السلمي حق مكفول دستورياً، لاسيما إذا كان الأمر يتعلق بتطبيق الدستور والمادة ١٤٠.

نطالب بمعالجة الاوضاع سلمياً ودون استخدام القوة أو الاعتقالات، مع مراعاة حساسية وخصوصية الاوضاع في خانقين وتلك المناطق.

نطالب بالإفراج عن المعتقلين وإلغاء جميع أوامر الاعتقال الصادرة بحق السياسيين والناشطين والشباب.

يجب إلغاء التغييرات الديموغرافية، وتقسيم منطقتي جلولاء وقرتبه، وفصل ناحيتي السعدية وقرتبه، والتعامل مع هذه المناطق وفقاً للدستور والمادة ١٤٠، ووقف جميع الإجراءات المخالفة للدستور.

وأخيرًا، نتوجه برسالة إلى أهالي خانقين والمناطق الكوردستانية في ديالى، نؤكد لهم أننا نعلم أنكم تحت ضغوط كبيرة وأن منطقتكم تواجه العديد من المشاكل. نطلب منكم الدفاع عن حقوقكم بالطرق السلمية ووفقاً للدستور والقانون، ونؤكد لكم أننا في كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني سندعمكم وسنكون دائماً مدافعين عن حقوقكم الدستورية والقانونية.

كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني

في مجلس النواب العراقي

الأسدي يشيد بالإرث الوطني للرئيس الراحل مام جلال

استقبل الدكتور خالد شواني، مسؤول المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني السبت ٢٠٢٦/٩/٥ في بغداد، الشيخ حسن الأسدي، الأمين العام لمنظمة العمل الإسلامي، والوفد المرافق له، في مقر المكتب السياسي بالعاصمة بغداد.

وضم الوفد نائب رئيس مجلس محافظة بابل السيد حمزة جبار الحربي، وعضو مجلس محافظة بغداد السيد يحيى الخزعلي، وعدداً من أعضاء المكتب السياسي لمنظمة العمل الإسلامي.

ورحّب الدكتور شواني بالوفد الضيف، مشيداً بعمق العلاقات التاريخية بين الجانبين، والمواقف المشتركة في مواجهة النظام الدكتاتوري البائد، مؤكداً أهمية استمرار التنسيق والعمل المشترك بما يخدم المصلحة الوطنية للعراق .

من جانبه، أشاد الشيخ حسن الأسدي بالإرث الوطني للرئيس الراحل مام جلال طالباني ودوره في تجاوز الخلافات وتقريب وجهات النظر بين القوى السياسية، مؤكداً أن مام جلال كان صمام أمان للعراق وللعملية السياسية.

وحضر اللقاء السيد هريم كمال آغا، رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب العراقي، والسيدة ديلان غفوري، النائب عن كتلة الاتحاد، والسيد هيرش حبيب، وعدد من كوادر المكتب السياسي.

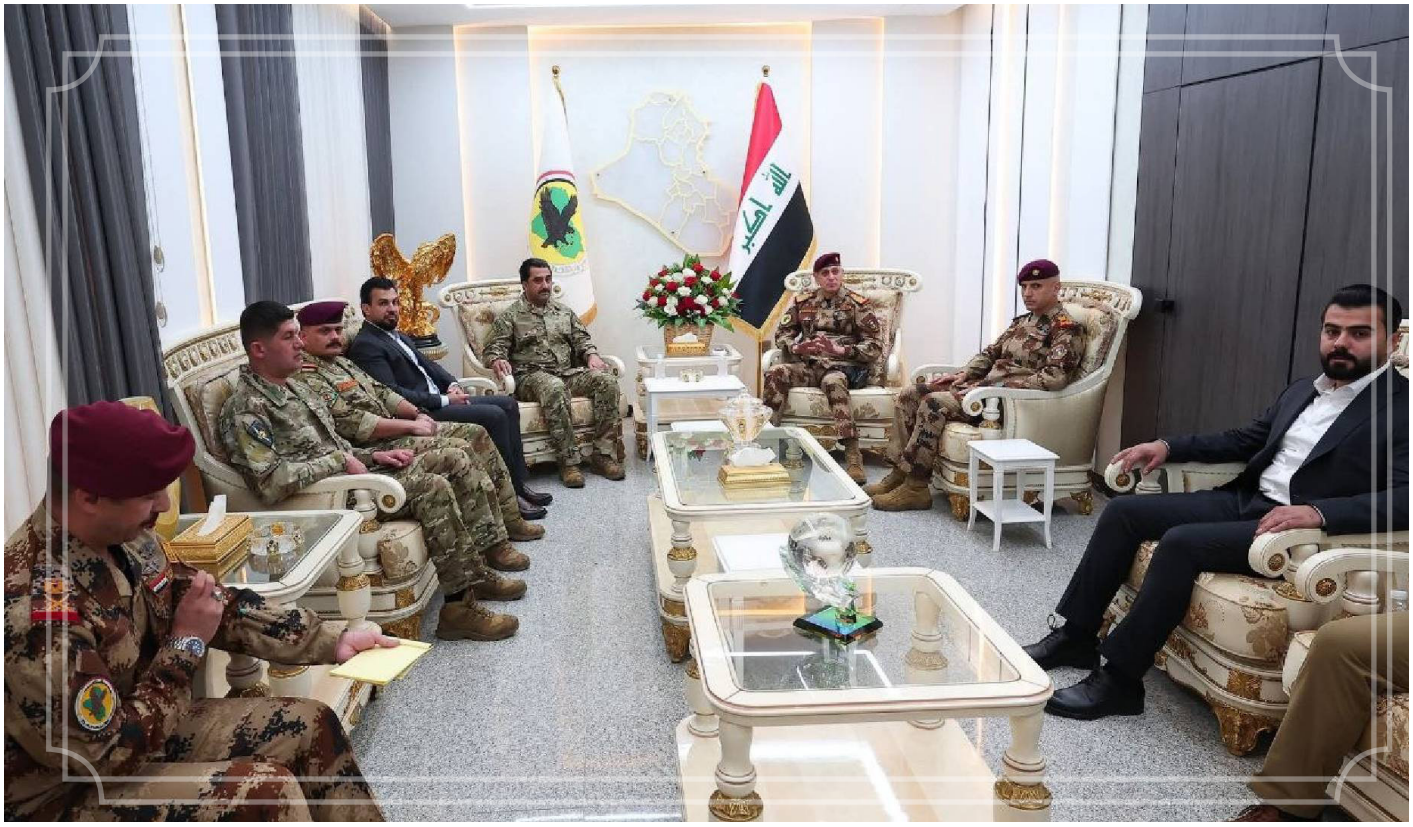

CTG وICTS: تنسيق متواصل لتعزيز الاستقرار

زار السيد وهاب حلبجي، المدير العام لمكافحة الإرهاب CTG، برفقة عدد من كبار ضباط المديرية، الاربعاء ٢٠٢٦/٩/٢ مقر جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ICTS في العاصمة بغداد، وكان في استقبال الوفد الفريق الركن زيد حوشي الموسوي، رئيس جهاز مكافحة الإرهاب العراقي.

وجاءت الزيارة لتقديم التهاني إلى الفريق الركن زيد حوشي الموسوي بمناسبة تسنمه مهام رئاسة جهاز مكافحة الإرهاب العراقي، حيث قدم السيد وهاب حلبجي تهانيه بهذه المناسبة، متمنياً له دوام التوفيق والنجاح في أداء مهامه ومسؤولياته الوطنية.

وخلال اللقاء، بحث الجانبان سبل تطوير العلاقات وتعزيز مستوى التنسيق بين مكافحة الإرهاب في إقليم كردستان CTG وجهاز مكافحة الإرهاب العراقي ICTS، مع التأكيد على توسيع التعاون الأمني والاستخباري والميداني بين الجانبين.

وعلى مدى السنوات الماضية، شكّل الجانبان سنداً قوياً لبعضهما البعض، واستمر بينهما تبادل دقيق للمعلومات الاستخبارية وتنسيق أمني على مستوى عالٍ، الأمر الذي أسهم بصورة فاعلة في مواجهة التنظيمات الإرهابية، وتفكيك شبكاتها، والحد من مخاطرها وتهديداتها.

وفي ختام اللقاء، أكد الجانبان أهمية مواصلة هذا التعاون وتعزيزه، والحفاظ على أعلى مستويات التنسيق الأمني والاستخباري، بهدف القضاء على التهديدات الإرهابية ومنع عودتها أو إعادة تنظيم صفوفها، بما يسهم في حماية الأمن والاستقرار في إقليم كردستان وعموم العراق.

الاتحاد الوطني يدعم الحضور السياسي للكورد في الانتخابات السويدية

PUKMEDIA-خاص

من المقرر أن تشهد السويد في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦ انتخابات عامة لاختيار أعضاء البرلمان ومجالس الأقاليم والمجالس البلدية، في انتخابات يُنتظر أن يشارك فيها ملايين الناخبين لانتخاب ٣٤٩ عضواً في البرلمان السويدي.

وبحسب المعطيات المتوفرة، يشارك في الانتخابات ٥٢ مرشحاً كوردياً على قوائم عدد من الأحزاب السياسية السويدية، في خطوة تعكس حضوراً متزايداً للكورد في الحياة السياسية والمدنية في السويد.

٥٢ مرشحاً كوردياً

وفق بيانات الانتخابات العامة في السويد، بلغ عدد المرشحين للانتخابات ٥٤ ألفاً و٢١٢ مرشحاً، بينهم ٥٢ مرشحاً كوردياً موزعين على المستويات الثلاثة للانتخابات، وهي البرلمان ومجالس الأقاليم والمجالس البلدية.

ويضم المرشحون الكورد ناشطين وفنانين وشخصيات سياسية ومدنية، بينهم ٢٨ رجلاً و٢٤ امرأة، فيما يترشح العدد الأكبر منهم على قوائم الحزب الاشتراكي الديمقراطي، بواقع ٣٠ مرشحاً.

ويتوزع المرشحون الكورد على قوائم عدد من الأحزاب السياسية الرئيسية، من بينها الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وحزب اليسار، وحزب البيئة.

أكثر من ٨ ملايين ناخب

يبلغ عدد سكان السويد نحو ١٠ ملايين و٦١٠ آلاف و٥٠٠ نسمة، فيما يحق لنحو ٨ ملايين و٤٦ ألفاً و٧٢٥ شخصاً المشاركة في الانتخابات وفق أحدث بيانات هيئة الانتخابات السويدية.

وتتكون السويد من ٢٩٠ بلدية و٢١ إقليماً، وتُجرى الانتخابات البرلمانية والمحلية في يوم واحد، حيث يختار الناخبون ممثليهم في البرلمان ومجالس الأقاليم والمجالس البلدية.

ويضم البرلمان السويدي ٣٤٩ مقعداً، فيما تحتاج الحكومة أو التحالفات السياسية إلى تأمين ١٧٥ مقعداً للحصول على الأغلبية البرلمانية.

١٦٥ حزباً تتنافس في الانتخابات

تتنافس في الانتخابات الحالية ١٦٥ قائمة وحزباً سياسياً، فيما توجد ثمانية أحزاب ممثلة في البرلمان السويدي الحالي، وهي: الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ديمقراطيو السويد، الحزب المعتدل، حزب الوسط، حزب اليسار، الديمقراطيون المسيحيون، حزب البيئة، والليبراليون.

وتنقسم هذه الأحزاب بصورة عامة بين معسكري اليمين واليسار، وسط منافسة سياسية محتدمة على تشكيل الحكومة المقبلة.

وبحسب استطلاعات الرأي، يتصدر الحزب الاشتراكي الديمقراطي المشهد الانتخابي، مع توقعات بحصوله على نحو ٣٣ في المئة من الأصوات.

الاتحاد الوطني الكوردستاني يدعم المرشحين الكورد

وفي إطار دعم المشاركة السياسية للكورد في السويد، عقد وفد من الاتحاد الوطني الكوردستاني، في الثاني من أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، اجتماعاً في مدينة يوتيبوري، بحضور سالار محمود، مسؤول بورد التنظيمات الخارجية، وأمل جلال، مسؤولة بورد المنظمات الديمقراطية، إلى جانب عدد من المرشحين الكورد المدرجين على قوائم الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

وجاء الاجتماع بهدف دعم المرشحين الكورد وتعزيز مشاركتهم في الانتخابات، إلى جانب تشجيع أبناء الجالية الكوردية على الانخراط بصورة أكبر في الحياة السياسية والمؤسسات الحكومية والمنظمات

المدنية والثقافية.

وقال سالار محمود، مسؤول بورد التنظيمات الخارجية للاتحاد الوطني الكوردستاني، في تصريح لـ PUKMEDIA، إن حضورهم يأتي بهدف دعم المرشحين الكورد على قوائم الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وكذلك المرشحين الكورد بصورة عامة في العملية الانتخابية.

وأضاف أن الاتحاد يشجع الجالية الكوردية على المشاركة في الحكومة والبرلمان والمنظمات الثقافية والمدنية، مشيراً إلى أن المشاركة السياسية والمدنية تمثل شكلاً من أشكال النضال العصري، وأن للكورد دوراً مهماً في تعزيز العلاقات بين المجتمعات المختلفة وخدمة القضية الكوردستانية.

مرشحون كورد يشكرون الاتحاد الوطني

من جانبها، أعربت شادية حيدري، البرلمانية السويدية السابقة والمرشحة عن مدينة يوتيبوري للبرلمان، عن شكرها للاتحاد الوطني الكوردستاني على دعمه للجالية الكوردية والمرشحين الكورد المشاركين في الانتخابات.

وقالت حيدري إن هذه المشاركة تمثل تجربة جديدة، خصوصاً مع ترشح عدد من أبناء الأجزاء المختلفة من كوردستان للبرلمان والمجالس المحلية السويدية.

كما أعرب د. جرو ولادبگي، المرشح للبرلمان، عن شكره للاتحاد الوطني الكوردستاني على دعمه ومساندته للسياسيين الكورد في الخارج، واصفاً هذه الخطوة بأنها إيجابية ومهمة في هذه المرحلة.

عتبة ٤٪ لدخول البرلمان

وتُطبّق في السويد عتبة انتخابية لدخول البرلمان، إذ يتعين على الأحزاب والقوائم الحصول على ٤ في المئة من الأصوات على المستوى الوطني لدخول البرلمان، فيما تبلغ العتبة في انتخابات البلديات والأقاليم ٣ في المئة.

وتُعد انتخابات عام ٢٠٢٦ الدورة البرلمانية الثانية والخمسين منذ الإصلاحات الدستورية التي شهدتها السويد عام ١٨٦٦ وإنشاء البرلمان الجديد.

وقبل عام ١٩٧٠، كانت انتخابات البلديات والأقاليم، التي كانت تُعرف آنذاك باسم «Landsting»، تُجرى بعد عامين من الانتخابات البرلمانية، أي في منتصف الدورة البرلمانية. ومنذ عام ١٩٧٠، جرى توحيد دورات الانتخابات البرلمانية وانتخابات البلديات والأقاليم، لتُجرى جميعها في الموعد نفسه.

وتأتي المشاركة الكوردية في الانتخابات السويدية في ظل تنامي حضور أبناء الجالية في المؤسسات السياسية والمدنية، وسط مساعٍ لتعزيز تمثيلهم ومشاركتهم في صناعة القرار داخل المجتمع السويدي.

مخرجات اجتماع ائتلاف الدولة

أهمية توحيد الموقف الوطني، والحفاظ على استقرار العراق وسيادته ومصالحه العليا

توجيهه بوقف هدم التجاوزات إلى حين توزيع المليون قطعة أرض سكنية للمستحقين

شارك فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، مساء السبت ٥ أيلول ٢٠٢٦، في الاجتماع الدوري الثامن والثلاثين لائتلاف إدارة الدولة، الذي استضافه رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي في القصر الحكومي، بحضور رئيس مجلس النواب السيد هيبت الحلبوسي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان، إضافة إلى قادة الكتل السياسية في ائتلاف إدارة الدولة من ضمنهم الرئيس بافل جلال طالباني، حيث جرى بحث جملة من الملفات الاقتصادية والسياسية والتشريعية.

وناقش الائتلاف الوضع الاقتصادي والمالي والاستثماري، ومشروع المدن الجديدة، ومشروع المليون قطعة أرض سكنية، وأهمية المضي بالإجراءات التي تسهم في دعم الاستثمار ومعالجة أزمة السكن،

وقد أعلن السيد رئيس مجلس الوزراء عن توجيهه بوقف هدم التجاوزات إلى حين توزيع المليون قطعة أرض سكنية للمستحقين.

كما بحث الائتلاف إجراءات الحكومة الخاصة بمكافحة الفساد والإصلاح المؤسسي، ومشروع قانون هيئة الرقابة الداخلية الاتحادية، فضلاً عن القوانين المهمة التي تحتاجها الحكومة لتنفيذ برامجها، وفي الوقت الذي أعلن فيه السيد رئيس مجلس الوزراء استمرار نهج محاربة الفساد، أكد المجتمعون مواصلة دعمهم لحملة مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين، وإجراءات السلطة القضائية في هذا الشأن وفق القانون.

وفي الشأن السياسي، ناقش الائتلاف تطورات الوضع الداخلي والظروف الإقليمية والدولية، مؤكداً أهمية توحيد الموقف الوطني، والحفاظ على استقرار العراق وسيادته ومصالحه العليا، وأكد الائتلاف ضرورة تجنيب العراق انعكاسات العقوبات الأمريكية التي تُفرض على بعض الدول، حيث يمر العراق بظرف مالي صعب لا يحتمل المجازفة، كما أكد الائتلاف استمرار التنسيق بين مكوناته ودعم مؤسسات الدولة في مواجهة التحديات الراهنة.

وفي ملف استكمال التشكيلة الحكومية، شهد الاجتماع الاتفاق على المباشرة بالحوار مع الكتل المستحقة خلال الأسبوع المقبل، كما جدد المجتمعون تبنيهم ودعمهم نهج الدولة الواضح في نبذ الخطاب الطائفي، ودعم السلم المجتمعي وفق مبادئ الدستور.

وجرى، خلال الاجتماع، التأكيد على مناقشة نسخة مشروع قانون النفط والغاز تمهيداً لإرسالها إلى مجلس النواب، وكذلك التأكيد على دعم القطاع الخاص، بوصفه شريكاً مهماً في التنمية.

كما أعلن السيد رئيس مجلس الوزراء، خلال الاجتماع، عن قرب إطلاق دفعة مالية جديدة لتسديد مستحقات الفلاحين والمقاولين.

لقاءات ومباحثات الفخامة..

حراك رئاسي لرسم مسارات التفاهم والتنمية وتعزيز الاستقرار

واصل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، خلال الأيام الماضية، لقاءاته ومباحثاته مع عدد من الشخصيات السياسية والوطنية والاجتماعية، إلى جانب ممثلي المؤسسات والجهات المعنية بالشأن العام، في إطار متابعة الملفات الوطنية وتعزيز الحوار والتفاهم، والوقوف على احتياجات المواطنين وتطلعاتهم.

وتناولت لقاءات فخامته جملة من القضايا السياسية والاجتماعية والتنموية والثقافية والإنسانية، فضلاً عن التطورات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على العراق، حيث أكد فخامة الرئيس أهمية ترسيخ الوحدة الوطنية والتماسك المجتمعي، وتعزيز التعايش والتآخي بين مكونات الشعب العراقي، ودعم مسارات التنمية والإصلاح، والارتقاء بمستوى الخدمات والاستجابة لاحتياجات المواطنين.

كما شدد فخامته على أهمية اعتماد الحوار والتشاور سبيلاً لمعالجة التحديات، وبناء علاقات متوازنة تقوم على احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بما يعزز أمن العراق واستقراره ودوره في محيطه الإقليمي والدولي.

وفي سياق اهتمامه بالملفات الوطنية والإنسانية، أكد رئيس الجمهورية ضرورة مواصلة الجهود لكشف

مصير ضحايا المقابر الجماعية وإنصاف ذويهم وحفظ الذاكرة الوطنية، فيما أولى فخامته الجانب الثقافي والمعرفي اهتماماً خاصاً، مؤكداً أن بناء الإنسان وتعزيز حضور الكتاب والثقافة يمثلان ركيزة أساسية في مشروع العراق الحضاري ونهضته المنشودة.

وتعكس هذه اللقاءات والمواقف حرص فخامة رئيس الجمهورية على استمرار التواصل مع مختلف شرائح المجتمع والقوى والشخصيات الوطنية، ومتابعة القضايا التي تمس حياة المواطنين، ودعم كل الجهود الرامية إلى ترسيخ الاستقرار وتعزيز مسيرة الدولة وبناء مستقبل أكثر ازدهاراً للعراق.

التعايش والتآخي بين مكونات خانقين هو الأساس للتنمية والنهوض بواقعها

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الثلاثاء ١ أيلول ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، وفداً من وجهاء وشخصيات قضاء خانقين.

وجرى خلال اللقاء، الذي حضره وزير العدل الدكتور خالد شواني، بحث عدد من القضايا والموضوعات ذات الصلة بالاحتياجات الخدمية والتنموية للقضاء، وسبل الاستجابة لها.

وأكد رئيس الجمهورية أن التعايش والتآخي بين المكونات يمثلان أساس النهوض بالواقع والمضي بالتنمية، حيث شدد فخامته على أهمية ترسيخ روح التفاهم والتعاون، بما يصون النسيج الاجتماعي ويعزز الثقة المتبادلة بين المكونات.

كما أكد فخامته أهمية الاستماع إلى مطالب أهالي خانقين ومتابعتها عبر المؤسسات المعنية.

وعبر أعضاء الوفد عن تقديرهم لفخامة رئيس الجمهورية واهتمامه بمتابعة أوضاع القضاء، مؤكدين أهمية مواصلة الجهود لتعزيز الواقع الخدمي والاجتماعي في المدينة وتلبية احتياجات أهلها، كما أشادوا بحرص فخامة رئيس الجمهورية على متابعة مطالبهم وإيجاد الحلول المناسبة لها وبالتعاون مع الدوائر والمؤسسات ذات الصلة.

دعم العراق للحوار في معالجة توترات المنطقة وبناء علاقات متوازنة قائمة على احترام السيادة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأربعاء ٢ أيلول ٢٠٢٦ ببغداد، مديرة مبادرة العراق ومشروع سوريا ضمن برامج الشرق الأوسط التابعة للمجلس الأطلسي، السيدة فيكتوريا تايلور، والوفد المرافق لها.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، موقف العراق الثابت في دعم الحوار والتفاهم لمعالجة التحديات الإقليمية، وتفعيل فرص التعاون في المجالات التي تسهم في دعم مسارات التنمية، وتعزيز حضور العراق ودوره في محيطه الإقليمي والدولي.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن العراق ينطلق في علاقاته ومواقفه من بناء علاقات متوازنة ترتكز على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، لافتاً إلى أن المرحلة الراهنة تتطلب تضافر الجهود لإيجاد

حلول سياسية للتحديات التي تواجه المنطقة، بما يرسخ أمنها واستقرارها.

ونوّه فخامته إلى أهمية دور مراكز الدراسات والأبحاث في تقديم رؤى وتحليلات تسهم في فهم التحديات في المنطقة، مشيراً إلى ضرورة استمرار التواصل وتبادل وجهات النظر بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كشف مصير ضحايا المقابر الجماعية واجب وطني وإنساني

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ٣ أيلول ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، الفريق الوطني المختص بفتح المقابر الجماعية.

وأكد فخامته أن كشف مصير ضحايا المقابر الجماعية واجب وطني وإنساني، مشدداً على أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى فتح المقابر وانتشال الرفات والتعرّف على هوية الضحايا وتسليمهم إلى ذويهم، وإنصاف العائلات التي ما زالت تنتظر معرفة مصير أبنائها، فضلاً عن توثيق الجرائم التي تعرض لها أبناء الشعب العراقي وحفظ الذاكرة الوطنية.

واستمع فخامته إلى عرض عن أبرز الأعمال التي أنجزها الفريق والتحديات التي تواجه عمله، مؤكداً ضرورة توفير الدعم والإسناد اللازمين، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بفتح المقابر الجماعية واستكمال عمليات التعرف على الرفات وفق الأصول القانونية والعلمية.

أهمية تعزيز الوحدة الوطنية والإسراع في استكمال الكابينة الوزارية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الثلاثاء ١ أيلول ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، رئيس الجبهة العراقية للحوار الوطني السيد صالح المطلك.

وجرى، خلال اللقاء، بحث مستجدات الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، حيث تم التأكيد على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية، بما يدعم مسيرة الدولة ومؤسساتها.

وأكد السيد الرئيس ضرورة العمل المشترك لتحسين المستوى المعيشي والخدمي للمواطنين، والاستجابة لاحتياجاتهم وتطلعاتهم، مشيراً إلى أهمية الإسراع في استكمال الكابينة الوزارية، وإسناد الحكومة في تنفيذ برنامجها بما يعزز مبادئ الحوكمة الرشيدة، ويدعم الجهود الوطنية في مكافحة الفساد وحماية المال العام.

بدوره، أشاد السيد صالح المطلك بدور فخامة رئيس الجمهورية في دعم الحوار والتفاهم الوطني، مؤكداً أهمية استمرار التواصل بين مختلف القوى السياسية وتبادل وجهات النظر بشأن القضايا الراهنة.

أهمية الحوار وتوحيد الجهود لتعزيز الاستقرار وترسيخ التماسك المجتمعي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ٣ أيلول ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، الشيخ عبد الحليم الزهيري.

وجرى، خلال اللقاء، بحث مستجدات الأوضاع السياسية في البلاد، والتطورات الإقليمية.

وتم التأكيد على ضرورة مواصلة الحوار والتشاور بين القوى والشخصيات الوطنية، لتعزيز الاستقرار السياسي، وترسيخ قيم التآخي والتعايش والتماسك بين مكونات المجتمع العراقي بما يدعم مسار التنمية والإصلاح.

بغداد تستحق أن تستعيد مكانتها منارةً للعلم والمعرفة

زار فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الجمعة ٤ أيلول ٢٠٢٦، معرض بغداد الدولي للكتاب بدورته السابعة والعشرين.

وتجوّل السيد الرئيس في أجنحة المعرض، ترافقه وزيرة الثقافة والسياحة والآثار السيدة سروة عبد الواحد، واطّلع فخامته على المؤلفات والإصدارات الحديثة لدور النشر العراقية والعربية والعالمية، وما تقدمه من عناوين ونتاجات في مختلف المجالات الفكرية والمعرفية.

وأكد رئيس الجمهورية، خلال أحاديثه مع عدد من أصحاب دور النشر والمشاركين في المعرض، أن معرض بغداد الدولي للكتاب يمثل امتداداً لإرث بغداد الثقافي والحضاري، بوصفها عاصمة للعلم والثقافة والفكر.

وأضاف الرئيس ئاميدي أن بغداد تستحق استعادة مكانتها منارةً للعلم والمعرفة، والكتاب حاضر في مشروعها الحضاري الجديد، مؤكداً أن نهضة العراق تبدأ ببناء الإنسان، وإحدى أدوات هذا البناء هو الكتاب.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن المعارض تشكل محطات مهمة للتواصل الفكري بين الأمم والشعوب، وتعكس مستوى تقدمها وتطورها، فضلاً عن دورها في تعزيز حرية الرأي والتعبير، مشيداً بالجهود المبذولة لإنجاح هذه التظاهرة الثقافية التي تعيد للكتاب دوره في بناء المجتمع وصناعة المستقبل.

رئيس الجمهورية يعزي بوفاة والدة وزير الصحة

حضر فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ٣ أيلول ٢٠٢٦، مجلس العزاء المقام بوفاة والدة وزير الصحة الدكتور عبد الحسين الموسوي.

وأعرب فخامة الرئيس عن خالص تعازيه ومواساته للسيد الوزير وعائلته الكريمة، مبتهلاً إلى الباري عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته، ويسكنها فسيح جناته، وأن يلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان.

الاتحاد الوطني يعزي برحيل الصحفي المصري البارز والصديق العتيد للشعب الكوردي «السيد عبدالفتاح»

رحل عنا يوم الخميس ٢٠٢٦/٩/٣، وفي العاصمة المصرية القاهرة، الكاتب والصحفي المصري البارز، والصديق العتيد للشعب الكوردي والرئيس مام جلال والاتحاد الوطني الكوردستاني السيد عبد الفتاح علي، عن عمر ناهز الـ ٥٣ عاما، وذلك بعد صراع طويل مع مرض عضال الم به.

السيد عبدالفتاح علي، كاتب وأكاديمي مصري من مواليد عام ١٩٧٣. حصل على شهادة البكالوريوس في

الدراسات الإسلامية والشرقية من جامعة القاهرة، وبدأ عمله الإعلامي منذ عام ١٩٩٤.

الفقيد كان عضوا في نقابة الصحافيين المصرية، ورئيس مركز القاهرة للدراسات الكوردية الذي أسسه في القاهرة عام ٢٠١٣، ومدير دار نفرتيتي للنشر والدراسات والترجمة، والتي تهتم بشكل أساسي بتوثيق وتجسير العلاقات الثقافية بين الشعبين المصري والكوردي، ونشر الأعمال الفكرية والأدبية والإبداعية للمبدعين الكورد.

كان ينشر مقالاته وتحليلاته في صحف ومواقع عربية وكوردية منها: يومية الانصات المركزي،مجلة «المرصد، موقع PUKMEDIA، صحف المصور والأهرام العربي والمصري اليوم وكوردستانى نوى وغيرها.

من مؤلفاته: (جلال طالباني.. رؤية مصرية) و(معاصرة صحفية في دولة الشمس).

-في عام ٢٠١٣، حصل على جائزة عثمان صبري للصداقة بين الشعوب، لدوره ومواقفه المؤيدة للشعب الكوردي.

-حاصل على جائزة نقابة الصحافيين المصرية عام ٢٠١٥ عن سلسلة تقارير ميدانية عن الحرب ضد داعش في العراق وسوريا.

المكتب السياسي : مواقفه الجريئة بشأن قضايا كوردستان ستبقى خالدة

ووجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، الخميس ٢٠٢٦/٩/٣ برقية تعزية، بوفاة الكاتب والصحفي البارز والصديق الوفي للشعب الكوردي، السيد عبدالفتاح علي رئيس مركز القاهرة للدراسات الكوردية، فيما يأتي نص برقية التعزية:

بوفاة الكاتب والصحفي المصري البارز السيد عبد الفتاح رئيس مركز القاهرة للدراسات الكوردية، وصديق الشعب الكوردي والاتحاد الوطني الكوردستاني. نتقدم بخالص التعازي إلى عائلته وأصدقائه وزملائه الصحفيين في مصر وإلى بورد الإعلام في مكتب الإعلام والتوعية في الاتحاد الوطني الكوردستاني.

ان دور هذا الكاتب المصري الشجاع في تعزيز العلاقات الثقافية بين الشعبين المصري والكوردي، ومواقفه الجريئة بشأن قضايا كوردستان ستبقى خالدة الى الابد.

نسأل الله أن يرحم الفقيد ويسكنه فسيح جناته ويلهم الجميع الصبر والسلوان.

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكوردستاني

إعلام الاتحاد الوطني: كان مدافعا صلبا عن قضية الشعب الكوردي العادلة

الاسرة الصحفية في مصر، الكتاب والأدباء، أسرة الفقيد

ببالغ الحزن والاسى تلقينا نبأ وفاة الكاتب والصحفي المصري الصديق العتيد لشعب كوردستان السيد عبدالفتاح علي.

لقد كان الراحل احد ابرز الكتاب والصحفيين الذين ساندوا نضال شعب كوردستان، وكان مدافعا صلبا عن قضيته العادلة، ونقل الواقع الحقيقي للمعاناة والمظالم التي تعرض لها شعب كوردستان، والتقى مرات عدة الرئيس مام جلال وشخصيات كوردية بارزة وتأثر بفكر ونهج الرئيس مام جلال، ولديه العديد من المؤلفات التي تناولت تضحيات ونضال شعب كوردستان من أجل الحرية وحقوق الانسان وضمان الديمقراطية والعدالة والمساواة، وحصل تثمينا لجهوده على العديد من الجوائز والشهادات التقديرية لدوره ومواقفه المؤيدة للشعب الكوردي.

بهذه الفاجعة الأليمة، نعزي الاسرة الصحفية في مصر والكتاب والصحفيين واسرة وذوي الفقيد، مبتهلين الى الباري عز وجل أن يتغمد الراحل برحمته الواسعة ويلهم الجميع الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا اليه راجعون.

بورد الاعلام

للاتحاد الوطني الكوردستاني

مؤسسة الرئيس جلال طالباني: كرس جانبا مهما من مسيرته للتعريف بالقضية الكردية

ببالغ الحزن والأسى، تنعى مؤسسة الرئيس جلال طالباني السيد عبد الفتاح علي رئيس مركز القاهرة للدراسات الكردية، الذي كرس جانبا مهما من مسيرته للتعريف بالقضية الكردية والدفاع عن حقوق الشعب الكردي وتعزيز جسور التواصل والتكامل بين الشعبين الكردي والعربي.

وإذ نستذكر جهوده وإسهاماته في تأسيس مركز القاهرة للدراسات الكردية عام ٢٠١٣، وما قدمه من عمل فكري وثقافي في هذا المجال تتقدم المؤسسة بخالص التعازي والمواساة إلى أسرته وذويه وزملائه ومحبيه، سائلين الله تعالى أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

السفير الدكتور محمد صابر

رئيس مؤسسة الرئيس جلال الطالباني

نعزي انفسنا بفقدان الاخ السيد عبد الفتاح ونتمني للعائلة الكريمة وكل رفاق واصدقاء الفقيد خاصة الكرد الصبر والسلوان ونقدر عاليا ما قدمه من دعم للشعب الكردي وقضيته العادلة اذ انه اهدى اصغريه ،، قلبه ولسانه ،، للشعب الكردي كما قال شاعرنا الكبير الجواهري وسخر قلمه لتعريف الشعب المصري بشكل خاص والشعوب العربية بشكل عام بنضال الشعب الكردي وحقوقه العادلة .

الرحمة والمغفرة للفقيد راجين من الباري تعالي ان يكون مثواه الجنة

وانا لله وانا اليه راجعون.

يوسف زوزاني

نائب رئيس مؤسسة الرئيس جلال الطالباني

مكتب الاتحاد الوطني في القاهرة: خسارة كبيرة للكرد وللاتحاد الوطني

مكتب الاتحاد الوطني الكردستاني في القاهرة ينعي ببالغ الحزن والاسى وفاة الكاتب الصحفي والصديق المخلص للشعب الكردي وقضيته العادلة وأحد زملاء مكتب الاتحاد في القاهرة الأخ (السيد عبد الفتاح) حيث كان الراحل الفقيد سندا وعونا للكرد بكل اطيافه وأحزابه وهو أول من كتب كتابا عن الراحل الزعيم جلال طالباني من أول يوم مرضه.... وهو رئيس دار نفرتيتي للنشر والطباعة وله العديد من الكتب والمؤلفات عن القضية الكردية.

نحن في مكتب الاتحاد الوطني الكردستاني إذ نعتبر الأخ والصديق الراحل السيد عبد الفتاح احد الزملاء المخلصين للاتحاد ولمكتبه في مصر . نرى أن وفاته خسارة كبيرة للكرد وللاتحاد الوطني الكردستاني حيث فقدنا صديقا مخلصا.

ألف رحمة ونور على روحه الطاهرة وربنا يسكنه فسيح جناته

انا الله وأنا اليه راجعون

د. ياسين الملا

مكتب الاتحاد الوطني الكردستاني

مكتب مصر / القاهرة

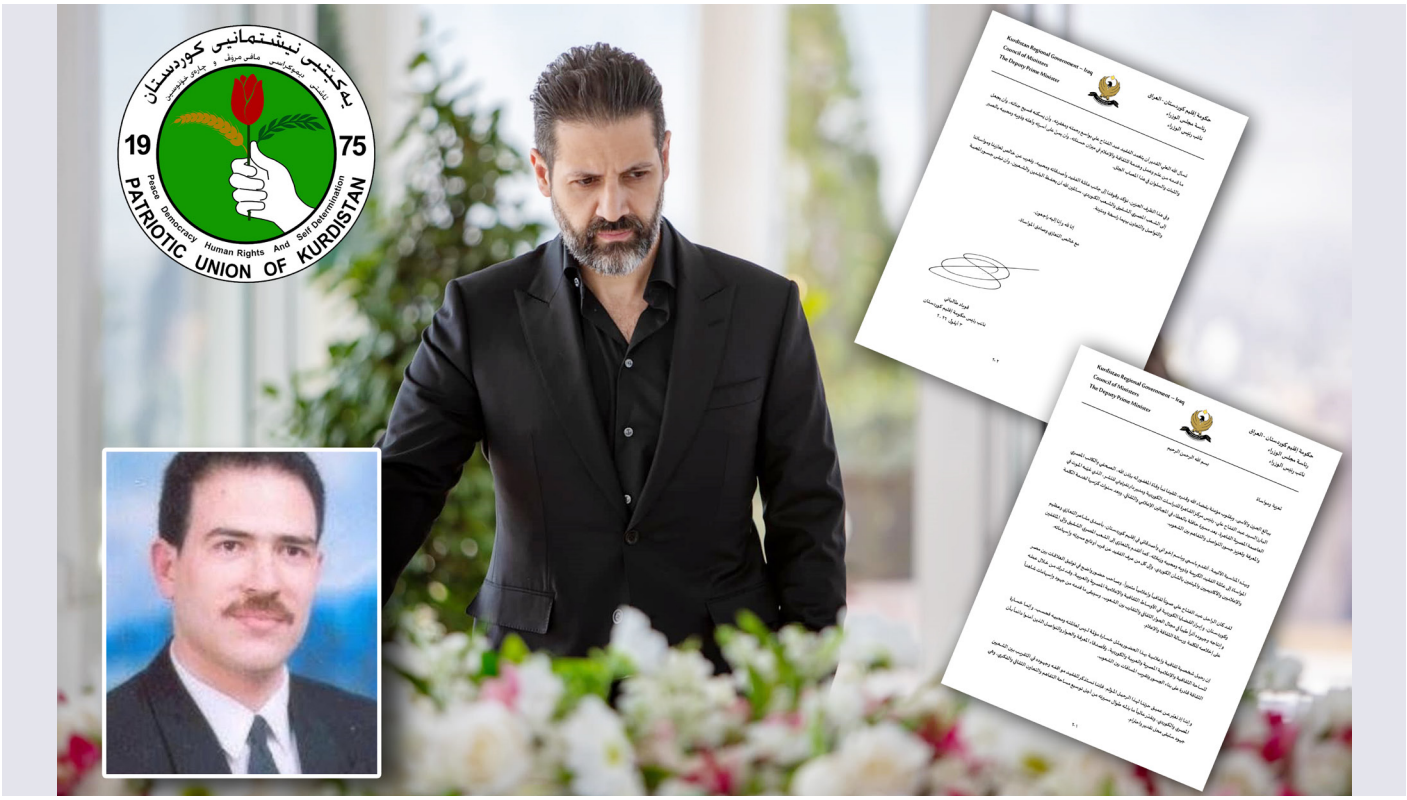

خسارة مؤلمة للساحة الثقافية والإعلامية المصرية والعربية والكوردية

نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان معزيا برحيل الكاتب والصحفي «السيد عبدالفتاح»

بسم الله الرحمن الرحيم

ببالغ الحزن والأسى، وبقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره، تلقينا نبأ وفاة المغفور له بإذن الله الصحفي والكاتب المصري البارز السيد عبد الفتاح علي، رئيس مركز القاهرة للدراسات الكوردية ومدير دار نفرتيتي للنشر، الذي غيبه الموت في العاصمة المصرية القاهرة، بعد مسيرة حافلة بالعطاء في المجالين الإعلامي والثقافي، وبعد سنوات كرسها لخدمة الكلمة والمعرفة وتعزيز جسور التواصل والتفاهم بين الشعوب.

وبهذه المناسبة الأليمة، أتقدم باسمي وباسم إخواني وأصدقائي في إقليم كوردستان، بأصدق مشاعر التعازي وعظيم المواساة إلى عائلة الفقيد الكريمة وذويه ومحبيه وزملائه، كما أتقدم بالتعازي إلى الشعب المصري الشقيق وإلى المثقفين والإعلاميين والأكاديميين والمهتمين بالشأن الكوردي، وإلى كل من عرف الفقيد عن قرب أو تابع مسيرته وإسهاماته.

لقد كان الراحل عبد الفتاح علي صوتاً ثقافياً وإعلامياً متميزاً، وصاحب حضور واضح في توثيق العلاقات بين مصر و كوردستان، وإبراز القضايا الكوردية في الأوساط الثقافية والإعلامية المصرية

والعربية. وقد ترك من خلال عمله وإنتاجه وجهوده أثراً طيباً في مجال الحوار الثقافي والتقارب بين الشعوب، وسيبقى ما قدمه من جهود وإسهامات شاهداً على إخلاصه للكلمة ورسالة الثقافة والإعلام.

إن رحيل شخصية ثقافية وإعلامية بهذا الحضور يمثل خسارة مؤلمة ليس لعائلته ومحبيه فحسب، وإنما خسارة للساحة الثقافية والإعلامية المصرية والعربية والكوردية، ولأصدقاء المعرفة والحوار والتواصل الذين آمنوا دائماً بأن الثقافة قادرة على بناء الجسور وتقريب المسافات بين الشعوب.

وإننا إذ نعبر عن عميق حزننا لهذا الرحيل المؤلم، فإننا نستذكر للفقيد مواقفه وجهوده في التقريب بين الشعبين المصري والكوردي، ونقدر عالياً ما بذله طوال مسيرته من أجل توسيع مساحة التفاهم والتعاون الثقافي والفكري، وهي جهود ستبقى محل تقدير واحترام

نسأل الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد عبد الفتاح علي بواسع رحمته ومغفرته، وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يجعل ما قدمه من علم وعمل وخدمة للثقافة والإعلام في ميزان حسناته، وأن يمن على أسرته وأهله وذويه ومحبيه بالصبر والثبات والسلوان في هذا المصاب الجلل.

وفي هذا الظرف الحزين، نؤكد وقوفنا إلى جانب عائلة الفقيد وأصدقائه ومحبيه، ونعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا إلى الشعب المصري الشقيق والشعب الكوردي، سائلين الله أن يحفظ البلدين والشعبين، وأن تبقى جسور المحبة والتواصل والتعاون بينهما راسخة ومتينة.

مع خالص التعازي وصادق المواساة

إنا لله وإنا إليه راجعون.

قوباد طالباني

نائب رئيس حكومة إقليم كوردستان

٣ أيلول ٢٠٢٦

*السيد عبد الفتاح

مام جلال عاشق مصر و صديق عبدالناصر

بداية لا بد أن أعترف اعترافا يشرفني وهو أن الراحل العظيم الزعيم جلال طالباني هو أغلى وأعز إنسان في حياتي، على الرغم من المرات القليلة التي التقيته فيها، والمسافة الضخمة التي كانت تفصل بيننا جغرافيا، لكنه تمكن من قلبي فاحتل مكان الصدارة ومكانة لا ولن ينازعه فيها أحد، ومن بعده يأتي رفيق دربه الراحل العظيم عادل مراد.

وأعتبر نفسي واحد من أكثر الخاسرين من رحيل مام جلال، فقد كنت أتمنى أن أتشرف بأن أكون بجواره ومرافقا له، لأنهل من معين تعاليمه وحكمته ومهاراته وأخلاقياته وخبراته و.. و... وعلى الرغم من أن الحظ لم يحالفني بهذا فإنني أعترف له بأنه من أكثر المؤثرين في شخصيتي ونظرتي للأمور وتقييمي للأشخاص وأن يكون لدي قضية عادلة أناضل من أجلها وأدعمها بكل ما أوتيت من قوة، وهذه القضية هي القضية الكردية والحقوق المشروعة للشعب الكردي العريق.

كلماتي هذه ليست لأننا في ذكرى رحيل مام جلال، فهو في رأيي لم يمت ولا يزال حيا بيننا، وإنما هي أقرب إلى الواجب والأمانة التي في عنقي نحو هذا الزعيم الإنساني العظيم ـ وليس الكردي ـ فهو بحياته ونضاله وقراراته أثبت أنه زعيم إنساني بمعنى الكلمة

مام جلال وتأثيره الفكري والإنساني في مسيرة الكاتب

ومدافعا عن الإنسان كإنسان وداعيا للتعايش السلمي بين جميع أبناء آدم وحواء، ليس بالكلام فقط وإنما بالنضال والفعل.

وعند الكتابة عن هذا الرجل العظيم كم أنا سعيد بكوني مصري، فقد احتلت مصر مكانة مرموقة في قلب ووجدان وعقل مام جلال، أحبها وشعبها من قلبه وبكل إخلاص، وعاش فيها وشرب من نيلها وتنفس هواءها وسار في شوارعها وأزقتها وحواريها، وخالط وعاشر فقراءها قبل سياسييها ومثقفيها، وكون صداقات من جميع الطبقات في المجتمع المصري.

في لقائي الأول بهذه الشخصية الأسطورية في أغسطس ٢٠٠٤، وكنت ضمن وفد صحفي مصري نظمه الأستاذ حازم اليوسفي ـ ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني بالقاهرة حينها ـ رأيت بعيني وسمعت بأذني كيف يعشق مام جلال مصر ويعتبر نفسه كردي المولد مصري الهوى.

وكم كان مفاجئا لنا وغريبا علينا، أن نجده وقد وقف ينتظرنا على باب مقر إقامته يرتدي ملابس بسيطة، عبارة عن بنطلون وجاكت ويحمل تحت إبطه الأيسر كتابا.

هذه البداية الحميمية فتحت لنا الباب واسعا وأسقطت عني الرهبة عند مقابلة ذلك الزعيم، الذي استقبلنا بابتسامة عريضة أظهرت روحا جميلة شفافة تشع حبا وتواضعا، وحرص على مصافحتنا جميعا مع التعرف على كل واحد فينا، ولم يكن يخل الأمر أو التعارف من إحدى قفشاته وتعليقاته الظريفة. بعدها دخل بصحبتنا وتوجهنا إلى مكتبه أو مكتبته التي كانت الكتب تغطي كل حوائطه، تجولت بعيني بين الكتب متنوعة المجالات واللغات كذلك، فالرجل يقرأ بالعربية والإنجليزية والفارسية وبالطبع بالكردية.

لم يجلس طالباني خلف مكتبه وإنما جلس بيننا وبدأ هو الحديث بالسؤال عن مصر وأحوالها وشعبها، وبدأ سيل ذكرياته وحكاياته عن مصر والمصريين، حيث أنه عاش فيها عدة سنوات، وجمعته علاقات قوية بزعمائها الراحلين عبد الناصر والسادات ومبارك، وصداقات كثيرة بين السياسيين والمفكرين والصحفيين، وأيضا المواطنين العاديين من جيرانه في السكن.

يعشق مصر بطريقة خاصة ويضعها في مكانها اللائق بها تاريخيا واستراتيجيا ودينيا وثقافيا وفنيا وحضاريا وشعبيا.

تميزت نظرته لمصر بإدراك وإيمان عميق بحجمها ودورها القائد في المنطقة، وبصمتها وفضلها الحضاري على البشرية.

ولا يفوت مام جلال فرصة دون أن يتحدث عن مصر واعتزازه بها وحبه لها، وتقديره لدورها وحجمها. ودائما يوصي بمصر خيرا، وانعكس ذلك في حرصه الشديد على أن يظل مكتب الاتحاد الوطني الكردستاني باقيا في مصر، لتوثيق العلاقات مع مصر شعبا وحكومة، اعترافا بفضلها عليه وعلى القضية الكردية، وإيمانا بعمق العلاقات التاريخية بين كردستان والكرد ومصر والمصريين منذ قرون بعيدة، ولإيمانه بحيادية الدور المصري ونزاهته تجاه القضية الكردية، وإدراكا للقواسم المشتركة بين الشعبين المصري والكردي، حضاريا وثقافيا ودينيا، وحتى من حيث التشابه الكبير الذي

قد يصل إلى حد التطابق بين تركيبة شخصية المصري والكردي، والصفات المشتركة بينهما من حيث الرصيد الحضاري، والكرم وصفاء النفس والطيبة، والروح المرحة، وغيرها من الصفات المشتركة بين الشعبين.

ودائما يعرب عن امتنان وتقدير الشعب الكردي لمصر رئيسا وحكومة وشعبا لما قدمته لشعبه خلال سنوات الكفاح الطويلة، مؤكدا أن الكرد يحفظون الجميل لمصر.

عند الكتابة عن الـ « مام» ومصر أجد الأنسب أن يتحدث مام جلال بنفسه عن هذه العلاقة المميزة. أفضل من أن أكتب أنا أو غيري. فكلماته تلخص العلاقة وتعبر عنها أحسن تعبير.

ففي لقائي الأول معه قال: « إن مصر كانت أول دولة ساندت القضية الكردية في مهدها، حيث طبع الكرد أول كتاب لهم في مصر في الثلاثينيات، ثم طبعت وزارة المعارف المصرية على نفقتها أول كتاب للكرد باللغة العربية عام ١٩٥٩، كما كانت مصر أول دولة تسمح بصدور جريدة للكرد عام ١٨٩٨، كما كانت أول إذاعة للكرد تبث ارسالها من مصر في الستينيات، وبدأ نشاط الأحزاب الكردية من القاهرة، وكان عبد الناصر أول رئيس يدين علانية التطهير العرقي ضد الشعب الكردي، وكانت مصر هي القناة الوحيدة التي تربط الشعب الكردي بالعالم، لما لها من أهمية وثقل على المستوى العربي والإسلامي والأفريقي، مما ساعد على بلورة كفاح الشعب الكردي أمام العالم».

وقال إنه قضى في مصر عامين لن ينساهما أبدا، وكان ذلك عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، مشيدا بكرم الشعب المصري.

بدأت علاقة طالباني بمصر منذ عام ١٩٥٦ عندما كان طالبا في كلية الحقوق بجامعة بغداد، ووقع العدوان الثلاثي على مصر من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وقتها

حب جلال طالباني لمصر وعلاقته العميقة بالشعب المصري

خرجت مظاهرات في بغداد ضد هذا العدوان، اشترك فيها وقاد بعضها جلال طالباني، وألقى كلمات على المتظاهرين فيها تندد بالعدوان، وتساند مصر ضد المعتدين، وكان أن صدر أمر بالقبض عليه، كما أصدرت الجامعة قرارا بفصله.

بعد ذلك بنحو ست سنوات التقى طالباني الزعيم المصري جمال عبد الناصر لتتوثق العلاقة بينهما بعد ذلك، كما أن طالباني يحمل في قلبه مكانة خاصة ومرموقة لعبد الناصر.

ويحكي مام جلال عن اللقاء الأول وعن عبد الناصر، حيث كان طالباني عضو الوفد الكردي للتفاوض مع النظام الجديد الذي قام بثورة على عبد الكريم قاسم، بقيادة عبد السلام عارف، واصطحبوا طالباني ورفاقه معهم إلى القاهرة للمشاركة في الاحتفال بالوحدة بين مصر وسوريا في ٢٢ فبراير ١٩٦٣.

ويبدو أن الخطأ الكبير الذي وقعت فيه الحكومة الجديدة هو دعوة طالباني لمرافقتها للقاء الرئيس عبد الناصر، إذ كان هذا المقترح يهدف إلى خلق عداء بين ناصر وطالباني، كون البعثيين اعتقدوا وقتذاك أن الرئيس المصري، زعيم القومية العربية لن يسمح للكرد بالحكم الذاتي وسيعتبر ذلك تفتيتا للأراضي العربية، وما إلى ذلك، لكن تأتي الرياح على عكس ما اشتهت سفن الحكومة العارفية ـ البعثية .

يقول مام جلال: « في القاهرة استقبلنا عبد الناصر

دور مصر التاريخي في دعم القضية الكردية كما يرويه طالباني

كوفد عراقي، لكننا أنا وفؤاد عارف طلبنا أن نلتقي به بصورة خاصة، فقال: أهلا وسهلا. وكنا سنذهب مع الوفد الحكومي العراقي إلى الجزائر، فاستقبلنا وتحدثنا عن القضية الكردية والكرد، وأبلغناه تحيات ملا مصطفى بارزاني والمكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، وقلنا له إننا لا نريد الانفصال عن العراق، ولسنا ضد القومية العربية، بل نحن نؤيد حركة القومية العربية برئاستكم، وذكرناه بأننا لم نقف ضد الجمهورية العربية المتحدة (اسم جمهورية مصر آنذاك) في عهد قاسم على الرغم من أننا حزب علني، وأن كل ما كنا نتمناه هو تدخله للحصول على الحكم الذاتي ضمن العراق ولا نريد الانفصال ولا معاداة الأمة العربية.

يعود وفد الحكومة العراقية ومعهم طالباني وعارف من الجزائر إلى القاهرة، وكان أشد المتحمسين لهذه العودة للقاء عبد الناصر هو طالباني لمعرفة رأي الرئيس المصري حول موضوع الحكم الذاتي حسبما وعدهم.

ويستطرد :» عندما عدنا من الجزائر التقينا عبد الناصر، وقال إنه درس الموضوع وقال لي إنه موافق على الحكم الذاتي وحسب الشرح الذي قدمته له، وقال في تصريحات صحفية فيما بعد: أنا وافقت على الحكم الذاتي للكرد بناء على الشرح الذي قدمه لي جلال طالباني. وطلب منا عدم البدء في القتال وأن نعطي فرصة للحكومة الجديدة في العراق، ونبهنا إلى أن شاه إيران يستغل قضيتكم الكردية فلا تعطوه هذه الفرصة، وقلت له إن البكر يقول: نحن نريد أن نوقع على الحكم الذاتي لكننا نخاف من عبد الناصر، فقال أخبروه بأن يوقع معكم الاتفاق وأن تأتوا إلى القاهرة لأعلنه أنا بنفسي هنا».

وفي عام ١٩٦٤ خلال جولة للمفاوضات مع الحكومة العراقية ، قدم طالباني مذكرة إلى مؤتمر القاهرة للمحادثات حول تشكيل وحدة ثلاثية بين مصر والعراق وسوريا . يقول طالباني عنها :» قدمنا هذه المذكرة التي حملت توقيعي، قلنا فيها إن الوحدة المقترحة بين الدول الثلاث إذا صارت وحدة اندماجية فإننا نريد أن تكون كردستان قطرا مستقلا ضمن هذه الوحدة، أما إذا تم الاتفاق على مشروع وحدة فيدرالية فإننا نطالب بحكم ذاتي موسع ضمن الاتحاد العربي المقترح. هذا المقترح كان ردا على كذبة أطلقها «البعث» مفادها أن الكرد يعارضون قيام وحدة عربية بين الأقطار الثلاثة (مصر والعراق وسورية) حتى يستعدي العرب علينا، لكننا قطعنا عليه الطريق وبرهنّا للعرب بأننا مع هذه الوحدة وضمنها، سواء كانت اندماجية أو فيدرالية، لكننا نريد الحفاظ على حقوقنا في كلا الحالتين».

وأضاف طالباني: « وحتى نوضح رأينا أكثر ذهبت بنفسي إلى القاهرة، وكـان معي شوكت عقراوي، والتقينا هناك، أولا، بالمشير عبد الحكيم عامر، حيث كان الرئيس عبد الناصر في مؤتمر القمة العربي في الإسكندرية، والتقينا به بعد عودته، كان ذلك في أواخر شهر مايو ، وتحدثنا معه عن مطالبنا في حالة قيام الوحدة، ثم قلنا له إننا لن نبدأ القتال، وكان متفهما للغاية وقال: حسنا تفعلون، إذن لا تبدأوا أنتم القتال، وتعاملوا مع القضية سلميا وسياسيا، وهكذا تكسبون الرأي العربي والعالمي. وهنا كشف لنا الرئيس عبد الناصر معلومة مهمة، وقال: لكنهم (الحكومة العراقية) سيقاتلونكم على أي حال، وهم من سيبدأ. بعدها

نصحني بعدم العودة إلى بغداد وقال: سوف يعتقلونكم إذا عدتم إلى بغداد. ونصحني بالذهاب إلى بيروت وعقد مؤتمر صحفي، وأن أعلن ما يلي، أولا : أن القومية الكردية هي قومية أصيلة وتعيش على أرضها منذ آلاف السنين جنبا إلى جنب مع العرب والتركمان وغيرهما من القوميات.

ثانيا: أن القومية الكردية لا تعادي القومية العربية، بل تؤيدها، وتؤيد حركة القومية العربية وقيام وحدة عربية.

ثالثا: نحن لا نريد القتال وإنما نريد حلولا سلمية وسياسية للقضية الكردية».

وبالفعل يتجه طالباني إلى بيروت، بينما تأتيه المعلومات من بغداد بأن الحكومة اعتقلت أعضاء الوفد الكردي المفاوض، يقول: « لم أعد إلى العراق وتم اعتقال جميع أعضاء الوفد الكردي المفاوض الذي بقي هناك، بينما ذهبت أنا إلى بيروت، وبدعم ومساعدة الناصريين الذين كان لهم نفوذ كبير في لبنان، تم تنظيم مؤتمر صحفي كبير لي وقلت فيه ما اقترحه الرئيس عبد الناصر عليّ».

يؤكد طالباني إعجابه بالرئيس عبد الناصر، حيث يقول: « أنا أعجبت بالرئيس عبد الناصر، وصارت بيننا عدة لقاءات منذ أن تشرفت بمعرفته، وصارت بيننا علاقة صداقة جيدة، ويبدو لي أنه أيضا رسم انطباعا جيدا عني، حتى أن «طالب شبيب» كتب عما أخبرهم الرئيس عبد الناصر عندما التقوا به في بداية قيام الحكومة التي قامت بين عارف والبعثيين، فقال إن: عبد الناصر اجتمع مع جلال طالباني وفؤاد عارف وأبلغنا بضرورة التعامل معهما ومع الملا مصطفى بارزاني بنَفَس طويل وحكمة وبُعد نظر، وقال أنا أرى فيكم أنتم الشباب العرب الثوار نفس ما أراه في جلال طالباني».

جمال عبد الناصر وجلال طالباني: بداية علاقة سياسية مؤثرة

وقال طالباني: « استمرت علاقتي بالرئيس عبد الناصر حتى النهاية، فعندما كنت في أوروبا كنت أتصل به من خلال الكاتب محمد حسنين هيكل، وأعتقد أننا حققنا الكثير وكسبنا قائد القومية العربية وزعيم الأمة العربية إلى صف القضية الكردية، فهو عارض، وباستمرار، موضوع الحرب ضد الكرد، ثم إنه قبل مندوبا كرديا في القاهرة، على الرغم من اعتراض الحكومة العراقية على فتح مكتب للكرد في العاصمة المصرية، وطالبت بإغلاقه لكنه ـ عبد الناصر ـ رفض ذلك، وهو أيد علنا قيام حكم ذاتي للكرد، وكان هذا تطورا كبيرا في مسار العلاقات العربية الكردية، لذلك أنا أعتبره صديقا للشعب الكردي «.

وعن علاقاته برؤساء مصر وعن ثورة يوليو ١٩٥٢ يقول:» أنا قد أكون الكردي الوحيد الذي التقى بالرؤساء المصريين الثلاثة، الرئيس الخالد جمال عبد الناصر والرئيس المرحوم أنور السادات والرئيس مبارك».

وعندما صار مام جلال رئيسا للعراق عمل على توطيد العلاقات مع مصر، فهو يرى أن» كردستان والعراق والشعب العراقي وسائر أنحاء العراق في حاجة إلى دور مصري ليس فقط للإعمار وبناء المعامل ورصف الطرق، إنما للناحية السياسية أيضا، فمصر دولة عربية كبيرة وليست لها أطماع في العراق، لذلك الحضور المصري السياسي والثقافي والتجاري

إرث العلاقات المصرية الكردية وتأثير طالباني في ترسيخها

والاقتصادي يكون عاملا مهما لتعزيز الوحدة الوطنية العراقية ولتعزيز علاقة العراق بالأمة العربية والجامعة العربية. أرجو أن يدرك الجميع هذه الحقيقة بوضوح، فالحضور المصري هو مهمة قومية أيضا تخدم علاقة العراق بأشقائه العرب، فأحيانا يقال إن العراق يتجه نحو الشمال أو الشرق إلى آخره.

ويجزم طالباني بأن» غياب الدور المصري يعزز هذا الاتجاه، بل إنه للقضاء على محاولة عزل العراق عن العالم العربي، يجب أن يكون هناك حضور مصري قوي في جميع المجالات وعلى جميع المستويات، وفي كردستان مصر مقبولة كثيرا، وهناك علاقات تاريخية بين الشعبين منذ القدم ووقفت مصر منذ القدم إلى جانب الكرد منذ عبد الناصر الذي وقف مع الكرد موقفا إيجابيا وأنشأ أول إذاعة كردية وبالتالي الموقف من مصر جيد، ولذلك لابد أن أقول إن هناك تأثيرا ثقافيا مصريا في كردستان من خلال السينما والتليفزيون وكذلك الأغاني المصرية، أيضا بعض رجال الدين تخرجوا في الأزهر الشريف ومنهم وزير حالي بالحكومة وسبق لي أن قلت هذه الحقيقة للرئيس مبارك، وأرجو من الأشقاء في مصر أن يهتموا بالأوضاع في العراق».

ويشدد:» كردستان في اشتياق لإقامة علاقات مع مصر، يعني الشعب الكردي يتطلع إلى وجود مصري حقيقي، ونحن الآن نشجع الشركات المصرية للعمل هناك، ومرحبا بالاخوة المصريين لإعمار كردستان، وأنا اعتبر نفسي صديقا لمصر، ووجودي على رأس الدولة في العراق يجب أن يكون مفهوما، أن هناك صديقا لمصر في هذا المنصب.

ويمكن القول إن عبد الناصر رأى في طالباني، الشخصية الكردية الأكثر فهما للقضايا العربية، والأكثر حرصا على تعزيز العلاقات العربية ـ الكردية، وهو ما ساهم في بلورة موقف الرئيس عبد الناصر من القضية الكردية، باتجاه تأييد مطالب الكرد في الحكم الذاتي ضمن اطار الوحدة العراقية، وهو ما تجسد في تأييده ـ عبد الناصر ـ لاتفاقية ١١ مارس ١٩٧٠ بين الكرد والحكومة العراقية آنذاك، وهي الاتفاقية التي تم توقيعها على أساس الاعتراف بمبدأ وجود القومية الكردية إلى جانب القومية العربية في العراق، وحقها في أن تتمتع بالحكم الذاتي والاستقلال الإداري في كردستان العراق.

والحقيقة أن الزعيم جمال عبد الناصر، وبموهبته الفذة في معرفة الرجال، فإنه قد شجع جلال طالباني في سعيه الجاد لشرح الحقائق للرأي العام العربي حول حقيقة القضية الكردية، وأن الكرد شعب أصيل يعيش على أرض هي وطنه منذ آلاف السنين، وأنهم حلفاء للعرب، يؤيدون كفاحهم نحو التحرر والوحدة.

وبعد عدة لقاءات بين عبد الناصر وطالباني في عام ١٩٦٣، أوضح عبد الناصر موقفه من القضية الكردية في العراق، وذلك في تصريح صحفي لـ»إيريك رولو» مراسل «لوموند» الفرنسية، أوضح أن» الكرد شعب شقيق للعرب، وأعرب عن موافقته على إعطاء الكرد في العراق حكما ذاتيا قريبا من المفهوم الذي شرحه طالباني في القاهرة من قبل، كما أعلن معارضته للحرب كوسيلة لحل القضية الكردية.

***رئيس مركز القاهرة للدراسات الكردية/٢٠١٨**

اعتبر نفسي جنديا في خدمة قضية الشعب الكوردي العادلة

مقتطفات من حوار السيد عبد الفتاح مع مجلة «الحوار/ العدد -72 2018

***أجـرى الـحـوار: سلـمان بـارودو: قرّاء مجلة الحوار يريدون أن يعرفوا من هو السيد عبدالفتاح علي ومركز دراساتـكـم الـكـردية وطبيعة نشاط وإصدارات المركز؟**

– أعمل بالصحافة منذ ٢٤ عاما، عضو نقابة الصحفيين المصرية، حائز جائزة النقابة عن مجموعة تقارير وتغطيات خارجية للحرب على داعش في كل من سوريا والعراق، وعن الدور الكردي في التصدي لخطر داعش الإرهابي. رئيس قسم الديسك المركزي بصحيفة «صوت الأمة» الصحيفة الأسبوعية الأولى في مصر. متخصص في الشئون الكردية.

الحقيقة أنني كنت أتابع الشؤون الكردية في الصحافة ووكالات الأنباء الدولية والعربية، ولكن أول من فتح أمامي الباب للدخول إلى عالم القضية الكردية والشعب الكردي، كان هو الأستاذ حازم اليوسفي والذي أعتبره صاحب الفضل عليّ في هذا المجال، وكان ذلك عام ٢٠٠٠ وكان وقتها ممثلا لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني في مصر، وهو الآن وكيل وزارة الخارجية العراقية. حيث أعطاني الصورة الحقيقية عن الشعب

الكردي وقضيته العادلة وتاريخه وحضارته والظلم الذي عانى منه طوال قرون، وصحح الصورة المغلوطة والمشوهة التي كانت راسخة عن الكرد بفعل الآلة الإعلامية الضخمة للأنظمة الحاكمة في العراق وسوريا وتركيا وإيران. ومنذ هذا الحين اعتبرت نفسي جنديا في خدمة هذه القضية العادلة وهذا الشعب العريق المظلوم.

في عام ٢٠١٣ أسست مركز القاهرة للدراسات الكردية، ليعد هو المركز الأول والوحيد في مصر والمنطقة الذي يتخصص فقط في الشئون الكردية.

انطلاقا من أن القضية الكردية والشعب الكردي عانا عقودا طويلة من التشويه المتعمد، وإنكار الحقوق وعدم الاعتراف بالتمايز الثقافي والحضاري واللغوي، ورغم التاريخ الطويل من الجوار الجغرافي والاشتراك الحضاري والديني والثقافي، لم يحصل الكرد على ما يستحقون، ما يجعل من الضروري توضيح الحقائق والاعتراف بالحقوق، خاصة وأن منطقتنا تحتاج الآن إلى بناء واقع حضاري جديد، يتناسب مع قدراتها الحقيقية وقواها الكامنة، ما يفترض تكاتفا وتضافرا للجهود في مختلف المجالات.

وإدراكا مني بأهمية التكامل بين الشعبين الكردي والعربي بما يحفلان به من موارد ثرية وثقافة عريقة تحتاج إلى من يبادر، جاءت هذه المبادرة بتأسيس مركز القاهرة للدراسات الكردية.

والمركز مؤسسة بحثية مستقلة، بترخيص من الجهات الحكومية المعنية في مصر، في نشاط الأبحاث والدراسات والندوات والنشر والترجمة إلى اللغة الكردية.

ويعتمد المركز الاستقلالية وعدم التبعية لأية جهة أو مؤسسة حكومية أو غير حكومية، سواء في مصر أو في أي جزء من كردستان، باعتبارها أحد أهم أركان بناء المصداقية العلمية والعملية.

يهدف المركز إلى توطيد العلاقة ودعم التواصل الثقافي والبحثي بين مصر والجانب العربي من جهة والجانب الكردي من جهة أخرى. للإسهام في إقامة الجسور الأكاديمية والعلمية بين مؤسسات التعليم العالي في الجانبين الكردي والعربي. وإعداد كوادر متخصصة في شئون كردستان والكرد. وكذلك القيام بأنشطة التدريب للكوادر من الجانبين. تقديم المعلومات والأخبار الصحيحة والمحايدة عن كردستان والكرد إلى الهيئات والمؤسسات ووسائل الإعلام العربية وفي المنطقة.

> **رحلة صحفية تحولت إلى الدفاع عن القضية الكردية**

نعمل على أن يصبح المركز مرجعا للهيئات والمؤسسات والأشخاص المعنيين بالشؤون الكردية، في المجالات البحثية والأكاديمية والثقافية والعلمية والاجتماعية والسياسية. وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش. ونشر الدراسات والبحوث والترجمات والدوريات. وعقد دورات للراغبين في تعلم اللغتين الكردية والعربية، وتقديم العون للهيئات والمؤسسات المعنية بتدريس اللغتين في الجانبين. وأن نقدم للقارئ العربي ترجمة للأعمال الأدبية والثقافية والعلمية والسياسية، وكذلك الأبحاث والمقالات المعنية بشئون كردستان والكرد في مختلف أنحاء العالم.

* هل لكم أن تضعنا في صورة واقع وتاريخ الكرد في مصر؟

– في الحقيقة إن للكرد تاريخ بعيد يضرب في عمق التاريخ المصري القديم منذ الفراعنة، وذلك وفق دراسات وأبحاث علمية موثقة، ولعل أشهر هذا الوجود هو الملكة نفرتيتي. كما لعب الكرد دورا بارزا ومهما للغاية في النهضة المصرية في مختلف العصور وفي كافة الميادين سواء السياسية أو الإدارية أو العلمية والدينية والثقافية والفنية والأدبية وغيرها. وهناك أسماء محفورة في الذاكرة المصرية لمصريين من أصول كردية لعل منها قاسم أمين محرر المرأة المصرية، وأحمد شوقي أمير الشعراء، والشيخ محمد عبده، وعباس محمود العقاد، والعائلة التيمورية والبدرخانية وأدهم وسيف وانلي الفنانين التشكيليين، والفنان محمود المليجي والفنانة سعاد حسني، والمقرئ عبد الباسط عبد الصمد.

* ما هي أهم النشاطات التي قمتم بها من أجل خدمة الكرد وقضيتهم العادلة؟

– كما ذكرت من قبل، فإنني منذ ما يقرب من ١٨ عاما أعتبر نفسي أحد الجنود المدافعين عن القضية الكردية وحقوق الشعب الكردي، وأحاول جاهدا أن أبذل ما بوسعي لخدمة هذه القضية العادلة والشعب الكردي المظلوم صاحب الحق، وأرى أن أي جهد قمت وسأقوم به في هذا المجال هو بالطبع أقل مما يجب ويستحق الشعب والقضية، لكن هو جهد المحب قدر الطاقة والإمكانيات. وكان إنشاء مركز القاهرة للدراسات الكردية أحد هذه المحاولات، فالمركز يلعب دورا ملحوظا في التعريف بالقضية وتصحيح الصورة المغلوطة عنها، ومواجهة حملات التشويه المتعمدة والضخمة، وكسب أنصار وداعمين جدد للقضية من بين المثقفين والباحثين والإعلاميين المصريين. كما أنني سخرت قلمي لخدمة هذه القضية العادلة وهذا الشعب العريق، وللدفاع عنهما.

* كيف ترى الإعلام الكردي وبأي اتجاه يسير؟

– بكل صراحة الإعلام الكردي ما زال يخطو خطواته الأولى وفي بداية الطريق، وبالتالي فإنه ينقصه الكثير ليكون أكثر تأثيرا ووصولا للرأي العام العربي والمصري والدولي، ومازال الإعلام الكردي يدور في فلك المحلية بشكل ملحوظ، وإن كان يفتقد المهنية والاحترافية فإننا نشيد بالجهود المخلصة للقائمين عليه والعاملين فيه، ولهذا فإنني أقترح على القائمين عليه المزيد من التدريب للكوادر الوطنية، والاستعانة بالكفاءات والخبرات غير الكردية، والحرص على تقديم خطاب إعلامي محترف ومتنوع وعصري للمتابع الخارجي. وفي المحصلة فإن التجربة مازالت في بدايتها ولكني ألاحظ عليها التطور المستمر.

> **القضية الكردية والشعب الكردي عانا عقودا طويلة من التشويه المتعمد**

* ما هي تصوراتكم لمستقبل سوريا وخاصة حل القضية الكردية فيها بعيدا عن الأمنيات؟

– في الوقت الذي تقول فيه كل المؤشرات

أن مستقبل سوريا غير واضح وغير مشرق أو متفائل، فإنني أرى أن الأمور مهما زاد تعقيدها هي في الطريق إلى الحل، وأن المستقبل مهما كانت العراقيل والحسابات والصفقات السياسية الدولية، فإنه في النهاية سيكون في صالح الشعب السوري.

ومن جانب آخر فإن ما قام به الكرد في شمال وشمال شرق سوريا أمر يستحق الإشادة، وتجربة فريدة جنبت شعوب المنطقة ويـلات الحرب وخطر الإرهاب الداعشي، وحقنت دماءهم، وفي الوقت نفسه قامت ولا تزال بعملية بناء وتنمية في مختلف المجالات، ما جعلها أكثر رسوخا على المستوى الشعبي بما يضيف لها قوة وتماسكا في مواجهة أي مخططات لأطراف داخلية أو إقليمية أو دولـيـة. وأتـوقـع أن تتعاظم مكاسب التجربة في الفترة المقبلة مع اتجاه الأمور في سوريا إلى نهاياتها.

> إنكار الحقوق وعدم الاعتراف بالتمايز الثقافي والحضاري واللغوي

* هـل هنـالـك مـوقـف مصري موحد اتجاه المسألة الكردية؟

– على الصعيد السياسي قامت مصر ولا تزال بدعم حقوق الشعب الكردي، منذ عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، حرصا منها على الاستقرار في المنطقة وعلى مبدأ التعايش السلمي بين شعوب ومكونات المنطقة، ويذكر لمصر أنها كانت ولا تزال صديقة للشعب الكردي، ولم ترتكب في حقه أي انتهاك أو جريمة. مصر الرسمية تتفهم جيدا الحقوق الكردية في العراق وسوريا وإيران وتركيا، وتعمل على تحقيقها بما لا يؤدي إلى أي اختلال في هذه الدول أو صدام بين شعوبها التي عاشت عقودا في وئام وأخوة.

أما على الصعيد الشعبي فهناك تعاطف كبير بين المصريين تجاه الشعب الكردي، وهناك رغبة أصيلة عند المصريين في التواصل مع الشعب الكردي ونيله حقوقه، رغم ما ساد طوال العقود الماضية من تشويه لهذا الشعب.

* مـا هـي الـنـصـيـحـة الـتـي تقدمها لمراكز الدراسات الكردية ومـنـظـمـاتـهـا الـحـقـوقـيـة في مختلف أماكن تواجدهم؟

– بصراحة شديدة جـدا أقـول للشعب الكردي بمختلف فئاته وشرائحه أن يكون أكثر تمسكا بالعيش والتآخي مع الشعب العربي في البداية ومع الشعوب التي عاش معها قرونا طويلة. وأنصح مراكز الدراسات والمنظمات الكردية بالعمل على دعم العلاقات ومد الجسور مع الشعب العربي ومع الآخر، حتى على الرغم من أن بعض هذا الآخـر ربما يكون قد أساء للشعب الكردي، ولكن ما يميز الشعب الكردي هو تسامحه. وأرجو ألا تقع هذه المراكز والمنظمات أسيرة العامل القومي ـ وهو مهم لا جدال ـ وأن تنفتح أكثر على الخارج. خاصة أن الشعب الكردي دائما صاحب رسالة بما يجعله ملتزما بألا تكون هذه الرسالة خاضعة للعامل الجغرافي فلا تخرج بعيدا عن حدوده.

د. محمد رفعت الإمام:

«شرفنامه» الأمير بين عبدالناصر و مام جلال

هكذا، صدر أمر طباعة كتاب «شرفنامه» بالعربية في مصر بناء على طلب رسمي من الشاب جلال طالباني وموافقة رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر

*المرصد -خاص

يعد كتاب «شرفنانه» وثيقة أيقونية في العقل الجمعي الكردي. وقد ألفه أمير الأمراء الكرد شرف الدين بن شمس الدين البيتليسي (البدليسي) ومؤرخ الكرد (١٥٤٣-١٦٠٣م). وقد شغل منصب حاكم إمارة بيتليس (١٥٧٦-١٥٩٦م) حيث عزلته السلطات العثمانية بتهمة التخابر مع أعدائهم الصفويين.

ولذا، هرب الأمير الكردي إلى الشاه الصفوي في تبريز. وهناك، بدأ يكتب سفره الخالد «شرفنامه»: «لما ضاع ملكي، وجدت ملك القلم»، وأنجزه بالفارسية في عام ١٥٩٧م، وأهداه إلى الشاه الصفوي عباس الأول (١٥٨٨-١٦٢٩م).

وينقسم كتاب «شرفنامه» إلى مجلدين، أولهما عن تاريخ الملوك الكرد القدامى (الأيوبيون، المروانيون، الحسنويون، الشداديون، الروادیون)، وثانيهما تاريخ الإمارات الكردية المعاصرة له.

ورغم أن المجلد الأول قد اتسم بأنه أول ما جمع تاريخ الكرد قبل الإسلام وحتى نهاية العصور الوسطى، فيعد المجلد الثاني الأهم لأنه وثق أنساب وأمراء وعادات «٣٠» دولة وإمارة كردية معاصرة له. وقد قسم الكرد إلى خمسة فروع: البوتان (بيتليس، جزيرة ابن عمر، آمد – ديار بكر)،

> حسب التقارير، يعد «شرفنامه» أخطر من ألف بندقية

الهكارية (هكاري، جولمرك)، الظاظا (ديرسيم،بالو)، الكهلر (كرمنشاه، لورستان).

ولا ريب أن «شرفنامه» يعد ديوان التاريخ الكردي (٩٠٠-١٦٠٠م)، ورسم خريطة «الهوية الكردية» كأمة واحدة بأربع لهجات وإمارات سياسية. وحسب الأمير المؤلف: «الكرد قوم لم يجتمعوا تحت ملك واحد قط، ولكنهم أمة واحدة باللسان والعادات». وقد ابتغى من وراء تدوين هذا السفر المرجعي المحوري: «جمعت هذا الكتاب وأنا في الغربة، بعيدا عن وطني، لكي لا ينسى الناس أصلهم». ولذا، نال الأمير شرف الدين، وبحق، لقب، «هيرودوت الكرد»، ويعد كتابه «شرفنامه» بمثابة الدستور التاريخي للكرد،وأرسى دعائم ماهية الكرد وكردستان والكردية.

ولعل تقسيم كردستان منذ ٢٩ مايو ١٥٥٥م بموجب معاهدة آماسيا بين دولة الشاه الشيعية (ست إمارات) وبين دولة السلطان السنية (٢٤ إمارة) كان بمثابة الدافع الأقوى عند الأمير الكردي لتدوين «شرفنامه» لإثبات أن للكرد دولا وتاريخا قبل الصفوي والعثماني بستة قرون. ولذا، أبدى ملاحظة جد مهمة: «هذه أخبار آبائنا فإن نسيناها نسينا أنفسنا». وقد حرص في المجلد الثاني – تحديدا – رسم خرائط سياسة واجتماعية للكرد لاسيما أنه عايش أول تقسيم لكردستان بمقتضى معاهدة آماسيا (سايكس بيكو القرن السادس عشر). وقد انتقد بمرارة التمزق الكردي: « ما اجتمع للكرد ملك قط. كل أمير في واد»، وتلك آفة الكرد الكبرى. وقد خشى صاحب «شرفنامه» أن يأتي «يوم لا يتبقفيه أمير كردي واحد».

ورغم أن مصر لم ترد في «شرفنامه» إلا زمن الأيوبيين (١١٧٤-١٢٥٠م) إبان العصور الوسطى ضمن المجلد الأول، فقد أسهمت مصر الحديثة في إنتاج المعرفة الكردية وبالأخص كتاب «شرفنامه». ففي عام ١٩٣٠م، شهدت القاهرة طباعة «شرفنامه» بالفارسية بفضل جهود ناشره فرج الله زكي الكردي (١٨٨٢-١٩٤٠م) ومساعده في كتابة حواشي الكتاب والمصحح اللغوي محمد علي عوني (١٨٧٩ – ١٩٥٢م).

ولم تقف أهمية عوني عند هذا الحد، بل كتب مقدمة (٣٢ صفحة) بالعربية للطبعة الفارسية، وبدأ في ترجمة «شرفنامه» إلى العربية اعتمادا على طبعة القاهرة الفارسية. ورغم أن عوني قد أنهى ترجمة «شرفنامه» إلى العربية في عام ١٩٤٨م، فإنه لم يتمكن من طباعتها آنذاك ووافته المنية في ١٢ يونية ١٩٥٢م.

ومن المفارقات، بينما كان عوني منشغلا في ترجمة «شرفنامه» حتى عام ١٩٤٨م ووفاته عام ١٩٥٢م، كان الملا محمد جميل روزبياني (١٩١٣-٢٠٠١م) قد أنجز ترجمة عربية موازية وطبعها المجمع العلمي العراقي ببغداد في نفس سنة وفاة محمد علي عوني بالقاهرة (١٩٥٢م).

وبعد ست سنوات على وفاة عوني، تقدم ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني الشاب جلال طالباني صاحب الـ «٢٥» ربيعا بمذكرة في ١٨ يولية ١٩٥٨م إلى الرئيس جمال عبد الناصر (١٩١٧ – ١٩٧٠م) بطباعة كتاب «شرفنامه» بالعربية ليكون للكرد بمثابة «الشاهنامه» للفرس. وقد وافق ناصر، وأصدر توجيهاته إلى د. ثروت عكاشة وزير الثقافة والإرشاد القومي الذي أسرع في تنفيذ «التوجيه الرئاسي» للطلب الكردي، وأصدر القرار رقم ١٤٢ في ٥ أغسطس ١٩٥٨م بطباعة كتاب «شرفنامه» تأليف شرف خان البيتليسي (البدلسي) على نفقة الدولة (المادة الأولى)، وتخصيص (١٥) ألف جنيها من الموازنة العامة (١٩٥٨-١٩٥٩م) لطباعة (١٠) آلاف نسخة من الجزء الأول (المادة الثانية)، ويوزع مجانا داخل الجمهورية العربية المتحدة وسفاراتها في الخارج علاوة على المنظمات والحركات التحررية في الشرق الأوسط (المادة الثالثة).

هكذا، صدر أمر طباعة كتاب «شرفنامه» بالعربية في مصر

بناء على طلب رسمي من الشاب جلال طالباني وموافقة رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر. وقد حصلت وزارة الثقافة على مخطوط ترجمة عوني من أسرته وبرعاية صديقه الشيخ عمر وجدي شيخ رواق الكرد بالأزهر الشريف.

وعكف على مراجعته د. يحيى الخشاب (١٩٠٩-١٩٨١م) من رواد الدراسات الشرقية بمصر. وفي ١٥ سبتمبر ١٩٥٨م، صدر الجزء الأول من «شرفنامه» بتكليف من الإدارة العامة للثقافة – وزارة التربية والتعليم (المصرية) عن دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه). وفي يولية ١٩٦٢م، صدر الجزء الثاني (٢٠ ألف نسخة) عن نفس دار النشر ولكن بإشراف الإدارة العامة للثقافة، قسم الترجمة والألف كتاب، وزارة التعليم العالي.

ولا ريب أن الطلب الكردي من الرئيس المصري بطبع «شرفنامه» بالعربية كان بموافقة سياسية مع الملا مصطفى البارزاني (١٩٠٣- ١٩٧٩ م) زعيم الحركة الكردية آنذاك. ورغم قناعة ناصر بعدالة قضية الكرد وأحقيتهم في أن يكون لهم كيان سياسي مستقل، فلم تكن طباعة «شرفنامه» عملا ثقافيا «بريئا»؛ إذ كانت ورقة من أوراق ناصر لمجابهة حلف بغداد. وفي هذا السياق، نجح الفتى جلال طالباني بقيام دور» الوسيط الذكي» الذي أقنع ناصر بأن «التاريخ سلاح أقوى من البندقية». وقد أدرك طالباني بأن الأمم لا تبنى بالبندقية وحدها، بل بالذاكرة أيضا.

اعتبرت السلطات العراقية أن مصر دعمت الثورة الكردية بطباعة كتاب تاريخي اسمه «شرفنامه»، وتدخله إلى العراق عبر الحدود السورية ضمن شحنات السلاح. وقد نجحت السلطات العراقية في إلقاء القبض على ثلاث شاحنات في زاخو وبداخلها أربع آلاف نسخة من الكتاب «مخبأة تحت صناديق الذخيرة».

وكان التوصيف العراقي للشرفنامه: «كتاب تحريضي انفصالي يهدف إلى تقسيم العراق»، وهذا يعد «وثيقة تاريخية مزيفة لشرعنة الانفصال». وقد احتجت بغداد بشدة على قيام الجمهورية العربية المتحدة بتزويد الكرد بالأسلحة والكتب التحريضية وحملتها المسئولية الكاملة عن إراقة

> **نجح جلال طالباني بقيام دور الوسيط الذكي**

الدماء في شمال العراق «كردستان الجنوبية». وفي سبتمبر ١٩٦٢، قدمت بغداد شكوى رسمية ضد القاهرة في جامعة الدول العربية. وفي ١٨ يولية ١٩٦٢م، أصدر عبد الكريم قاسم أمرا: «كل من يحمل كتاب شرفنامه يعتبر عميلا لمصر ويحاكم محاكمة عسكرية».

وحسب التقارير، يعد «شرفنامه» أخطر من ألف بندقية. فالبندقية تقتل جنديا، والكتاب يصنع أمة. وعلى درب بغداد، احتجت بشدة أنقرة وطهران لأنهما وجدتا في «شرفنامه» تهديدا وجوديا لدولتيهما؛ إذ وقعت كردستان الشمالية في جنوب شرق تركيا ووقعت كردستان الشرقية في شمال غرب إيران. ووفقا لتقارير الدبلوماسيين الغربيين: «الكتاب يوفر شرعية تاريخية للانفصال الكردي «مما سيعقد أوضاع الشرق الأوسط». وبذا، كان «شرفنامه» أول كتاب في التاريخ المعاصر يستخدم بمثابة «سلاح جيوسياسي»؛ وأول نموذج في الحرب الباردة لاستخدام «التاريخ كسلاح ناعم».

ورغم هذه المعركة الجيوسياسية حول «طبعة ناصر»، فإن كتاب «شرفنامه» أيقونة مهمة في تاريخ النضال الكردي الطويل لإثبات حقهم السليب.

فثمة من يراه دستورا تاريخيا وسندا للاستقلال، وثمة من يراه مرجعا مهما لإثبات التعددية، وثمة من يراه وثيقة لفهم أخطاء الماضي. ويبقى «شرفنامه» سفرا مجيدا، ألفه أمير، وأسهم في نشره رئيسان كبيران؛ ناصر – جلال.

*أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر – مصر

*شكرا للدكتور ياسين رؤوف الذي تفضل بارسال هذه المقالة التوثيقية من مصر

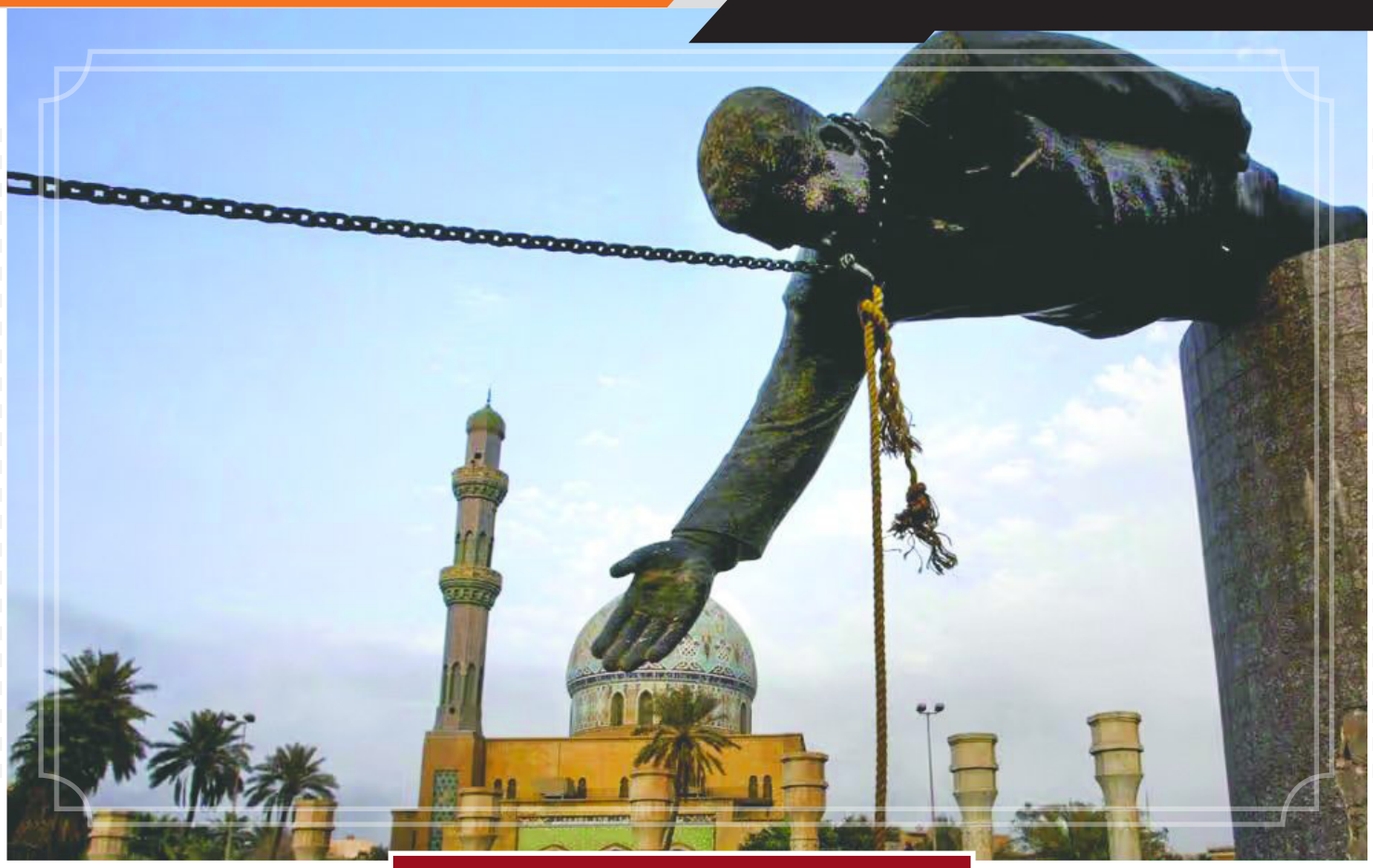

جواد علي كسار:

مراجعات لعلاقة المجتمع بالدولة في العراق

يذهب بعض الباحثين في تتبع انبثاق الدولة الحديثة في العراق، إلى أن هذه النشأة وقعت تحت تأثير الفعل الخارجي، مستدلا على أن التأسيس الأول وحدوث النظام والسلطة عام ١٩٢١م، تم بملكٍ جيء به من خارج العراق، ليتكرر الأمر نفسه مع المنعطف الثاني عندما جاء التغيير عام ١٩٥٨م، من خارج نطاق الفعل الاجتماعي والسياسي تحديدا من قبل العسكر، عبر انقلابات الجيش في الأعوام ١٩٥٨ و١٩٦٣ و١٩٦٨م وما استبطنها من متغيرات فرعية في النظام السياسي، ولدت هي الأخرى من صراع العسكر، كما حدث مع تصفية عبد السلام عارف للبعثيين بعد أشهر من انقلاب ١٩٦٣م، وإزاحة صدام حسين لأحمد حسن البكر

عام ١٩٧٩م، وهكذا.

أما التغيير الذي حصل عام ٢٠٠٣م، فهو يقدم لأصحاب هذه الفرضية أو الأنموذج التفسيري، دليلا حاسما على تراجع الفعل الاجتماعي والسياسي الداخلي لبناء الدولة في العراق، وتقدم العامل الخارجي.

السيرة المتضادة

مثلت الفكرة أعلاه واحدا من مفاتيح ثلاثة اقترحها رئيس تحرير مجلة «لمحات» لملف تحليلي - نقدي طويل امتد على مدار (٢٣٧) صفحة، صدر بعنوان: «المجتمع والدولة في العراق.. من التأسيس إلى الصراع» (لمحات، العدد ٩، وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، حزيران ٢٠٢٦م).

بصرف النظر عن الخلط الواقع بين العلل الذاتية لحدوث الدولة العراقية وقيامها عام ١٩٢١م، وتأثر هذا المسار حدوثا وبقاء واستمرارا بعوامل أخر متعددة يمكن أن يكون من بينها مؤثرات خارجية؛ بصرف النظر عن ذلك، واصل علاء حميد إدريس بناء تصوره لواقع المجتمع والدولة في العراق، بمفتاح ثانٍ من المؤكد أنه أكثر أهمية ودقة من الأول، تمثل بما أطلق عليه: «السيرة المتضادة بين المجتمع والدولة» هذا التضاد الذي كشف عن نفسه، بوجود: «نظام سياسي حديث، ونظام اجتماعي تقليدي»، مع ما ترتب على هذا التضاد من تشييد علاقة متوترة بينهما: «قامت على إزاحة أو هيمنة أحدهما على الآخر». فمن جهة أعاقت البِنى الاجتماعية التقليدية (العشيرة، الطائفة، القومية) من قبول الدولة ونظامها السياسي الحديث، إلا بشروطها. ومن جهة أخرى أخفقت الدولة في استيعاب مجتمعها وهضمه واحتوائه طوعيا، ما فتح المجال إلى مشكلة جديدة.

يضع المفتاح الثالث من افتتاحية الملف يده على هذه المشكلة الجديدة، بتجليين اثنين؛ الأول إدراكي والآخر لا شعوري، أسهم كلاهما في دوام مشكلة المجتمع في علاقته مع الدولة في العراق. تمثل الجانب الإدراكي بعنوان أساسي، هو «الشرعية» عندما اعتقدت أغلبية القاعدة الاجتماعية بعدم شرعية الدولة، وأنها لا تمثلها بالمعيار الديني المذهبي، كما أنها لا تعكس تمثيلها على المستوى الواقعي، المرتبط بتحقيق مصالح هذه الأكثرية وعيشها اللائق الكريم.

أما في الجانب اللاشعوري فقد تحولت: «سيرة الدولة في المخيال الاجتماعي العراقي، إلى أنها قائمة على معنى الضد من المجتمع» ومن ثم كان الأساس في علاقة التقابل والتضاد هذه، أن القاعدة العريضة في المجتمع العراقي، لم يمتلأ إدراكها العقلي ولا شعورها الوجداني، بأن الدولة القائمة هي دولتها حقا وبالفعل (مجلة لمحات، ص ٤ - ٥، إذ تتوقف الافتتاحية في حدود الوصف والتحليل، دون أن ترسم الحلول، التي ربما أحالت تكييفاتها المرجوة، إلى محتوى الملف).

الشبكة التنظيرية الخماسية

مهما كان واقع الدولة في العراق والعالم العربي وعموم العالم الإسلامي، ومهما بلغت توصيفاته من السوء والفشل والقتامة؛ فقد شهد الواقع على خط التنظير والمعالجات التحليلية النظرية والمفاهيمية

تطورا مشهودا على هذا الصعيد. لا أريد أن استغرق في الشواهد والتفاصيل، بل أبقى في حدود الملف الذي بين أيدينا وحسب.

لقد اختار البحث الأول التركيز على إشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة في العراق الحديث، مركزا على ما أسماها: «معضلة بناء الشرعية بعد ٢٠٠٣م». لقد أخذت هذه الإشكالية وتمركزها العراقي، بيد الباحث إبراهيم العبادي إلى شبكة خماسية من النظريات، توزعت على المحاور التالية:

١ـ الالتباس المفاهيمي وأزمة «التمثل»؛ عبد الله العروي أنموذجا.

٢ـ «تكون الدولة» وهشاشة البناء تحت الإكراه؛ أدهم صولي أنموذجا.

٣ـ «دولة المكونات» وأزمة الشرعية؛ عبد الإله بلقزيز أنموذجا.

٤ـ سوسيولوجيا التناشز وازدواجية الشخصية؛ علي الوردي أنموذجا.

٥ـ آفاق التحول ومعضلة المجتمع المدني؛ أنموذجا مشتركا بين عزمي بشارة وفالح عبد الجبار.

العروي وسلطانية الدولة

يقدم عبد الله العروي (معاصر، ولد: ١٩٣٣م) تصورا عن تطور مفهوم الدولة في أوروبا يقوم على أطوارٍ ثلاثة، هي المفهوم الهيغلي للدولة، والمفهوم الماركسي، وأخيرا المفهوم الذي قدمه ماكس فيبر، إذ يلخص ذلك بالقول: «فكرة الدولة الهيغلية الناتجة عن فصل المصلحة العامة عن المصلحة الخاصة، والدولة التأريخية الماركسية الناتجة عن نشأة الملكية الخاصة، والدولة الحديثة الفيبرية المبنية على عملية العقلنة» (مفهوم الدولة، ص ٨٦).

يأخذ العبادي ما ذهب إليه العروي من أن الدولة لم تتحول في الذهنية الجمعية إلى فكرة حقوقية مجردة، بل بقيت مرتبطة بأدوات الجباية والإكراه المادي، وهو يسجل: «أن الدولة في الوجدان العربي لا تزال تقترن بمعاني القهر والجباية، ولم تتحول بعد إلى فكرة قانونية مجردة تعبر عن الإرادة العامة، بل ظلت في نظر الرعية أداة في يد فئة للتسلط وجمع الجبايات» لينعكس ذلك على الحالة العراقية، وكيف راح المواطن العراقي يحصن نفسه ضد الدولة ويتعامل معها كـ«سلطة قاهرة» (لمحات، ص ٧).

لقد أحدثت علاقة التوتر والسلبية هذه بين الطرفين، خللا في التكوين النفسي والاجتماعي دفع الفرد العراقي إلى أن يعيش قطيعة بين مفهوم الوطن والدولة، كان من تبعاته أن هذا الإنسان لم يعد يشعر بالذنب الأخلاقي إزاء تدمير ممتلكات الدولة أو التهرب من الالتزامات تجاهها في أوقات الأزمة، لأنه يرى ذلك ببساطة استردادا لحقٍ مسلوب من سلطة غاصبة، لا اعتداء على ملكية عامة (المصدر، ص ٨).

من المؤكد أن بقايا بعض التصورات الإسلامية والمذهبية، وعجز الدولة العراقية نفسها عن بناء هوية جامعة لمواطنيها على أساس المواطنة المتساوية، وهشاشة البِنى السياسية والاجتماعية والثقافية، وضعف التنمية الجامعة وشيوع الأمية، وخيط من التبعيات يضعف ويقوى؛ هي كلها أسباب وراء هذه العلاقة السلبية المتوترة بين المجتمع والدولة في العراق.

«صولي» والسيادة المخترقة

مع أدهم صولي مؤلف كتاب: «الدولة العربية: معضلات التشكل المتأخر» ينتقل العبادي إلى رؤية تفيد، بأن الدولة العراقية عانت من أزمة «التكون القسري المتأخر» بفعل الاحتلال المباشر وإعادة الهيكلة الفوقية للمؤسسات، بعيدا عن الجذور الاجتماعية العميقة، ما أدى إلى غلبة العشيرة والطائفة وتحولهما إلى ملاذ آمن وبديل للفرد.

على خط آخر أسهمت عملية المحاصصة الطائفية والحزبية والقومية كآلية لتوزيع السلطة؛ بإنتاج «سوسيولوجيا الغنيمة»، وتحول الدولة العراقية من شخصية اعتبارية حامية للقانون، إلى «خزينة مشاعة»، ساعد في تكريس ذلك الطابع الريعي الأحادي لاقتصاد البلد (المصدر، ص ٨).

هناك نسق في التحليل السياسي العربي غالبا ما ينتمي إلى اليسار بوجهيه الاشتراكي والشيوعي، وإلى القوميين العرب بوجهيهم البعثي والناصري، يرى ولم يزل في تجارب عبد الناصر والقذافي وصدام حسين وأضرابهم، نماذج لدول مكتملة الوطنية ومتوفرة على معايير الاستقلال بأجمعها، وأنها كانت تمثل الأنموذج التقدمي للدولة والهوية والمسار، في مقابل أنموذج الدول الرجعية.

القراءة المعكوسة دلاليا

أصيب هؤلاء المولعون بهذه الأنظمة الهزيلة ورجالها بصدمة مع انكسار الناصرية وتلاشي القومية العربية، ثم ما لبثت أن ضربت هذه الصدمة صميم عقولهم مع انهيار نظام صدام حسين، وقد شحذوا أدواتهم المنهجية والنظرية وسخروها دفاعا عن هذه الأنظمة البائسة، وكانت نقطة ارتكازهم الأقوى التلاعب بدالات العلة والمعلول، وقلب مواقعها.

عندما تقرأ لهؤلاء تظن أن تاريخ العراق السياسي بدأ عام ٢٠٠٣م، وبدلا من أن يكون النظام السابق المملوء بالهزائم والفشل والانكسارات، الفاسد دستوريا وشرعيا، ووطنيا وهوياتيا، واقتصاديا وعسكريا وسياسيا هو المسؤول، عن كارثة السقوط والغزو، وهو علة ما حصل، يظهر لك العكس بحسب تنظيرات هؤلاء وكتاباتهم، وهم يقلبون العلة إلى المعلول، غالبا باستعمال وقائع صحيحة ويستعينون بتوصيفات يساعد عليها الواقع العراقي الحاضر مع الأسف.

وإلا ألم يمارس النظام الصدامي الساقط، ما أطلق عليه صولي بـ«التكون القسري»، ولجأ إلى المؤسسات الظاهرية المهتزة؟ وألم يسقط في العسكرة وريع الخزينة أو الخزينة المشاعة؟ لا أقصد مطلقا تبرئة الواقع السياسي القائم في العراق الآن، أو تنزيه النظام بالمطلق، فضلا عن الدفاع عن واقع التردي الظاهر بالبنى والمؤسسات التحتية، وطبيعة الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى بقية إشكالات الدولة وسياساتها العامة. لكن أشك أن يكون سبب ذلك هو الإزاحة الأمريكية لنظام صدام والتكون القسري، وما شابه من المصطلحات والنعوت، ولا أثق كثيرا بهذه التحليلات المعلبة الجاهزة وأمثالها، حتى برغم الألقاب الأكاديمية لأصحابها، والمراكز البحثية التي تصدر عنها.

«بلقزيز» ودولة المكونات

حقيقة الحال، أشعر بالنفع والفائدة من قراءة الباحث المغربي عبد الإله بلقزيز (معاصر، ولد: ١٩٥٩م) منذ أن تعرفت عليه عبر بحوثه في مجلة «الوحدة» المغربية في النصف الثاني من ثمانينيات القرن المنصرم، وغيرها من الدوريات العربية المختصة. كما سعدت بقراءة كتبه منذ إصداراتها الأولى، مثلما هو الحال مع كتابه: «إشكالية المرجع في الفكر العربي المعاصر»، بلوغا إلى «نقد الخطاب القومي» وغيرها، وصولا إلى كتبه الثلاثة عن الدولة: «الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر» و«من الدولة الوطنية إلى الدولة الطائفية» و«الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر».

ينتخب العبادي في المحور الثالث من الشبكة النظرية التي قدمها، تفسير لبلقزيز يذهب فيه إلى أن التجربة السياسية والدستورية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، قدمت أنموذجا عمليا، لعملية: «تفكيك الدولة الوطنية وتحويلها إلى دولة مكونات طائفية وعرقية»، وأن الدستور بدلا من أن يقوم على أساس «الفرد – المواطن» اتجه بالاندماج مع مسار العملية السياسية نفسها؛ إلى إعلاء شأن «الجماعة – المكون»، ما أدى عمليا إلى بروز ظاهرة: «الإقطاعيات السياسية والمغانم الفئوية» في التعامل مع وزارات الدولة ومؤسساتها (المصدر، ص ٩ – ١٠).

لقد أدى ذلك إلى انقلاب أخلاقي عندما تحول الفساد من مجرد انحراف سلوكي أو قلة نزاهة، إلى آلية دفاع عن «الحصة» وأسلوبا لشرعنة الحصول على المزيد من «الغنائم». بتعبير بلقزيز: «حين تصبح الدولة حصة أو غنيمة موزعة بين النخب الطائفية، يفقد المواطن احترامه للمجال العام، ويصبح الفساد ليس مجرد انحراف سلوكي، بل هو آلية دفاعية ووسيلة لانتزاع الحصة من دولة لا يراها المواطن تمثله أو تضمن مستقبله» (المصدر، ص ١٠).

كلام سليم في نفسه وتفسير لا غبار عليه في ذاته. لكن ما أراه أن هذه العلاقة المختلة بين المجتمع العراقي ودولته، لم تنشأ على نحوٍ مفاجئ وطارئ مع إسقاط نظام صدام عام ٢٠٠٣م، ولم يكن الدستور هو السبب فيها كعلة تامة أو حتى ناقصة. لقد كان لهذا الواقع المتأزم وجوده الفاعل العميق قبل ذلك وعلى مدار عقود طويلة، من خلال العلاقة بين الأغلبية المجتمعية مع النظم المتعاقبة على الدولة. وفي إبان تداعيات حرب تدمير العراق بداية عام ١٩٩١م وما تلاها من حصار، تفككت الدولة أو ما كان قائما منها فعلا، وتغلغل الفساد، وسادت الطائفية والمناطقية على نحوٍ أشد، ولم يبقَ من الدولة العراقية إلا صور باهتة كانت الهزة العسكرية الأمريكية، كافية لإزاحتها والقضاء عليها في غضون أربعة أسابيع فقط.

مرة أخرى نواجه منطق التلاعب بالدلالات، وتحويل النتيجة إلى سبب، وبالعكس. فبدلا من أن يكون اهتراء النظام وعجز الدولة وفشلها، هو السبب في ما حصل للعراق ودولته ونظامه عام ٢٠٠٣م، بادرنا ليس فقط إلى استبدال العلة بالمعلول، بل وإلى تجميد الوقائع، وإلغاء تقادم العلة وتأثيراتها بالقفز على تأريخ النظام الساقط ومحاولة نسيانه، أو بتلميع ماضيه الداثر.

أما عن الدستور فلا أجد أن علة الوضع العراقي الحاضر تعود إلى مؤداه، حتى نحوله إلى «الوحش» المسؤول عن أخطاء الممارسة السياسية. أجل، يمكن التحفظ على بعض اتجاهات العملية السياسية

ومساراتها، وعلى مجموعة من ممارساتها ومواقفها وشعاراتها، وقد كان ينبغي للاتجاهات الكبرى التي سيطرت على هذه العملية أن تخرج من نطاق ردود الأفعال، وتكف عن تحويل ما هو مؤقت إلى ما هو دائم.

ولكن مع ذلك فلا يمكن وضع اليد على أسباب هذه الأخطاء من دون الأخذ بنظر الاعتبار، المواقف المناوئة والتدخلية لجميع دول الإقليم العربي دون استثناء قط، معها إيران وتركيا؛ هذه الأطراف لم تكتفِ بالشحن السلبي ضد العراق، بل بادرت إلى إشعال ساحته بالفتن والقتل والإرهاب وسط بيئة اجتماعية منفعلة وأجواء مستعدة؛ في الظاهر ثأرا للنظام الساقط وقاعدته الاجتماعية، وفي الحقيقة دفاعا عن نفسها ووجودها، وقد راحت تخشى أن تدور عليها الدوائر، ويصل إليها التغيير.

مدرسة «نهاية العراق»!

ما قدمته للآن اقتصر على افتتاحية الملف ونصف الدراسة الأولى (٤ – ١٠) وبقيت رحلة تحليلية نقدية ممتدة على نحو (٢٢٧) صفحة أخرى، أتركها أمام القارئ، لأختم بملاحظتين:

الأولى:

إذا كان يمكن لرئيس التحرير أن يعتذر بأن كلمته الافتتاحية تمثل إضاءة أولى على الملف وإشكالياته الكبرى، ومن ثم ليس من شأنها أن تستبق الملف بتحديد موقف ما، فلا أعرف طبيعة الدوافع التي أملت على صديقنا الباحث إبراهيم العبادي أن يترك النظريات التي استعرضها، معلقة في فضاء اللاحسم وعدم المناقشة؟ هل فعل ذلك لكي يشعرنا بعمق محنتنا، عبر استعراض أبرز النظريات الحافة بالموضوع في بحث افتتاحي اتسم بدقة أدوات صاحبه، وكشف عن أسلوبٍ موحٍ وثقافة واسعة وعدة محكمة، كانت كافية لترسم لنا صورة بائسة لواقع ما نعاني منه إنسانا ومجتمعا ودولة؟!

الثانية:

بشأن الملاحظة الأخرى فلست أكتم أبدا بهجتي الأولية واستبشاري بصدور الملف، وقد كنت أترقبه يوما بعد آخر. وربما أيضا كان فرحا أعمق لمشاركتي البحثية فيه، عبر نقدٍ صريح لتعارض الرؤية الإسلامية بشقها الحركي التغييري (مقابل الإصلاحي) وأنها لن تقدم لنا منجزا ملموسا لإقامة دولة وطنية عصرية وقوية، وهي تبحث عن الحل في مكانٍ آخر؛ في الدولة الإسلامية أو الكيان السياسي العابر للحدود (لمحات، ص ٧٥ – ٨٧).

لكن بعد تلك البهجة وهذا الاستبشار حولت القراءة الهادئة الأمر، إلى شعور معمق بالحزن وإحساس أكبر منه بالفاجعة، لاسيما مع ما بدا لي – وقد أكون خاطئا – أن بعض البحوث والمعالجات تظهر وكأنها مصممة لتكريس حالة اليأس والإحباط، دون تلمس أي ضوء ولو باهتا في آخر النفق!لست أنكر أبدا عمق المشكلة التي نعاني منها وتعقيدها وتراكب أبعادها، بين السياسة والاقتصاد والأيديولوجيا؛ وبين الداخل والخارج، والمجتمع والدولة، والأمن والسياسة الإقليمية وهكذا. لكني في المقابل لست أبدا من أنصار مدرسة «نهاية العراق» على حد عنوان كتاب بيتر غالبريث، ولا أؤمن قط بضعفه «الأبدي»، وأن مشكلاته «أزلية»، وقد كان من حسن الحظ أني لمحت بعض معالم هذا الأمل، في الرؤى الإيجابية لبعض أطروحات الملف ودراساته وبحوثه.

زهير كاظم عبود :

كيف يستعيد العراق عافيته؟

الحلم الذي كان في مخيلة كل مواطن داخل أو خارج العراق بعد نهاية حقبة الدكتاتورية أن يعود العراق للعراقيين، بلدا معافى تغمره المحبة والسلام، ينعم أهله بخيراته.

مع مضي مدة ربع قرن على رحيل تلك الحقبة التي اضرت بالعراق شعبا ووطنا، يستوجب أن نتجاوز النظام التوافقي (المحاصصة)، الذي كرس الانقسام ونحن بأمس الحاجة للوحدة والتلاحم، وأن تكون الدولة فضاء جامعا للعراقيين، وأن تكون المواطنة الأساس، الذي تبني عليه الدولة كيانها في التمثيل السياسي والمناصب التنفيذية، حيث نقوم بإصلاح قانون الانتخابات وقانون الأحزاب الوطنية، وأن نعمل بصدق على استقلالية القضاء وعدم التدخل في شؤونه أو التأثير عليه.

ولا يمكن تحقيق السلام الداخلي ما لم يتم حصر السلاح بيد الدولة، وأن تنضوي جميع الفصائل المسلحة رسميا ضمن تشكيلات الجيش والشرطة تحت أمرة القيادات العسكرية والقائد العام للقوات المسلحة، وأن تكون قطاعات الأمن والاستخبارات والمخابرات على أساس الكفاءة المهنية، بعيدا عن الولاء الحزبي، وأن نسعى لإعادة بناء الهوية الوطنية الجامعة عبر مناهج تعليمية، ومعالجة جذور التطرف والعنف الاجتماعي.

ولأن العراق اعتمد اعتمادا يكاد أن يكون كليا على النفط، فإن الدولة ستصبح رهينة لتقلبات الأسعار، ومع

> لا يمكن بناء سلام مجتمعي حقيقي دون آليات للعدالة الانتقالية

تفشي ظاهرة الفساد في جميع المفاصل فإن سعي الحكومة والقضاء بالتصدي لهذه الظاهرة المريضة عبر أجهزة رقابية تتمتع بالاستقلالية والشفافية، وأن تتنوع مصادر الدخل عبر الزراعة وإعادة بناء الصناعة والاستثمار في القطاع الخاص، وتسعى الحكومة لتحسين قطاعات الكهرباء والماء والصحة والتعليم، ضمن استثمار حقيقي يحقق نتائج ملموسة.

خلال هذه الفترة الزمنية المهمة في تاريخ العراق الحديث تتم استعادة القرار الوطني المستقل، بعد انتهاء التواجد الأجنبي والأمريكي، ولهذا فإن الإصلاح الاقتصادي الذي أشارت له المادة ٢٥ من الدستور لا يتحقق دون استقلال قضائي ومصالحة مجتمعية.

ولا يمكن بناء سلام مجتمعي حقيقي دون آليات للعدالة الانتقالية، التي تنهي العمليات الانتقامية وتطرح مشروع المصالحة الوطنية بشكل حقيقي وهادف، وأن تكون الهوية العراقية الجامعة فوق كل الهويات والانتماءات الفرعية الأخرى.

لا يستعيد العراق عافيته بزيادة الرواتب أو بناء الطرق والجسور، بل يكون ضمن إعـادة بناء دولة القانون والمؤسسات، والدستور نفسه جعل سيادة القانون أساسا للحكم، وألا تكون مكافحة الفساد انتقائية ترتبط بالخصومات السياسية، وأن يتم تطبيق العقوبات المقترنة بالظروف المشددة عندما تتوفر ظروفها القانونية، والعمل بشكل سريع وجاد لاستعادة الأموال العامة المنهوبة من خارج العراق، وأن يتم الالتفات إلتضخم المؤسسات والدوائر المتداخلة معها، وأن يتم ربط بقاء المسؤول في منصبة بنتائج قابلة للقياس والمحاسبة.

وأمام كل حكومة يتم اختيارها أن تلتفت إلى ملف الكهرباء والماء والصرف الصحي والطرق والنقل والسكك الحديدية والمدارس والمستشفيات والزراعة والصناعة والبنية الرقمية، وان تتحول إيرادات النفط من مصدر للأنفاق إلى أداة لبناء اقتصاد متين، وفي نفس الوقت يجب تقليل مسالة الاعتماد على الإيرادات النفطية تدريجيا، من خلال اقتصاد ممنهج وفق أسس اقتصادية حديثة، وإنتاج يوفر وظائف وفرص عمل وايرادات غير نفطية.

المشكلة في جوهرها ليست نقص القوانين، المشكلة هي الفجوة بين النص والتطبيق، ولهذا فإن إنقاذ العراق يحتاج إلقاعدة بسيطة هي أن من يحكم يجب أن يخضع للقانون، ومن يدير المال العام يجب أن يكون قابلا للمحاسبة، ومن يفشل في إدارة مؤسسته يجب أن يغادرها، ومن ينجح يجب أن يكافأ، والمواطن لا يحتاج إلى خطاب سياسي ليعيد الثقة بالدولة.

ما دام القانون يطبق على الجميع والمال العام محميا، وكل يؤدي عمله بانتظام حينها نستطيع أن نقول أن العراق بدأ في استعادة عافيته.

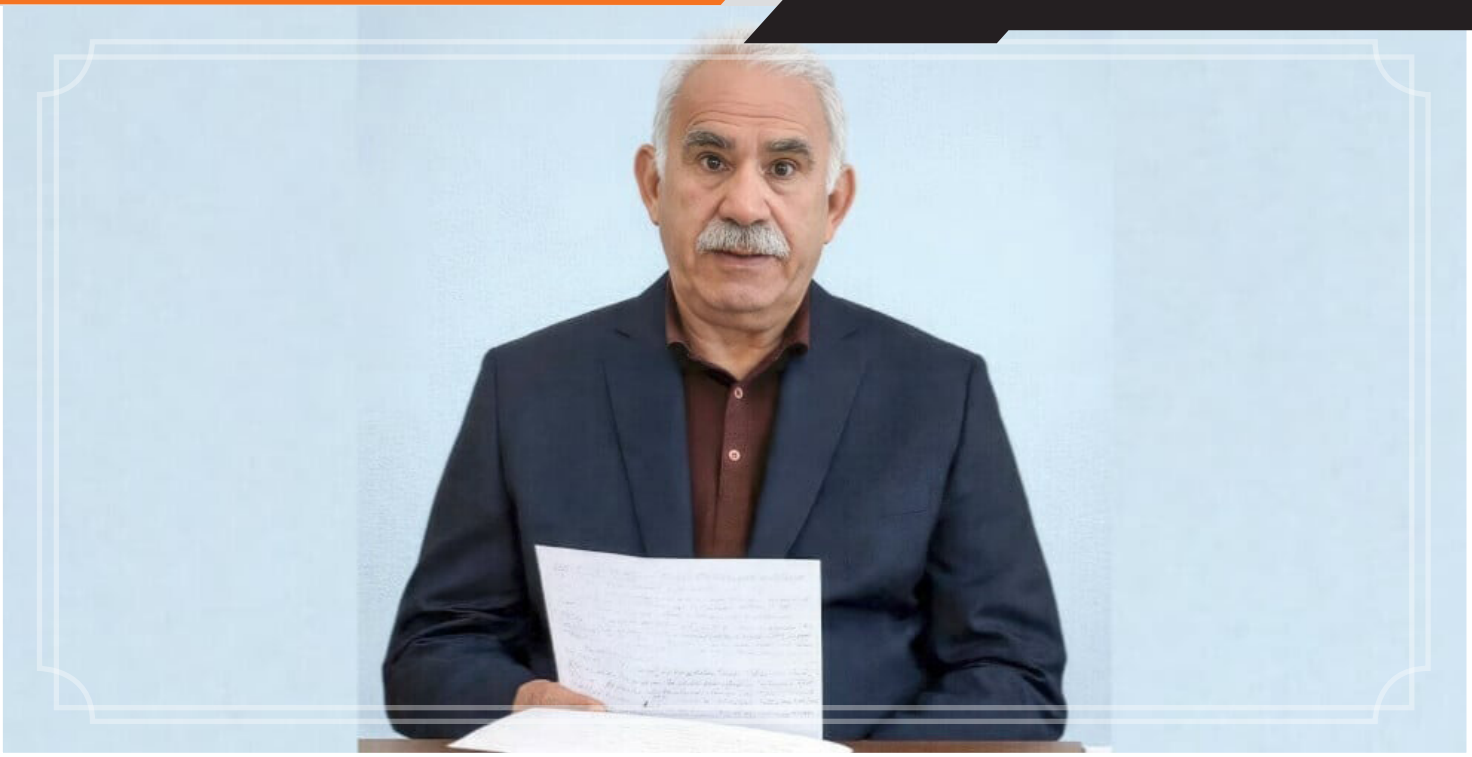

أوجلان: أمامنا نضال شاق وصعب للغاية

بدأ يوم السبت ٢٠٢٦/٩/٥ في مدينة دورتموند الألمانية الدورة الـ ٣٤ لمهرجان الثقافة الكردية الدولي تحت شعار «مع قيادة حرة نحو مجتمع ديمقراطي»، وفي سياق المهرجان وأهميته أرسل عبد الله أوجلان رسالة إلى المهرجان، حيث قرأ عضو سكرتارية إمرالي فيصل أكتاش رسالة أوجلان في المهرجان، وجاء في نص الرسالة:

«إلى كونفرانس الثقافة؛

أصدقائي الأعزاء، المشاركون المحترمين،

أحييكم بمناسبة مهرجان الثقافة، وأتمنى أن يسهم هذا التجمع في بحثكم عن الحرية، وفي تعارف الثقافات مع بعضها البعض بصورة أوثق، وفي تعزيز التفكير بمستقبل مشترك.

نحن اليوم على أعتاب مرحلة جديدة. وبينما نترك وراءنا صراعات وآلام الماضي، يتعيَن علينا أن نستخلص الدروس من الأحداث السابقة وأن نفتح طريقا جديدا أمامنا. يوجد في أساس هذا الطريق، المجتمع الديمقراطي، والسياسة الديمقراطية، والعيش المشترك للشعوب وبحرية.

لا يمكن القضاء على الهويات واللغات والثقافات بالقمع

إنَها قاعدة عامة، فالمجتمعات لا تزول، ولا يمكن القضاء على الهويَات واللغات والثقافات بالقمع. ليست قضيتنا وضع الاختلافات في مواجهة بعضها البعض، بل إقامة نظام ديمقراطي يتمكّن فيه كل شعب من الوجود بحريَة بهويَته وثقافته، ويكون فيه العيش المشترك أمرا ممكنا.

شعبنا العزيز، المشاركون الكرام،

ينبغي أيضا تقييم عملية السلام والمجتمع الديمقراطي الذي طوَرناه ضمن هذا الإطار التاريخي. فهذه العملية ليس مجرَد إعلان عن موقف سياسي جديد، بل هي في الوقت نفسه إرادة مطروحة من أجل ترك أسلوب نضال قديم وراءنا وبدء مرحلة جديدة.

حسنا، ماذا سنضع مكان القديم؟

إن المقاربة الأساسيَة التي توصَلنا إليها هي الاندماج الديمقراطي، والاندماج الديمقراطي لا يعني أن يتخلى أي مجتمع عن هويته أو ثقافته أو وجوده المجتمعي. بل على العكس تماما، يعني أن يتمكن النَاس من الوجود بحرية داخل المجتمع بهويَاتهم الخاصَة، وأن ينظموا حياتهم المجتمعيَة بالوسائل الديمقراطيَة، إنَ عودة الذين تم نفيهم أو أعلن أنهم خارجين عن القانون، إلى أراضيهم، وتمكنهم من ممارسة السياسة الديمقراطية، والمشاركة في بناء مستقبلهم، هي إحدى مهامنا الأساسية، وليس من الصحيح اعتبار ذلك تخليا عن الحرية فمثل هذا النَهج يظهر أنَ التجربة التاريخيَة التي عشناها والاحتياجات القائمة أمامنا اليوم لم تُفهم بصورة صحيحة، على العكس، فإنَ ما نتحدَث عنه هنا هو تحول سلمي يقوم على تقييم تجربته التاريخية، وعلى اعتماد قوَة السياسة الديمقراطيَة بدلا من العنف والحرب، ومن الآن فصاعدا، هناك حاجة إلى مزيد من السياسة، ومزيد من التنظيم، ونضال ديمقراطي أكثر قوَة.

يجب أن يكون للإرادة المحلية حق الكلمة والقرار

هذا هو أيضا مفهوم المجتمع الذي أتبناه. إن تمكن المجتمع من تنظيم نفسه لا يعني إحلال المجتمع مكان الدولة. بل إن القضية الأساسية هي جعل المجتمع عاملا فاعلا ومؤسسا للحياة الديمقراطية، لذلك، ينبغي ألا ننظر إلى الحياة الديمقراطية على أنَها تقتصر فقط على التمثيل في البرلمان والأحزاب السياسية.

فالإدارات المحلية، ومجالات الثقافة والتعليم، والمنظمات النسائية، والأنشطة الشبابية، والتعاونيات، وجميع التنظيمات التي ينشئها الناس حول حياتهم، تعد أجزاء مهمة من الحياة الديمقراطية، ومن المشكلات الأساسية التي نواجهها اليوم في أوروبا، وكذلك في العديد من أنحاء العالم، استخدام الموارد الطبيعيَة والاقتصادية التي تمتلكها المجتمعات من دون موافقة المجتمع، علينا استخدام حقوقنا الديمقراطية في مواجهة الاستهلاك غير المحدود للموارد الموجودة تحت الأرض وفوقها من قبل الشركات الدولية، وفي مواجهة تجاهل إرادة السكان المحليين.

إذا كانت هناك معادن أو نفط أو مياه أو أي موارد طبيعية أخرى في منطقة ما، فيجب أن يكون للسكان الذين يعيشون هناك حق الكلمة والقرار بشأن كيفية استخدام ذلك المورد. ولا ينبغي أن تكون إرادة السكان المحليين مجرَد إرادة يستمع إلى رأيها، بل يجب أن تكون صاحبة كلمة حقيقية في اتخاذ القرارات.

وتعد رها أحد أبرز الأمثلة على ذلك، ففي هذه الجغرافيا التي تعد إحدى أهم مراكز الثقافة النيوليتية، لا يزال الفقر

والبطالة يعانيان منها بشكلٍ خطير حتى اليوم. وقد تشتت سكان رها في أنحاء العالم، وهذا المشهد يوضح لنا أيضا النتائج التي يمكن أن تترتب على فقدان المجتمع حقه في الكلمة بشأن موارده ومستقبله.

وبهذه المناسبة، أود أن أسلط الضوء بشكل خاص على حق المرأة في تقرير مصيرها ففي مجتمع لا تتمتَع فيه المرأة بالحرية، لا يمكننا الحديث عن مجتمع ديمقراطي، إن أيَ نوع من التدخل القسري ضد حياة المرأة وإرادتها الحرة أمر غير مقبول..

ويتمثَل بعد أساسي آخر للحل الديمقراطي في حرية الهوية والمعتقد والفكر والثقافة، ولا ينبغي النظر إلى ممارسة الكرد، أو أي مجموعة اجتماعية أخرى، لغتها وثقافتها وهويتها على أنها تهديد، إنَ القضية الأساسية هنا هي ألا تعرقل الدَولة التطور المجتمعي.

فمهمة الدَولة ليست وضع المجتمع في قالب واحد، بل تهيئة الظروف التي تستطيع فيها الهويَات والمجتمعات المختلفة أن تعيش معا بصورة ديمقراطية وحرة.

واليوم، فإنَ ما ينبغي قوله للشَبيبة في أوروبا، ولكل القوى الديمقراطيَة في تركيا والشَرق الأوسط، ولكل من يناضل، هو التالي: أمامنا نضال شاق وصعب للغاية.

لكن هذا النضال لم يعد، في الأساس، نضال الأسلحة، بل هو نضال السياسة والتنظيم والثقافة والاقتصاد والتضامن المجتمعي، ومع ترك مرحلة وراءنا، يجب توسيع مجال النضال الديمقراطي. وأقوى أشكال الدفاع هو المجتمع المنظم. فالمجتمع القادر على حل مشكلاته بنفسه، وإنشاء مؤسَساته الخاصة، والحفاظ على ثقافته، وممارسة السياسة الديمقراطيَة، يستطيع أيضا الدفاع عن مستقبله بصورة أقوى.

وأؤمن بأنه لا ينبغي لأوروبا أن تتعامل مع هذه العملية باعتبارها مجرد مراقب ينظر إليها من الخارج. فالتجربة التاريخية لأوروبا تظهر مدى خطورة النتائج التي يمكن أن تترتَب على الحروب والصراعات المتمحورة حول الدَولة القوميَة.

لكن التاريخ نفسه يظهر أيضا أن نماذج تمكن الهويَات والشعوب المختلفة من العيش معا في إطار القانون الديمقراطي هي نماذج ممكنة، إن ما نحتاج إليه اليوم ليس فصل الشعوب والمعتقدات عن بعضها البعض، بل تمكينها من العيش معا بصورة ديمقراطية، مع الحفاظ على حرياتها وهويَاتها الخاصَة.

وبالطبع، قد تكون هناك انتقادات واعتراضات بشأن طبيعة العملية التي طورناها وأبعادها النظرية. لكن هذا الوضع ينبغي ألا يشكل عائقا أمام اجتماعنا معا وخوضنا النضال جنبا إلى جنب، فلنعمل جميعا على استكمال أوجه النقص في المرحلة الجديدة من خلال الانتقادات.

ولهذا، يجب أولا وقبل كل شيء بناء الثقة فمن دون الثقة، لا يمكن لأي تحول ديمقراطي أن يصبح دائما، ولذلك، من الضروري عدم تأخير الترتيبات السياسية والقانونية، وإزالة العقبات التي تعترض طريق السياسة الديمقراطية، وتهيئة الظروف التي تمكن جميع أطراف العملية من الشعور بالأمان، وأتمنى أن يسهم مهرجانكم في هذا النقاش، وأن يكون مناسبة تساعد الشعوب على فهم بعضها البعض بصورة أفضل والتقارب فيما بينها.

إن مهمَة المرحلة الجديدة ليست إعادة عيش الماضي، بل استخلاص الدروس منه وبناء حياة جديدة أكثر حرية وديمقراطية، تكون فيها إمكانية العيش المشترك متاحة.

أحييكم جميعا باحترام.

عبد الله أوجلان

إمرالي

لا بد من اتخاذ خطوات سياسية وقانونية لدفع عملية السلام إلى الأمام

قيم الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني (KCK) جميل بايك، لوكالة فرات للأنباء (ANF)، المراحل المقبلة من عملية السلام والمجتمع الديمقراطي، والقضايا المتعلقة بالقوانين التي أقرها البرلمان، والعلاقة بين إلقاء السلاح والخطوات السياسية والقانونية، فضلا عن دور القوى الديمقراطية في هذه العملية.وكان التقييم على الشكل التالي:

لقد صدر قانون، إلا أنه لا يزال من غير الواضح كيف ستسير العملية في المرحلة المقبلة. وقد تجري الهيئة التي يشارك فيها القائد آبو، والهيئة التي يرأسها مساعد رئيس الجمهورية، مناقشاتٍ بهدف توضيح بعض المسائل. لأن القانون، بصيغته الحالية، يجعل تطبيقه أمرا صعبا؛ بل إن بعض جوانبه قد تفرغ الغاية من القانون من مضمونها. فالقانون يصنف أعضاء الحركة ضمن فئات مختلفة، ويبقي الإدارة وعددا مهما من الأعضاء خارج نطاقه، الأمر الذي يزيد من تعقيد العملية.

وكما يقال: 'ضرب الفأس على قدميها' ويبدو أن هذا القانون، وفقا لبعض الشكوك، قد دخل في وضع من هذا القبيل. ومما لا شك فيه، يمكن أخذ الهواجس الأمنية بعين الاعتبار، إلا أن ترك المسألة للبيروقراطية الأمنية

سيؤدي إلى حالات من التعطيل والتعثر. وبالفعل، فإن اعتماد مقاربة تقوم حتى الآن على رؤية وأساس أمني لم يؤد إلى حل القضية. وقد كان ثمن ذلك الأمر باهظا أيضا بالنسبة إلى تركيا.

ومن الضروري أن تكون خريطة الطريق على نحو لا يثير بأي شكلٍ من الأشكال عدم الثقة. فهذا أمر ضروري لكي تسير العملية بصورةٍ إيجابية ويتم التوصل إلى حل.

ونهجنا من ذلك واضح وملموس للغاية. فنحن لا ننخرط في أي مسعى للمناورة أو لكسب الوقت. والدولة تدرك ذلك أيضا. إلا أن العملية لا تسير بالسرعة المطلوبة، بسبب تردد الدولة الناجم عن هواجس مختلفة بشأن سبل وآليات تنفيذ خارطة الطريق.

وكان رئيس الجمهورية قد قال في تصريحاته الأخيرة: إن إطالة أمد العملية ستوفر أرضية لمعارضيها. وموقفنا من هذه المسألة مماثل أيضا. ويبذل القائد آبو، على وجه الخصوص، جهودا كبيرة من أجل تسريع سير العملية. إلا أن الطرق والأساليب المطروحة حاليا لا تنسجم مع طبيعة العملية. فمن جهة، يجري الحديث عن إلقاء السلاح بصورةٍ كاملةٍ، ومن جهة أخرى، يتم إبقاء عدد مهم من الأشخاص خارج نطاق العملية. ومن الواضح أن كلا من موقف الإقصاء، وكذلك طرح وضع لا يقدم بأي شكلٍ من الأشكال سبيلا أو آلية مقبولة، لن يتمكنا من تحقيق أي تقدم. فمن ناحية، سيتم إبقاء الإدارة وعدد مهم من الأشخاص خارج العملية، ومن ناحية أخرى سيقال كذلك: 'ليتم القيام بهذا الأمر أو ذاك'. وبأبسط تعبير، فإن هذا يعني عدم الاعتراف بحركة تناضل منذ أكثر من خمسين عاما. وباختصار، فإن تقييم القانون من خلال مقاربة نمطية ودوغمائية يجعل تنفيذ العملية صعبا.

ولا توجد في هذه العملية مؤسسة تؤدي دور 'العين الثالثة'. إذ يمدح مسؤولو الحكومة أنفسهم على هذا الأمر. وفي الواقع، فإن حل القضية من دون الحاجة إلى مثل هذه الجهة يعد أمرا مهما. إلا أن العملية ينبغي أن تدار وفق سبل وآليات لا تجعل وجود 'العين الثالثة' ضروريا، كما هو الحال في ممارسات حل النزاعات. ولا يمكن القول إن هذا الأمر يراعى بعناية في الوقت الراهن. وإذا كانت القضية ليست من النوع الذي يمكن حله بمجرد إلقاء السلاح، وإذا كانت طبيعة قضية عمرها مئة عام مختلفة، فإن الاكتفاء بالقول 'ليتم إلقاء السلاح فحسب' لا يمثل مقاربة حقيقية.

وبعد إظهار إرادة وممارسة إلقاء السلاح إلى حد معين، فإن اتخاذ بعض الخطوات القانونية من شأنه أن يسرع العملية. ولدى حركتنا التحررية إرادة واضحة في هذا الشأن؛ وقد أظهرتها حتى الآن، كما أن لديها إرادة لإظهارها بصورةٍ أكثر وضوحا في المرحلة المقبلة. لكن في الوقت الذي ينبغي فيه تسريع هذه العملية من خلال اتخاذ بعض الخطوات القانونية الضرورية، هناك مقاربة قائمة على التكتم والصمت في هذا الصدد. وينظر إلى البرلمان باعتباره تعبيرا عن إرادة الشعب في تركيا. وقد شدد هذا البرلمان، في غالبيته، على أن حل هذه القضية سيكون من خلال إرساء الديمقراطية. كما جرى التأكيد بوضوح على أن القضية هي القضية الكردية. حينها، ينبغي أخذ هذه الإرادة التي جرى التأكيد عليها في البرلمان بعين الاعتبار من أجل دفع العملية إلى الأمام.

لا حاجة إلى تبني مقاربة تقوم على أن إلقاء السلاح والخطوات السياسية ينبغي أن تتخذ بالتوازي. إلا أن

اتخاذ خطوات سياسية وقانونية بالتزامن مع اتخاذ خطوات معينة بشأن إلقاء السلاح من شأنه أن يسرع عملية إلقاء السلاح. وهذا ما تقتضيه طبيعة العملية. ولقد طرح القائد آبو سبيلا وأسلوبا مختلفين عن ممارسات حل النزاعات القائمة في العالم. ورغم اختلاف السبيل والأسلوب هنا، فإن الأساس هو الحل الجوهري للقضية. وقد يتحقق هذا الحل خطوة بخطوة، إلا أن المهم هو أن تكون الغاية والهدف محددين وواضحين مسبقا.

إرساء الديمقراطية في تركيا وحل القضية الكردية

عند تقييم السياسة التي انتهجتها الدولة التركية تجاه الكرد على مدى مائة عام، يتضح أن إرساء الديمقراطية في تركيا وحل القضية الكردية مساران متداخلان لا يمكن الفصل بينهما. فالقضية الكردية لا تتعلق بمجرد اختلاف حول حجم المطالب، وإنما تتمحور حول إنهاء سياسة الإنكار والاعتراف بالحقوق الأساسية لشعبٍ ما، ولذلك لا يمكن حلها بصورةٍ حقيقيةٍ ودائمة إلا من خلال إرساء الديمقراطية. وبناء عليه، فإن من لا يدرك الترابط بين الديمقراطية والقضية الكردية لن يتمكن من إرساء الديمقراطية في تركيا أو حل القضية الكردية. كما أن من يفصل بين المسارين، سواء باعتبار القضية الكردية القضية الوحيدة في تركيا أو باعتبار حقوق الكرد وحدها كافية من دون الحاجة إلى الديمقراطية، يتبنى في الحالتين رؤية قاصرة عن تحقيق حل فعلي للقضية الكردية.

إذا كان إرساء الديمقراطية وحل القضية الكردية مترابطين بصورةٍ وثيقةٍ، فعلى جميع القوى الديمقراطية والاشتراكية أن تجعل حل القضية الكردية محورا أساسيا في نضالها من أجل الديمقراطية. ففي تركيا، لا يمكن تحقيق الديمقراطية أو الاشتراكية بمعزل عن حل القضية الكردية، ولذلك ينبغي أن يكون إرساء الديمقراطية الهدف الأساسي للقوى الاشتراكية والديمقراطية.

وقد اعتبر الاشتراكيون، قبل مائة عام، أن تحقيق الاشتراكية يتطلب ثورة ديمقراطية، بينما أصبح اليوم من المسلم به أن الاشتراكية نفسها يجب أن تكون ديمقراطية. ومن ثم، لا يمكن للاشتراكية أن تصبح ديمقراطية من دون حل القضية الكردية، التي تعتبر بأنها القضية الأساسية في تركيا. أما من يتحدثون عن المنظور الطبقي ويتجاهلون حل القضية الكردية، فإنهم يفتقرون، وفق النص، إلى منظور طبقي حقيقي؛ لأنهم يتناسون ويتجاهلون مقولة ماركس 'الشعب الذي يضطهد شعبا آخر لا يمكن أن يكون حرا هو نفسه'.

وإذا لم تدعم جميع القوى الديمقراطية، ولا سيما الاشتراكيون، عملية السلام والمجتمع الديمقراطي الحالية، ولم تعمل على دفعها نحو حل ديمقراطي للقضية الكردية، فإنها ستفقد دورها في الأجندة والساحة السياسية في تركيا وتتحول إلى قوى غير مؤثرة.

أما اتخاذ موقف سلبي من العملية لمجرد أن حزب العدالة والتنمية (AKP) يتولى السلطة، فلا ينبغي أن يكون مبررا؛ فانتقاد الحكومة أمر مشروع، لكن القضية الكردية هي قضية تركيا بأكملها. لذلك، المطلوب هو توحيد القوى الديمقراطية وتوسيع النضال من أجل الديمقراطية، على أن تكون القضية الكردية محورا أساسيا فيه.

صلاح الدين دميرتاش :

سلجوق مزراكلي الآن تحت رعايتكم

صفحة الكاتب/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

تلفاز صغير، قطره حوالي بوصتين، معلق على جدار السجن الخرساني.

كنت أجلس أنا وسيلجوك مزراكلي على الطاولة؛ وكالعادة، كان البروفيسور أمامه لغز الكلمات المتقاطعة.

بنظارته وشعره الرمادي وشاربه، كان يشبه آينشتاين. لم يشق الذرة، لكن بصبره وإرادته القوية، «شق» جدرانا خرسانية في سبع سنوات.

هذه المرة، يبدو أن لغز الكلمات المتقاطعة صعب للغاية؛ فالبروفيسور يحاول حله. بعد تفكيرٍ قصير، وجده: «الأخوة»، تسعة أحرف من اليسار إلى اليمين. سألته: «ما هو السؤال؟».

أجاب: «السؤال أصعب من الإجابة». حالة عاطفية جماعية منهكة، مثقلة، فارغة، يفترض أن تفرض بقرار من مجلس الأمن القومي. قلت: «إنه صعب».

الدكتور عدنان سلجوق مزراكلي، جراح عام من ديار بكر يبلغ من العمر ٦٣ عاما، قلبه يفيض بالمحبة. لم يشغل منصب رئيس البلدية إلا لأربعة أشهر. بعد ذلك، سجن ظلما، دون دليل، لمدة سبع سنوات.

الجو حار خانق، نتصبب عرقا باستمرار.

أحيانا يصبح التنفس صعبا في قاع هذا البئر.

من الداخل إلى الخارج، اربعة أحرف:حرية

عينا الأستاذ مثبتتان على التلفاز لبرهة.

أنظر إلى ما ينظر إليه. الطبيب البريء من ديار بكر، الذي شغل منصب رئيس البلدية لأربعة أشهر وقلبه يفيض بالمحبة، يشاهد من زنزانته، حيث يقبع منذ سبع سنوات، رئيس بلدية أنقرة البالغ من العمر ٢٥ عاما، شخصية مثقلة بالذنوب، يدخل المحكمة وهو يمضغ العلكة.

اللغز يزداد تعقيدا، لكن الأستاذ عنيد، لا يلين. حرف «العدالة».

ما السؤال؟ «إن جوهر الكرامة الإنسانية، الذي لا يتحقق حتى وإن تأخر، بل يعتقد أنه لا يتحقق إلا بقرار من مجلس الأمن القومي.» إنه لأمرٌ في غاية الصعوبة.

سرعان ما خرج الرجل من قاعة المحكمة وهو يشير بيديه قائلا : «لم أقفز ثلاث مرات كجرادة، بل قفزت ٥٠٠ مرة ».

قلت: «هل السر في العلكة يا أستاذ؟ لم تستطع حتى القفز مرة واحدة». قال: «لا، ليس الأمر متعلقا بالعلكة، بل بالكرامة الإنسانية. لم أمضغها ولو مرة واحدة، ولم أسمح لأحد بمضغها».

الدكتور عدنان سلجوق مزراكلي، حكيم ديار بكر ذو القلب النقي، الذي قضى سبع سنوات في السجن خلال فترة ولايته التي دامت أربعة أشهر كرئيس بلدية، وسيفرج عنه يوم الثلاثاء ٨ سبتمبر، قبل أن تصل إليه «الأخوة».

على مدى السنوات الخمس الماضية، كنت مؤتمنا عليه، وكان مؤتمنا علي.

سيغادر من هنا صباح الثلاثاء وسيكون في مطار ديار بكر مساء ذلك اليوم.

الآن هو بين يديك.

من الداخل إلى الخارج، اربعة أحرف: «حرية».

المعلم على وشك إكمال الكلمات المتقاطعة.

خفضنا صوت التلفاز؛ ما زال الشخص يتحدث. على ما يبدو، ستقدم الأخبار تفاصيل حول المرحلة الحالية من العملية قريبا.

حل المعلم السؤال الأخير في اللغز. ثلاثة أحرف من الأعلى إلى الأسفل: «سوف».

سألت: «ما هو السؤال؟». أجاب المعلم: «لا يوجد سؤال لهذا، هناك فقط الإجابة».

سيكون المعلم في ديار بكر مساء الثلاثاء، إن شاء الله.

أنا متأكد من أن ميمو بائع العلكة سيأتي لاستقباله.

فقط للتنبيه، بائع العلكة لدينا شخصٌ كريمٌ جدا؛ لا تخلط بينه وبين الآخرين.

أتمنى لك طول العمر يا معلم.

عِش طويلا!

أتمنى أن يكون طريقك دائما واضحا.

صلاح الدين دميرتاش

٥ سبتمبر ٢٠٢٦

تركيا تحتاج إلى الاستقرار السياسي ولم أتوقع هذا الاجماع على القانون الإطاري

موقع (T-24) /الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

أدلى دولت بهجلي، زعيم حزب الحركة القومية، بتقييمات حول عملية السلام، واتفاق مكة، ونظام الحكم الرئاسي. وفيما يتعلق بالقانون الإطاري الذي أعد في إطار هذه العملية، والذي أقره البرلمان بأغلبية ٤٦٧ صوتا، قال بهجلي: « بصراحة، لم أتوقع هذا العدد. لقد كشف عن إجماع واسع على إقرار القانون «. أما بخصوص نظام الحكم الرئاسي، الذي أثار مزاعم بوجود «انقسام» داخل تحالف الشعب، فقد صرح بهجلي: « من المهم مراجعة بعض النقاط المتعلقة بتطبيق النظام. أولا وقبل كل شيء، هناك حاجة إلى دستور لكي يعمل النظام بشكل صحيح».

في مقابلة مع صحيفة «خبر ترك»، ناقش زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي التطورات في عملية السلام، واتفاق مكة، ونظام الحكم الرئاسي، الأمر الذي أدى إلى شائعات عن «انقسام» داخل التحالف الشعبي.

نجاحات ملموسة

***لقد وصلنا إلى مرحلة مهمة في مسيرة تركيا الخالية من الإرهاب. هل واجهتم أي مشاكل أو صعوبات كبيرة في الوصول إلى هذه المرحلة؟ كيف يمكنكم تلخيص نهجكم الأساسي؟**

منذ بداية العملية، لم نواجه أي صعوبات أو تحديات جسيمة. ويمكن تلخيص نهجنا تجاه هذه القضية على النحو التالي: لقد أحرزت تركيا تقدما ملحوظا في مكافحة الإرهاب، وحققت نجاحات ملموسة. ومع ذلك، فقد شهدت البلاد بعض الاستفزازات والتوترات الناجمة عن أنشطة انفصالية. وكنا نفكر ونعمل على إيجاد حلول مناسبة، ونتابع عن كثب النقاش العام الدائر حول هذا الموضوع.

حول المصافحة في الأول من أكتوبر

ثم جرى المصافحة في الأول من أكتوبر. بصفتك زعيم حزب الحركة القومية، ذهبت إلى مقاعد حزب الديمقراطيين وقمت بذلك. ما هي أفكارك؟

كما تعلمون، في الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤، ألقى الرئيس خطابا في افتتاح الجمعية الوطنية الكبرى، تناول فيه بعض القضايا الداخلية والخارجية.

وفي الجزء الأخير من خطابه، أشار إلى التعاون بين الحزب الحاكم والمعارضة في البرلمان.

وبعد انتهاء الخطاب، وقف أعضاء حزب العدالة والتنمية في البرلمان تحية للرئيس، وفعلنا نحن، ممثلين عن تحالف الشعب، الشيء نفسه.

ثم توجهت نحو ممثلي حزب المساواة والديمقراطية، حيث قدموا رسالة تعزية، وبينما كنت أقدمها، صافحتهم. وقد بدت عليهم الدهشة أيضا، مما أثار اهتماما واسعا لدى الرأي العام.

***هل كانت هذه خطوة مخططة؟ لأن ذلك تبعته مكالماتك في مناقشة المجموعة في ٢٢ أكتوبر.**

-من جهة، لبينا دعوة الرئيس للبرلمان. ومن جهة أخرى، أدينا واجبا إنسانيا. نعم، كان الأمر حديث الساعة ونقاشا مستفيضا بعد ذلك اليوم. ثم، في التاريخ الذي ذكرته، طلبنا من كتلة حزب المساواة والديمقراطية دعوة حزب العمال الكردستاني إلى حل نفسه وإلقاء السلاح. بعد ذلك، تسارعت وتيرة العملية. توجهت وفود إلى إمرالي. جرت اتصالات عديدة. زارنا مندوبون. هذه المحادثات التي بدأت في تلك الأيام أوصلت العملية إلى مرحلة مثمرة.

اقترحت تشكيل لجنة تحت رعاية البرلمان

***كان اقتراحكم بتشكيل لجنة تحت رعاية البرلمان مرحلة مهمة في هذه العملية. هل سارت أعمال اللجنة كما كنتم تتوقعون؟**

-بدأت اللجنة المنشأة في البرلمان، قبل كل شيء، بمشاركة وتمثيل أغلبية ساحقة. وصوت جميع أعضاء اللجنة تقريبا بنعم على أهم القرارات. وفي التقرير النهائي للجنة، بلغ هذا الرقم ٤٧. وتحت قيادة رئيس البرلمان، عقد ٢١ اجتماعا ومناقشات بالغة الأهمية.

***أنت تلمح إلى أن هذا الإجماع الواسع لعب دورا في اعتماد القانون الإطاري. وقد تم إقرار القانون بأغلبية ٤٦٧ صوتا. هل كنت تتوقع هذا العدد؟**

-كما ذكرتم، فإن الإجماع الذي تم التوصل إليه في اللجنة، والتبادل المفتوح للأفكار الذي تابعه الجمهور، قد أدى إلى اتفاق واسع النطاق على إقرار القانون. بصراحة، لم أتوقع الرقم ٤٦٧. لكن هذا المستوى من القبول ساهم في توسيع نطاق الإجماع الاجتماعي وتعزيز التضامن. وهذا عامل يجعل هذه العملية قوية للغاية.

لا يزال هذا التقارب مستمرا

***هل يوجد هذا الإجماع على أرض الواقع أيضا؟ وهل تعتقد أنه ينعكس بنفس القدر؟**

-دعوني أضرب لكم مثالا. لدينا منظمات في منطقتي شرق وجنوب شرق الأناضول. زملاؤنا هناك على تواصل دائم مع الناس. ولكن بعد هذه الأحداث، انضم إلينا زعماء القبائل وقادة الرأي وأفراد من مختلف شرائح المجتمع. وقد أدى ذلك إلى تقارب كبير، ولا يزال هذا التقارب مستمرا.

الهوية بين السياسة والرياضة

***انتقدتم استخدام الرياضة كمنصة لنقاشات الهوية.**

لقد أوضحنا ما يلي: من الحماقة الادعاء بأن السياسة والرياضة والهوية مترابطة استنادا إلى دراسة بحثية غير واضحة، ومساواة الرياضة بالهوية. بغض النظر عن الآراء السياسية أو العرق أو الطائفة أو الأيديولوجية، ينبغي أن تكون الرياضة نشاطا يوحد الجميع ويدمجهم. إن محاولات مساواتها بالهوية ستأخذ تركيا في اتجاه مختلف. ومع ردود الفعل المتبادلة، قد تتخذ بعض القضايا أبعادا خطيرة مرة أخرى.

اتفاقية مكة التحالفية

***في إطار سعي تركيا المستمر نحو التحرر من الإرهاب، وقعت تركيا وباكستان والمملكة العربية السعودية اتفاقية مشتركة. كيف تقيم هذه الاتفاقية، المعروفة باسم اتفاقية مكة أو التحالف؟**

-هذا اتفاق بالغ الأهمية كما أن توجهه نحو التوسع يحمل قيمة استراتيجية هائلة. هناك ٥٧ دولة إسلامية، تمتلك تعدادا سكانيا هائلا وموارد هائلة، إلا أنها عاجزة عن استغلال إمكاناتها. فهي لا تستطيع بناء دولة رائدة تنافس الغرب. إذا ما نفذت هذه الجهود بقيادة تركيا، فسوف نتبوأ مكانة مركزية، ما يعزز مكانتنا في العالم. وسيستفيد العالم الإسلامي من ذلك استفادة كبيرة. إن الخطوات المتخذة مهمة، وسيتعزز هذا التحالف بشكل ملحوظ مع باكستان والمملكة العربية السعودية ودول أخرى.

النظام الرئاسي والتعديلات الدستورية

***يوشك النظام الرئاسي على إنهاء ولايته الثانية، مع انتخابات عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٣. ما رأيك في استمرار هذا النظام؟**

-قبل كل شيء، تحتاج تركيا إلى الاستقرار السياسي. والنظام الذي يوفر هذا الاستقرار هو هذا النظام تحديدا. من المهم مراجعة بعض جوانب تطبيق هذا النظام خلال الولايتين السابقتين. أولا وقبل كل شيء، يعد الدستور ضروريا لكي يعمل النظام بشكل سليم.

***اثرتم مؤخرا مسألة إدخال بعض التعديلات على قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية. ما هي مقترحاتكم في هذا الشأن؟ وما هي التغييرات التي تتوقعونها؟**

-ما نقوله هو التالي: في كلا المجالين اللذين ذكرتموهما، ينبغي مناقشة التغييرات التي من شأنها تعزيز النظام ومعالجة أوجه قصوره. ولا يقتصر الأمر على السياسيين فحسب، بل يجب أن تتضافر جهود منظمات المجتمع المدني والمثقفين والأكاديميين لمعالجة هذه المسألة. وينبغي بالطبع النظر في هذه التغييرات، التي تعزز النظام وتصحح عيوبه، بالتزامن مع عملية صياغة الدستور الجديد.

مستشار الرئاسة السورية مظلوم عبدي:

ندخل مرحلة جديدة و ينبغي توضيح الحقيقة بشكل صريح

أجرت الإعلامية " Nezahat Doğan" نزهات دوغان من صحيفة يني ياشام (Yeni Yaşam) حوارا مع مستشار الرئاسة السورية مظلوم عبدي، تناولت خلاله التطورات السياسية والعسكرية التي تشهدها سوريا، والمرحلة الجديدة التي دخلتها البلاد، إلى جانب مسار دمج قوات سوريا الديمقراطية في الجيش السوري، ومستقبل حقوق الكرد ومشاركتهم في بناء الدولة السورية الجديدة.

كما تطرق الحوار إلى مسألة الاعتراف باللغة الكردية والتعليم بها، وعودة المهجرين إلى مناطقهم، ولا سيما عفرين وسري كانيه، والعلاقات مع تركيا ومسار الحوار والسلام، إضافة إلى دور الكرد وجميع مكونات سوريا في المرحلة المقبلة.وجاء في الحوار:

نقطة تحول بالغة الأهمية

*** وصل نضال الكرد، الذي استمر لسنوات في مواجهة سياسة الإنكار، إلى نقطة تحول بالغة الأهمية. فالحرب والصراع يفسحان المجال الآن أمام النضال السياسي الديمقراطي، والدستور، والقانون. ماذا تعني المرحلة التي وصلت إليها سوريا بعد الحرب في هذا السياق؟**

-في الواقع، مر شعبنا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية بمرحلة شديدة الصعوبة، وكان في خضم حرب قاسية للغاية.

أما اليوم، فقد دخلت سوريا مرحلة جديدة، ويجري العمل على بناء سوريا جديدة.

وبالنسبة إلينا، فإن القضية الأهم هي أن يأخذ الشعب الكردي مكانه في بناء سوريا الجديدة. فعندما تأسست الدولة السورية في السابق، لم يكن الكرد جزءا منها. وحتى عندما حصلت سوريا على استقلالها، لم يكن الكرد حاضرا فيها.

أما الآن، فتبنى سوريا جديدة، والمهم هو أن يحصل الكرد على المكان الذي يستحقونه في عملية البناء هذه.

وإذا تمكنا، بوصفنا كردا، من التوصل إلى تفاهم مع الدولة السورية الجديدة، فإن هدفنا الأساسي هو **الحفاظ على جميع المكتسبات التي تحققت حتى الآن**.

أما الهدف الآخر، فهو أن يشارك الشعب الكردي **بهويته الخاصة** في بناء الدولة السورية الجديدة.

وجميع الخطوات التي اتخذت حتى الآن تأتي في إطار تحقيق هذين الهدفين.

بناء سوريا جديدة لن يكون سهلا

*** أقيم في روج آفا نموذج حكم أصيل وذاتي وديمقراطي. وكانت الصراعات التي شهدتها سوريا خلال نضالكم، إلى جانب تعرض الكرد لخطر الإبادة الجماعية، وما تعرض له العلويون من قتل ومواجهة مخاطر جدية، من بين أبرز الخطوط الحمراء. وبالنظر إلى مجمل هذه التطورات، كيف ستكون عملية التحول الديمقراطي في سوريا خلال المرحلة الجديدة، في ظل المشكلات القائمة؟**

-من المؤكد أن هناك العديد من العقبات أمامنا. لقد انتقلنا إلى مرحلة جديدة، لكن بناء سوريا جديدة لن يكون سهلا، فهناك العديد من المشكلات القائمة.

إحدى القضايا الأساسية هي الديمقراطية وبناء دولة مدنية، وهذه من أكبر المسائل المطروحة. وتحقيق ذلك يتطلب نضالا كبيرا.

إذا نظرنا إلى الوضع السابق، فقد كان هناك نظام قائم على سلطة البعث، ونظام مركزي لا يعترف بالاختلافات ولا بحقوق الشعوب، كما لم يكن يعترف بالقانون المدني.

أما اليوم، فعند المقارنة، نرى أن أرضية جديدة قد تشكلت في سوريا. والحكومة الجديدة أكثر انفتاحا مقارنة بالسابق، لكن لا تزال هناك تحديات ينبغي تجاوزها.

وبالتأكيد، لن يكون الأمر سهلا. لكنني أرى أن هناك اليوم أرضية تسمح ببناء قانون مدني ومؤسسات مدنية، وتوفير أسس الديمقراطية وسيادة القانون. وما يقع على عاتقنا هو خوض النضال من أجل ترسيخ هذه الأسس.

وضع جديد في الشرق الأوسط

*** الشرق الأوسط يغلي كمرجل وفي ظل عملية إعادة البناء الجديدة، هناك توازنات دولية وأوضاع إقليمية ومصالح متشابكة بين الدول، ولا سيما على محور الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران وتركيا. ولا يزال خطر الجماعات الجهادية قائما أيضا. في مواجهة كل ذلك، ما طبيعة منظومة الدفاع الذاتي ومسار النضال والاستراتيجية التي ستعتمدونها؟**

-هناك وضع جديد في الشرق الأوسط. وأمامنا فرص جديدة، وفي الوقت نفسه مخاطر جديدة. وكل طرف بحاجة إلى أن يكون قادرا على الدفاع عن نفسه وضمان أمنه.

ومن جانبنا، نحن، بوصفنا الشعب الكردي في سوريا، أصبحنا جزءا من منظومة الدفاع الجديدة. وقد انضمت قواتنا، أي قوات سوريا الديمقراطية، رسميا إلى الجيش السوري على شكل ألوية.

ونحن نؤمن بأنها ستؤدي دورا مهما في هذه المنظومة. وستضطلع قوات الدفاع بمسؤولياتها وفق الوضع الجديد.

لقد حصلت قواتنا على صفة رسمية ضمن الجيش السوري. ومن الآن فصاعدا، سنواصل الدفاع بصورة مشتركة، سواء عن الشعب السوري أو عن الشعب الكردي، في إطار منظومة الدفاع العامة. وهناك إمكانات متاحة في هذا المجال.

كل طرف يفسر بما يتناسب مع موقفه

*** يطرح اليوم في تركيا وفي أوساط الرأي العام الكردي سؤال مفاده: لقد اندمجت قوات سوريا الديمقراطية، لكن ماذا يعني هذا الاندماج تحديدا؟ وهل يجري في المقابل خلق تصور معاكس لهذه الحقيقة؟ وإلى ماذا تعزون علامات الاستفهام وحالة الالتباس حول هذه المسألة؟ وكيف ينبغي فهمها في حقيقتها؟**

-هناك الكثير من التكهنات حول هذه المسألة، ويحاول كل طرف تفسيرها بما يتناسب مع موقفه.

لكن ينبغي توضيح الحقيقة بشكل صريح: لقد انضمت قوات سوريا الديمقراطية إلى الجيش السوري وفق اتفاق وخطة تم التوصل إليهما واليوم يجري بناء جيش سوري جديد، وقد اتخذنا قرارا بأن نأخذ مكاننا ضمن هذه البنية.

لقد راكمت قواتنا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية خبرة كبيرة في هذه الأراضي، وخاضت حربا كبيرة، ودافعت عن جزء من سوريا، ودافعت عن الشعب الكردي وأثبتت وجودها واليوم انضمت هذه القوة بكل إمكاناتها إلى الجيش السوري. والمهم هو أن يكون لهذه القوة دور داخل الجيش السوري.

إن قوات سوريا الديمقراطية، في المناطق التي كانت تنتشر فيها حتى الآن، أصبحت بعد الاندماج جزءا من الجيش السوري، وانضمت إلى صفوفه بقياداتها.

ومن الآن فصاعدا، يجري تأمين دفاع المنطقة بصورة مشتركة. وأعتقد أننا اتخذنا الخطوة الأصح، سواء من ناحية الدفاع عن الشعب الكردي أو من ناحية الدفاع عن سوريا بأكملها.

مقاربتان خاطئتان

*** هذه في الحقيقة مسألة دقيقة وحساسة. فعند الحديث عن الاندماج، يجري أحيانا تقديم الأمر وكأن قوات سوريا الديمقراطية لم تندمج في دمشق، بل استسلمت. هل يمكنكم توضيح هذه النقطة؟ وهل يؤدي الاندماج في الوقت نفسه إلى إيجاد وضع يضمن أمن الشعوب في النظام الذي سيبنى مستقبلا؟**

-صحيح. هناك مقاربتان خاطئتان في هذا الموضوع، وينبغي تصحيحهما، ينبغي لشعبنا أن يفهم الأمر بصورة صحيحة.

أولا، القول إن «قسد استسلمت ولم يعد هناك شيء» هو خطاب الجهات المعادية لقسد، وهذا غير صحيح. مثل هذا الطرح يلحق الضرر بمسار السلام والاندماج وبالاتفاقات التي تم التوصل إليها.

وفي المقابل، فإن القول إن «شيئا لم يتغير، وإن قسد ستبقى كما كانت، وإنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق، وإنها لم تصبح جزءا من سوريا» لا يعكس الحقيقة أيضا.

*** ما الصحيح إذن؟**

-الصحيح هو أن القوات التي كانت حتى الآن تتولى حماية هذه المناطق أصبحت اليوم، بصورة رسمية، جزءا من الجيش السوري. وفي الوقت نفسه، انضمت هذه القوات بهويتها الخاصة، وأصبحت ممثلة في قيادة الجيش.

فقوات سوريا الديمقراطية التي كانت موجودة في هذه الأراضي حتى الآن انضمت إلى الجيش على شكل ألوية، وتتمثل مهمتها الأساسية في **تعزيز قوة الجيش**.

أما الذين يقولون: «لقد استسلموا ولم يعد هناك شيء»، أو على العكس: «لم يتغير شيء»، فهم واقعون في سوء فهم. ومن الضروري فهم المسألة بصورة صحيحة.

لقد انضمت قوات سوريا الديمقراطية إلى الجيش وفق مسار مخطط وتدريجي، وبموجب التفاهم الذي تم التوصل إليه. وستواصل الآن، بوصفها قوة ضمن الجيش السوري، الدفاع عن هذه المنطقة.

موقع مهم كقوة دفاع وقوة عسكرية

*** هل يمكن القول إن قوات سوريا الديمقراطية أصبحت تحتل موقعا مهما كقوة دفاع وقوة عسكرية داخل سوريا؟ وهل ينبغي فهم الأمر بهذه الصورة؟**

-يجري بحث كيفية مساهمة قوات سوريا الديمقراطية، بوصفها جزءا من الجيش السوري، في تعزيز منظومة الدفاع السورية.

وينبغي النظر إلى المسألة من عدة جوانب: ضمان حقوق هذه القوات، وضمان حقوق الأفراد المنضوين فيها، ومن جهة أخرى، كيفية قيامها بحماية هذه المنطقة بهوية جديدة، أي بهوية الجيش السوري.

ما تحقق يمثل خطوة كبيرة

*** من أبرز القضايا التي ينبغي التركيز عليها مسألة اللغة الأم بالنسبة إلى الكرد. فبينما يجري الاعتراف بالكردية بوصفها اللغة القومية للكرد، فإن النظام الذي أدارته روج آفا بلغتها الأم على مدى ١٥ عاما أصبح اليوم محصورا في ثلاث ساعات من التعليم. وهناك ردود فعل وفعاليات قوية ضد ذلك. وفي الوقت الذي تجري فيه إدارة دمشق المفاوضات على أساس الاندماج والأمن، كانت اللغة بالنسبة إلى الكرد خطا أحمر. كيف وصلنا إلى مرحلة بدت وكأنها تراجع، وما الذي أدى إلى هذه النتيجة؟ وما طبيعة المفاوضات والنضال الذي ينتظركم في المرحلة المقبلة؟**

-ينبغي تقييم هذه المسألة من منظور أوسع،إذا نظرنا إلى المرحلة التي وصلت إليها اللغة الكردية رسميا، منذ تأسيس الجمهورية السورية، فإن ما تحقق يمثل خطوة كبيرة. فللمرة الأولى، جرى الاعتراف باللغة الكردية رسميا في مجال التعليم، ولم يقتصر الأمر على تدريس الكردية كمادة دراسية، بل أدرج أيضا تدريس بعض المواد الأخرى باللغة الكردية ضمن المنهاج، وأصبح تعليم الأطفال بها أمرا معترفا به وهذه المرة الأولى التي يتم فيها اتخاذ مثل هذه الخطوة على مستوى سوريا عموما، وهي مكسب كبير بالنسبة إلى الشعب الكردي لكن، إذا قارنا ذلك بنظام التعليم الذي أدرناه بلغتنا الأم في روج آفا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، فمن الطبيعي أن يبدو الأمر وكأنه خطوة إلى الوراء.

ولهذا السبب، فإن هذه المسألة تمثل بالنسبة إلينا موضوعا للنضال. الخطوات التي اتخذت إيجابية وتمثل سابقة، لكنها ليست كافية بالنسبة إلينا، وعلينا، بوصفنا شعبا كرديا، أن نواصل النضال من أجل تحقيق أهدافنا في هذا المجال.

وفي العديد من لقاءاتنا في دمشق، وكذلك في اللقاء الأخير، كانت هذه المسألة في صدارة جدول أعمالنا. وكانت قضية اللغة الكردية بالنسبة إلينا خطا أحمر.

وبالطبع، لم تتحقق جميع مطالبنا بشأن اللغة الكردية. لقد خضنا نضالا كبيرا من أجل ذلك، لكننا لم نقبل بالقرارات التي تم اتخاذها كما هي.

وفي نهاية المطاف، نشأت وضعية جديدة؛ فقد دخلت اللغة الكردية رسميا إلى المنهاج الدراسي. إن اتخاذ هذه الخطوة أمر مهم، لكنه ليس كافيا. وما زال هناك نضال ينبغي خوضه من أجل الوصول إلى أهدافنا الأساسية المتعلقة باللغة الكردية.

*** إدراج اللغة الكردية في المنهاج يمثل أيضا سابقة في تاريخ سوريا. والآن أمامنا الحكومة الانتقالية، ومهمتكم كمستشار لرئاسة الجمهورية، والانتخابات، والدستور... يبدو أننا أمام مرحلة أكثر أهمية. كيف ستسير العملية في المرحلة المقبلة؟ وما المسار الذي ستتخذه مهمة مستشار رئاسة الجمهورية؟**

-الآن تبدأ مرحلة تتعلق بكيفية مشاركة الكرد في الدولة السورية، وكيف يمكن لهم أن يصبحوا فاعلا قويا فيها.

وأعتقد أن الدولة السورية مستعدة لذلك أيضا. ونحن، بوصفنا الشعب الكردي، نريد بدورنا اتخاذ خطوة في هذا الاتجاه.

ومن الآن فصاعدا، وفي ضوء التطورات التي شهدناها، ستكون لدينا أعمال ومبادرات جديدة، سواء في دمشق أو في المناطق الكردية.

مساران يؤثر أحدهما في الآخر

***حتى الوصول إلى قرار ٢٥ آب/أغسطس، أدرتم حراكا دبلوماسيا مهما. وبعد سلسلة اللقاءات الأخيرة التي أجريتموها، توجه وزير الخارجية أسعد حسن الشيباني إلى أنقرة. هناك مسار يجري بالتوازي. فمن جهة، هناك الذكرى المئوية لقامشلو، ومن جهة أخرى دخول الجمهورية التركية قرنها الثاني ومسألة بناء نظام أكثر ديمقراطية... في حل القضية الكردية، كيف سينعكس الحل هنا على تركيا، وكيف سينعكس الحل في تركيا على هنا؟ وما الدور الذي تؤديه تركيا في هذا السياق؟**

-لا شك أن المسارين يؤثر أحدهما في الآخر،فتركيا لها تأثير في سوريا عموما. وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية كانت تركيا حاضرة في سوريا، بما في ذلك عسكريا، ولعبت دورا نشطا، ولا يزال ذلك مستمرا.

ولهذا السبب، فإن موقف تركيا يؤثر في كل تطور يحدث في سوريا. وهذا ينطبق أيضا على القضية الكردية.

وبالمثل، فإن طريقة تعامل تركيا مع القضية الكردية فيها تؤثر بصورة قوية في الوضع هنا.

ويمكنني القول إن العلاقة الجديدة مع تركيا بدأت بالتطور بالتوازي مع المسار الذي بدأناه مع الدولة السورية والاتفاقات التي تم التوصل إليها، وذلك منذ ١٨ حزيران/يونيو من العام الماضي.

لقد بدأت الآن بيننا وبين تركيا، بوصفنا قوات سوريا الديمقراطية وكشعب كردي، مرحلة جديدة تقوم على السلام والحوار، بعيدا عن الحرب*.

ولم يعد وجودنا هنا مستهدفا من جانب الدولة التركية كما كان في السابق، وقد شهدنا تطورات مرتبطة بذلك.

ونحن ندرك أن لتركيا تأثيرا في عموم سوريا، ولا سيما فيما يتعلق بالقضية الكردية هنا.

ونريد أن تستند علاقاتنا مع تركيا من الآن فصاعدا إلى أساس طبيعي وسليم، حتى يتمكن المسار الجاري هنا من الاستمرار بصورة طبيعية.

ضمان عودة الأهالي إلى عفرين وسري كانيه

– في إطار مسار الاندماج في سوريا، هناك مسألة أمنية تتعلق بضمان عودة الأهالي إلى عفرين وسري كانيه، ولا تزال تسجل بعض الهجمات في تلك المناطق. من يقف وراء هذه الهجمات، ولماذا تنفذ؟ وما الذي يجري فعله، وما الذي ينبغي القيام به لضمان عودة آمنة؟ وكيف يمكن حل هذه المشكلة؟

-عفرين تختلف قليلا عن سري كانيه. فأهالي عفرين عادوا إلى أراضيهم، وما هو مطلوب الآن بالنسبة إلى عفرين هو أن ينطبق عليها التفاهم الذي تم التوصل إليه بشأن منطقتي الجزيرة وكوباني فعلى سبيل المثال، في ملف التعليم، ينبغي أن يكون النظام التعليمي المعتمد هنا هو ذاته في عفرين.

وهناك بعض المشكلات في عفرين المتعلقة بمشاركة الأهالي في الأمن والإدارة المحلية، وينبغي حلها. كما يجب معالجة قضايا حقوق الملكية، وأمن الأهالي العائدين، ووضع العلاقات مع الدولة السورية على أساس قانوني وإداري واضح ونحن نعمل على هذه الملفات، ومن الضروري الوصول إلى حلول لها.

أما بالنسبة إلى سري كانيه، فلم تحدث عودة إليها حتى الآن. وقد وضعت بعض المجموعات في السابق، إلى جانب الجهات المناهضة للاندماج والأطراف المعارضة للتفاهم الذي تم التوصل إليه مع الدولة، عراقيل أمام عودة الأهالي، ولم تكن ترغب في عودتهم.

لكن تم اتخاذ التدابير اللازمة، وستستمر عودة أهالي سري كانيه خطوة بخطوة وبشكل منظم ومخطط إلى حين استكمال هذه العملية.

ونحن نعمل من أجل أن يشمل التفاهم الذي تم التوصل إليه بشأن المناطق الكردية أيضا الكرد الموجودين في عفرين وسري كانيه والمناطق الأخرى. كما نتابع هذا المسار مع المسؤولين في هذه المناطق، بهدف الوصول إلى أهدافنا.

تفاصيل كثيرة ينبغي حلها

*** هل ستستمر العملية، سواء في سوريا عموما أو في روج آفا، من خلال المفاوضات والحوار لضمان أمن الشعوب، وبناء نظام ديمقراطي، وتحقيق تغيير إداري وسياسي؟ وكيف يجري تشكيل الهياكل الجديدة، مثل المحافظات والدوائر المحلية والإدارات المحلية، وغيرها من جوانب الاندماج؟ وكيف ستسير العملية عمليا؟**

-بصورة عامة، تم تنفيذ جزء كبير من اتفاق ٢٩ كانون الثاني/يناير. فقد جرى تطبيق الإطار العام للاتفاق، سواء في المجال العسكري أو الإداري أو الأمني.

لكن على المستوى العملي، لا تزال هناك تفاصيل كثيرة ينبغي حلها، ومسائل أخرى تحتاج إلى ترجمة الاتفاقات إلى واقع عملي. ويجري العمل حاليا على هذه الملفات.

وستتواصل هذه الجهود لضمان سير عملية الاندماج بصورة سليمة.

وفي الوقت نفسه، هناك أمور جديدة ينبغي علينا بناؤها. كان الإطار العام هو اتفاق ٢٩ كانون الثاني/ يناير، لكن هذا لا يعني أن كل شيء قد انتهى.

وانطلاقا من هذا الأساس، ستكون لدينا مبادرات، كما ستكون هناك جهود من شعبنا، خصوصا فيما يتعلق بكيفية أداء الشعب الكردي دورا أكثر فاعلية داخل هذه الدولة، وكيف يصبح **جزءا أصيلا من الدولة السورية** وهذا أحد الأسباب الأساسية لوجودنا في دمشق: كيف سيتمكن الشعب الكردي من أخذ مكان أقوى داخل هذه الدولة؟

سبب قبولنا مهمة المستشار والتواجد في دمشق

*** أعتقد أن مهمتكم كمستشار لرئاسة الجمهورية ترتبط تحديدا بهذا الجانب. وأود أن أسأل عن تصور خاطئ متداول أيضا. فهناك من يتحدث عنكم باعتباركم مستشارا للرئيس السوري أحمد الشرع. هل المقصود بمنصب مستشار رئاسة الجمهورية السورية هو مستشار ضمن منظومة رئاسة الجمهورية والدولة السورية؟**

-صحيح. وبصراحة، فإن سبب قبولنا الوجود في دمشق خلال هذه العملية هو إنجاح هذا المسار، وتحقيق الاندماج، وضمان حصول الكرد على مكانتهم داخل الدولة بأقوى صورة ممكنة.

هذا هو هدفنا الأساسي.لكن مطلبنا يتمثل في شمولية أكبر. أي أننا لا نريد أن يقتصر دورنا على المناطق الكردية فحسب، بل نريد أن نؤدي «دورا إيجابيا وبناء في جميع المجالات وعلى مستوى سوريا بأكملها».

وقد رأينا أن هذا هو المسار المناسب، ونعمل على أساسه.

***هل يعني توليكم مهمة مستشار رئاسة الجمهورية أنكم ستكونون في موقع يطرح ويدافع عن حقوق الكرد وسائر الهويات داخل منظومة الدولة؟ وهل يعني ذلك أن الاتصالات والدبلوماسية والحوار والمفاوضات التي كنتم تديرونها بصورة غير رسمية ستدار الآن بصورة رسمية؟ أي أن الكرد أصبحوا موجودين هناك ضمن وضع ومكانة معينة، وسيواصلون دورهم على هذا الأساس؟**

-صحيح.حتى الآن كانت لدينا اتصالات على المستوى الإقليمي والدولي، وكذلك مع المؤسسات المحلية. وكانت هناك لقاءات تجري محليا باسم قوات سوريا الديمقراطية، ومن خلال مؤسساتنا المحلية.

أما الآن، فستستمر هذه اللقاءات باعتبارنا جزءا من الدولة السورية وتحت مظلتها*.

ومن الآن فصاعدا، ستستمر هذه العلاقات على أساس رسمي، في إطار مصالح شعبنا، ومصالح الدولة السورية، والسياسة التي يجري اتباعها.

ضرورة حل مشكلات جميع المكونات

*** إذا عدنا إلى الواقع الميداني، هناك أيضا مسألة العلاقات مع العلويين، والعلاقات مع الأوساط اليسارية والعلمانية... ما نوع التنظيم والنضال المشترك المطلوب لحل هذه المشكلات؟**

-نحن نؤمن بضرورة حل مشكلات جميع المكونات الاجتماعية في سوريا.

خلال فترة نظام البعث، كانت هناك سياسة دولة خاطئة. وللأسف، استمرت بعض هذه المشكلات حتى بعد تغيير النظام، وفي مرحلة إعادة بناء سوريا.

لذلك، ينبغي لجميع المكونات أن تنضم إلى الدولة السورية، وأن يكون لكل طرف مكان فيها، وأن يفتح الطريق أمام ذلك.

وتتمثل إحدى أهم المهام الملقاة على عاتق الدولة السورية في ضمان أن يكون **الدروز والعلويون

والكرد وجميع الشعوب والمكونات الأخرى حاضرين بقوة داخل الدولة**.

وهناك جهود تبذل في هذا الاتجاه، والعمل مستمر لتحقيق ذلك.

مسؤوليتنا اليوم أثقل بكثير من السابق

نحن نتحدث أيضا عن مرحلة شهدت سقوط شهداء، ودفعت خلالها أثمان باهظة، وعاش فيها الناس الكثير من الألم. وفي المقابل، هناك الآن نضال من أجل السلام والاستمرار في الوجود. وفي ظل استمرار الحزن، هناك أيضا مطلب قوي بالسلام. هل يضعكم ذلك أمام مسؤولية أكبر؟

-بالتأكيد، مسؤوليتنا اليوم أثقل بكثير من السابق.

نرى أن شعبنا يريد مرحلة أكثر شفافية وانفتاحا، وأن تكون حقوقه مضمونة، وهذا حق مشروع لشعبنا.

لقد عاش الشعب الكردي في سوريا على مدى ١٥ عاما مرحلة قاسية من الحرب والمعاناة. وقدم شعبنا تضحيات كبيرة، وكان دائما إلى جانبنا.

أما الآن، فنحن ندخل مرحلة جديدة. وشعبنا يريد أيضا أن يفهم إلى أين تتجه هذه العملية، وأن يعرف ما الذي ينبغي عليه فعله.

وهذه المسؤولية تقع علينا أولا. إنها مسؤولية كبيرة بالنسبة إلينا.

لماذا ينبغي للكرد أن يحققوا وحدتهم ؟

هل يمكن القول إن أمامكم طريقا طويلا وشاقا؟ وما المسار الذي ينبغي اتباعه في السياسة الديمقراطية، والوحدة الوطنية، وبناء أمة ديمقراطية، وترسيخ هذه الوحدة بصورة قوية؟ وكيف ينبغي للكرد أن يخوضوا نضالهم؟ وكيف يمكنهم مواصلة عملية البناء بما يلامس جميع أبناء الشعب؟

-قبل كل شيء، ينبغي للكرد أن يحققوا وحدتهم حتى يتمكنوا من اتخاذ موقف قوي.

على الشعب الكردي أن يوحد صفوفه من أجل المشاركة بقوة في الدولة السورية وانتزاع حقوقه.

هناك حاليا بعض المكتسبات، وهناك مكتسبات تم الحفاظ عليها. وعلى الكرد أولا أن يجتمعوا حول هذه المكتسبات.

لقد كانت لدينا في السابق جهود من أجل تحقيق الوحدة، وسنواصل هذه الجهود.

ينبغي لجميع القوى السياسية، إلى جانب شعبنا، أن تجتمع حول المرحلة التي وصلنا إليها، وأن تعمل على تحقيق الوحدة.

وأمامنا طريق طويل من أجل ضمان حقوق الكرد في الدستور السوري. كما أن أمامنا طريقا طويلا لتعزيز العمل في سوريا وأخذ مكاننا فيها بصورة أقوى. وهذا يتطلب وحدة شعبنا ووحدة القوى السياسية. لقد حان الوقت لإنهاء التناقضات والخلافات القائمة.

أنا لست ضد أن يعبر أي شخص عن أفكاره أو أن يوجه الانتقادات، لكن هناك أمرا أكثر أهمية.

– ما هو؟

علينا أن نحافظ على مكتسبات الشعب الكردي، وأن نحقق وحدتنا من أجل مستقبل هذا الشعب.

وفي المرحلة المقبلة، سنخوض هذا النضال سواء في دمشق أو هنا.

هناك طريق جديد أمام شعبنا، وهناك واقع جديد للعمل والتنظيم.

وستكون هناك أيضا أشكال جديدة من التنظيم والعمل الشعبي. وعلى هذا الأساس، سنشارك شعبنا في الأيام المقبلة كل هذه التطورات، وسندعو إلى العمل المشترك، حتى نتمكن من بناء مستقبل مشرق لشعبنا، وللشعب الكردي في سوريا.

من قائد قسد الى مستشار رئاسي

– كنت قائدا لقوات سوريا الديمقراطية، وأنت الآن مستشار لرئاسة الجمهورية. ما حجم الأمل الذي تحمله؟ وما رسالتك ودعوتك للكرد والمجتمع والشعوب بشأن إعادة بناء سوريا ومستقبلها؟

نحن ندخل مرحلة جديدة.

ومطلبنا من الشعب الكردي، ومن الشعب السوري عموما، هو أن ندرك أننا دخلنا مرحلة جديدة.

لقد أمضينا السنوات الخمس عشرة الماضية في الحرب، وقد تركنا هذه المرحلة وراءنا.

لا نريد العودة إلى الحرب من جديد، ولا نريد لشعبنا أن يدخل مرة أخرى في ظروف الحرب.

لقد قطعت على نفسي عهدا بأننا لن نرغب في عودة شعبنا إلى ظروف الحرب ما لم نجبر على ذلك.

هناك مرحلة جديدة أمامنا؛ مرحلة بناء سوريا، ومرحلة السلام، ومرحلة النضال.

وعلى شعبنا الآن أن يركز على هذه المرحلة، وأن يبحث في كيفية خوض نضال قوي على هذا الطريق.

يمكننا أن نخوض نضالنا في هذا الإطار، وسنواصل أعمالنا على هذا الأساس.

فلنعمل معا على تحقيق ذلك.

يجب أن يكون شعبنا متفائلا وإيجابيا، وألا يستسلم للتشاؤم. فالأمل أهم من النصر، والأمل مهم بالنسبة إلينا. فلنواصل نضالنا معا انطلاقا من هذا الأمل. لقد كانت هناك مرحلة، وقد أنهيناها بهذا الشكل. وربما لم نتمكن من تحقيق كل ما كنا نريده بصورة كاملة، وربما لم تكن مطالب شعبنا قد وصلت إلى هذا المستوى، لكن رغم ذلك هناك مكاسب تحققت.

هناك أساس أصبح قائما، وعلينا، انطلاقا من هذا الأساس، أن نواصل النضال من أجل الأهداف التي انطلقنا من أجلها وخضنا نضالنا المشترك لتحقيقها.

يجب على شعبنا أن يثق بقياداته، كما فعل في السابق، وأن يواصل ذلك في المرحلة الجديدة أيضا. فلنمضِ معا نحو النصر.

– هل من الممكن أن يجري خلال المرحلة المقبلة لقاء مع القائد عبد الله أوجلان في إمرالي؟

إذا حدث ذلك، فسيكون أمرا جيدا.

عماد أحمد:

مضيق هرمز من رنين هاتف الخال ولي إلى اهتزاز السوق العالمية

*ترجمة : نرمين عثمان محمد / عن صحيفة كوردستاني نوى

كان الخال ولي موظفا في بلدية خانقين خلال سبعينيات القرن الماضي. وبعد نكسة عام ١٩٧٥، كان واحدا من آلاف العائلات الكوردية في خانقين التي اجتاحتها موجة «الترحيل والتهجير» السوداء والقاسية التي انتهجتها سلطة البعث، فأرسلت قسرا إلى السليمانية. وفي هذه المدينة المضيافة، استقر مع عائلته؛ زوجته

> لا تكمن أهمية هرمز في عدد براميل النفط التي تمر عبره فحسب

وبناته الثلاثة الصغيرات، وشرعوا في بناء حياة جديدة فوق أنقاض الماضي.

منذ فترة طويلة، أحيل الخال ولي إلى التقاعد، لكن مرور السنوات لم يتمكن من قطع الصلة بيننا. فمنذ الانتفاضة، ظللنا على تواصل في السراء والضراء؛ علاقة لم يحفظها منصب أو وظيفة، وإنما الوفاء والذكريات.

مكالمة هاتفية منه ومواساتي له

نحو الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم السبت الماضي، رن هاتفي. كان المتصل الخال ولي. وبعد السلام وتبادل السؤال عن الأحوال، قال بصوت كانت علامات القلق واضحة فيه:

ـ لماذا اشتعلت السوق هكذا؟ لقد ارتفعت أسعار السلع والمواد الغذائية إلى الضعف والثلاثة أضعاف. وأنتم تعرفون كيف هو وضع رواتب المتقاعدين؛ فنحن لا نستلم سوى ربع منها مرة كل بضعة أشهر. يقولون إن السبب هو مشكلة «مضيق هرمز». إذا لم يكن في ذلك إزعاج، ألا تشرح لي ما هو مضيق هرمز؟

طمأنته، وشرحت له ببساطة واختصار أمر مضيق هرمز، ذلك الممر الجغرافي الصغير الذي يفوق تأثيره بكثير حدود موقعه على الخريطة. لقد طرح سؤال الخال ولي البسيط أعمق تعريف للأزمة: أين يقع مضيق هرمز، وأين هي مائدة المتقاعد الكوردي؟ وكيف يمكن لتهديد السفن الحربية في الخليج أن يرفع أسعار الأرز والزيت والشاي والسكر والأدوية في السليمانية؟

مضيق هرمز مرتبط بمائدة الفقراء

في تلك اللحظة شعرت بأن هرمز ليس مجرد اسم لمضيق بحري، بل هو سلسلة غير مرئية تربط قرارات القادة بالخبز الموضوع على موائد الناس. وهنا يتضح معنى ذلك التعبير: «وما أدراك ما هرمز!»

يقع مضيق هرمز بين جنوب إيران والجزر والسواحل العمانية، ويربط الخليج ببحر عمان وبحر العرب والمحيط الهندي، وهو البوابة البحرية الوحيدة للخليج باتجاه الأسواق العالمية، ويبلغ عرضه في أضيق نقطة نحو ٢١ ميلا.

ضيق هرمز واتساع نطاق الأزمة

لقد جعل هذا الضيق الجغرافي عددا كبيرا من ناقلات النفط والسفن التجارية في العالم يمر عبر ممر محدود للغاية؛ لذلك فإن أي حادث عسكري، أو الاستيلاء على سفينة، أو لغم بحري، أو حتى تهديد سياسي، يمكن أن يؤدي إلى إضعاف حركة الملاحة ورفع تكاليف التأمين والنقل. كما أن سوق الطاقة ترفع الأسعار بمجرد استشعار رائحة الخطر، حتى قبل أن يغلق المضيق بصورة كاملة.

ولم تبدأ أهمية هذا المضيق باكتشاف النفط، بل كان على مدى قرون ممرا تجاريا بين الهند وإيران والمناطق العربية والغرب. وكانت السفن تنقل عبره التوابل والأقمشة واللؤلؤ ومختلف السلع. كما حاول البرتغاليون في القرن السادس عشر السيطرة عليه، لأنهم كانوا يدركون أن من يسيطر على هذه البوابة يستطيع التحكم بجزء كبير من التجارة بين الشرق والغرب.

من ممر تجاري إلى شريان للاقتصاد العالمي

مع اكتشاف النفط والغاز، تحول هرمز من ممر تجاري إلى شريان رئيسي للاقتصاد العالمي. وقبل الأزمة الجديدة، كان نحو ٢٠ مليون برميل من النفط والمنتجات النفطية يمر يوميا عبر المضيق؛ أي ما يقارب خمس الاستهلاك العالمي. كما يمر عبر الطريق نفسه نحو خمس

التجارة العالمية للغاز الطبيعي السائل، ولا سيما صادرات قطر.

وتعتمد السعودية والعراق والكويت والإمارات وقطر والبحرين وإيران، بدرجات متفاوتة، على هذا المضيق. وأكثر من ٨٠٪ من النفط والغاز العابر عبر هرمز يتجه إلى الأسواق الآسيوية، ولا سيما الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، التي تعد من أبرز المشترين. وعلى الرغم من وجود بعض خطوط أنابيب النفط التي تتجاوز هرمز، فإن قدرتها محدودة ولا تستطيع أن تحل محل الكميات الهائلة من النفط والغاز التي تمر عبر المضيق.

عبء الأزمة يقع على عاتق المواطن

لا تكمن أهمية هرمز في عدد براميل النفط التي تمر عبره فحسب، بل في تلك السلسلة الطويلة التي تربط الخليج بالأسواق، والأسواق ببيوت الناس،فعندما يتم احتجاز سفينة، لا يتوقف الأمر عند حمولتها وحدها؛ بل تضطرب سلسلة الإمداد، وترتفع تكاليف التأمين والنقل، وفي النهاية يقع العبء على عاتق المواطن.

الخال ولي يعيش في السليمانية، ويبعد آلاف الكيلومترات عن هرمز؛ لكن أسعار غذائه وأدويته مرتبطة بمدى قدرة ناقلات النفط على العبور بأمان وسلاسة عبر ذلك المضيق!

الوجه الحقيقي للعولمة

هذا هو الوجه الحقيقي للعولمة: تنشأ الأزمة في مكان، ويدفع ثمنها الناس في مكان آخر.

سؤال الخال ولي ووجه آخر للإجابة،المتقاعد الذي لا يستلم سوى جزء من راتبه مرة كل بضعة أشهر، لا يملك القدرة على تحمل ارتفاع الأسعار إلى الضعف أو الثلاثة أضعاف.

بالنسبة إليه، هرمز ليس موضوعا نظريا أو مجرد كلمة على الخريطة؛ بل يعني تقلص محتويات سلة غذائه، وتأجيل شراء الدواء، وإعادة حساب قيمة كل

> **عندما يتم احتجاز سفينة، لا يتوقف الأمر عند حمولتها وحدها**

دينار قبل إنفاقه.

لكن لا ينبغي تبرير كل ارتفاع في الأسعار بمضيق هرمز. فالأزمة الخارجية قد تؤدي إلى زيادة التكاليف، لكن بعض التجار يستغلون أيضا حالة الخوف والغموض في السوق، ويرفعون الأسعار بما يتجاوز المستوى الحقيقي.

وهنا لا يقتصر دور الحكومة على شرح الأزمة؛ بل عليها أن تراقب الأسعار، وتمنع الاحتكار، وتوفر مخزونا استراتيجيا من المواد الغذائية والأدوية، وتحمي المتقاعدين وذوي الدخل المحدود من آثار الأزمة.

قالت لي مكالمة الخال ولي: «أحيانا تكون أفضل بداية للتحليل السياسي ليست في الغرف المغلقة، ولا في تقارير مراكز الدراسات الاستراتيجية، بل في سؤال بسيط يطرحه مواطن، فيقول: «ما هو مضيق هرمز، ولماذا اشتعلت السوق؟»

الدعاء والتضرع على هامش الأزمة

الجواب هو أن هرمز جغرافيا صغيرة، لكن ظلها امتد فوق الاقتصاد العالمي. تبدأ الحرب في البحر، لكن ثمنها يدفع من جيب الخال ولي وكل وكل متقاعد وكل ذي دخل محدود، ولذلك فإن إغلاق هذا المضيق لا يغلق طريق السفن فحسب؛ بل يغلق طريق الخبز والدواء والطمأنينة أمام ملايين البشر.

وفي الختام، ومن أجل السلام الشامل وحماية قوت الفقراء، لا يبقى على اللسان سوى هذا الدعاء:

«اللهم أنزل ماء باردا على هذا الحريق الملتهب، قبل أن يخنق دخانه أنفاس الفقراء.»

باراك رافيد:

إدارة ترامب تعِد خطة للشرق الأوسط بعد الحرب

اكسيوس/ الترجمة والتحرير : محمد شيخ عثمان

تعمل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على إعداد استراتيجية لمرحلة ما بعد الحرب، تركز على تشكيل جهدٍ إقليمي لاحتواء إيران وتوسيع نطاق تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجيرانها، وذلك وفقا لما أفاد به مسؤولان أمريكيان ومصدران آخران مطلعان على تفاصيل الملف.

أهمية الموضوع:

رغم أن الخطة لا تزال في مراحلها الأولى من الإعداد، فإنها تهدف إلى رسم ملامح النهج الأمريكي في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب مع إيران، وخلال العامين الأخيرين من ولاية الرئيس ترامب.

وتخيم على عملية التخطيط محطتان سياسيتان بارزتان: الانتخابات الإسرائيلية المقررة في ٢٧ أكتوبر، وانتخابات التجديد النصفي الأمريكية في نوفمبر.

خلف الكواليس:

يقول مسؤولون أمريكيون إن العمل الأولي على الاستراتيجية يجري بالتوازي على مستويين؛ الأول

> العمل الأولي على الاستراتيجية يجري بالتوازي على مستويين

على مستوى كبار المسؤولين السياسيين في إدارة ترامب، والثاني على مستوى فرق العمل في مختلف الوكالات الحكومية.

ووفقا للمصادر، عقد ترامب خلال الأسابيع الأخيرة اجتماعين مع كبار مستشاريه، جرى خلالهما بحث الخطة وطرح عدد من الأفكار.

كما قال ترامب، في أحاديث خاصة، إنه يعمل على إعداد «شيء أكبر بكثير» في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب مع إيران وامتنع البيت الأبيض عن التعليق.

ثلاثة محاور رئيسية

وبحسب المصادر، طرحت ثلاثة محاور رئيسية بوصفها عناصر محتملة للاستراتيجية:

١-إنشاء اصطفاف إقليمي بين حلفاء الولايات المتحدة لاحتواء إيران، مع اضطلاع واشنطن بدور الضامن لهذا الترتيب.

٢-بذل جهد منسق لإنهاء التداعيات الإقليمية لهجمات السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، عبر تأمين المرحلة التالية من خطة ترامب الخاصة بغزة، والتوصل إلى اتفاق أمني بين إسرائيل وسوريا، وتنفيذ الاتفاق بين إسرائيل ولبنان.

٣-توسيع نطاق «اتفاقيات أبراهام» والتوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل.

ما وراء المشهد:

تأمل إدارة ترامب أن تكون أي حكومة إسرائيلية جديدة تتشكل بعد انتخابات ٢٧ أكتوبر مستعدة وقادرة على التعاون في تنفيذ استراتيجية ما بعد الحرب.

إلا أن بعض المسؤولين الأمريكيين يؤكدون أن ترامب سيدفع نحو تنفيذ هذه الاستراتيجية بغض النظر عن نتائج الانتخابات الإسرائيلية، وحتى إذا أسفرت عن حالة من الجمود السياسي.

ما الذي ينبغي مراقبته؟

قال مصدر مطلع على سير إعداد الخطة إن صياغة الاستراتيجية ستستغرق بضعة أسابيع إضافية.

وأضاف: «إنهم يطبخونها، لكنها لم تنضج بعد».

وتابع المصدر: «الفكرة تقوم على ربط عدد كبير من الملفات في المنطقة ضمن إطار واحد، بما يفضي إلى إنشاء اصطفاف إقليمي بعد الحرب. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان جميع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة سيكونون مستعدين للانضمام إلى هذا التوجه».

قمة «شنغهاي » تختتم اعمالها بـ «إعلان بيشكيك» وتوقيع 28 وثيقة

***المرصد/خاص-فريق الرصد والمتابعة**

انعقدت الدورة السادسة والعشرون لمجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون في العاصمة القرغيزية "بيشكيك" خلال الفترة من ٣١ أغسطس إلى ١ سبتمبر ٢٠٢٦، برئاسة الرئيس القرغيزي صادر جباروف، وتحت شعار: "٢٥ عاماً لمنظمة شنغهاي: معاً من أجل السلام المستدام والتنمية والازدهار".

تكتسب هذه القمة أهمية استثنائية محورية؛ كونها تمثل محطة ربع قرن الذكرى الـ٢٥ لتأسيس المنظمة، وتأتي ختاماً للدورة الرئاسية القرغيزية لعامي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، بمشاركة قادة الأعضاء العشرة الدائمين بعد اكتمال انضمام بيلاروسيا وإيران إلى جانب الصين، روسيا، الهند، باكستان، ودول آسيا الوسطى)، إضافة إلى ممثلي مراقبين وشركاء الحوار الإقليميين.

تأتي هذه القمة في لحظة فارقة تتسم بتصاعد الاستقطاب الدولي وتبني واشنطن وحلفائها سياسات العقوبات الثانوية المكثفة ضد القوى الروسية والإيرانية. ويهدف هذا التقييم إلى تفكيك مخرجات "إعلان بيشكيك" والـ٢٧ وثيقة المصاحبة له بعيداً، من اجل الوقوف على حقيقة الميكانيزمات الجيواقتصادية والأمنية الواقعية للكتلة، ومطابقة التصريحات المعلنة بحدود القدرة التنفيذية الميدانية، مع تحديد نقاط الانكسار والتناقضات البنيوية بين

الأعضاء بدقة متناهية.

ولم تنتج القمة تحولاً في طبيعة منظمة شنغهاي إلى تحالف عسكري أو كتلة سياسية ملزمة. النتيجة الفعلية كانت تعزيز البنية المؤسسية والأمنية للمنظمة وتوسيع مجالات التعاون مع الإبقاء على طابعها غير التحالفي.

توقيع ٢٨ وثيقة

واختتمت أعمال القمة ، بإقرار «إعلان بيشكيك» وتوقيع ٢٨ وثيقة في مجالات الأمن والاقتصاد والتنمية.

ويجسد «إعلان بيشكيك للذكرى الخامسة والعشرين» مرور ربع قرن على تأسيس المنظمة، حيث تضمن التزامات الأطراف بشأن الأمن الإقليمي، والتعاون الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والرؤية المشتركة.

وفي تصريحات عقب القمة واجتماع صيغة «شنغهاي للتعاون بلاس»، أوضح وزير الخارجية القيرغيزي جينبيك كولوباييف، أن الاجتماع أسفر عن توقيع ٢٨ وثيقة، تلخصت نتائجه في خمسة محاور رئيسية.

وأضاف كولوباييف أن الدول الأعضاء أشادت برئاسة بلاده الدورية للمنظمة، وإسهاماتها في تعزيز مكانتها الدولية وتطوير أنشطتها وتوسيع التعاون العملي بين أعضائها.

وأشار إلى أن «إعلان بيشكيك» يمثل النتيجة السياسية الأبرز للقمة، مبينا أن القادة وقعوا أيضا «بروتوكول التعديلات والإضافات على ميثاق المنظمة» في إطار الإصلاح المؤسسي.

مكافحة الجريمة وتسمية قمة جبلية

وأعلن الوزير القيرغيزي أن من التطورات البارزة المقررة إنشاء «مركز مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود» في العاصمة بيشكيك.

كما كشف عن إطلاق اسم «قمة منظمة شنغهاي للتعاون» رسميا، بقرار من الرئيس صدر جباروف، على قمة جبلية بارتفاع ٤٠٥٠ مترا تقع ضمن منتزه «آلا أرشا» الطبيعي.

وشملت الاتفاقيات الموقعة مجالات مكافحة تغير المناخ، والتنمية الخضراء، وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنشاء الموانئ والمراكز اللوجستية، إضافة إلى الأمن الدولي للمعلومات، ومكافحة المخدرات الاصطناعية، وتعزيز أنظمة الطاقة، والمساعدات في الكوارث، وتحديث الإطار القانوني لمكافحة الجريمة.

وأكد كولوباييف في ختام تصريحاته أن القمة المقبلة لمنظمة شنغهاي للتعاون ستعقد في باكستان.

تعزيز التعاون بمجالات الدفاع والأمن والاقتصاد

وأكد البيان الختامي على تعزيز التعاون في مجالات الدفاع والأمن والاقتصاد. وقال البيان الختامي لقمة منظمة شنغهاي للتعاون، إن» الدول الأعضاء أشارت إلى نتائج اجتماع وزراء دفاع الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون (طشقند، ٢٤-٢٥ آب/ ٢٠٢٢) وأعربوا عن تعزيز التعاون في مجال الدفاع والأمن».

وشددت دول منظمة شنغهاي للتعاون على «أهمية عقد تدريبات عسكرية مشتركة لمكافحة الإرهاب ضمن مهمات سلام، لزيادة مستوى التفاعل في مكافحة التشكيلات المسلحة للمنظمات الإرهابية الدولية وتحسين أساليب مكافحة الإرهاب».

ودعت الدول الأعضاء إلى «الامتثال لاتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة».

وجاء في بيانها: «تدعو الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية، وتدمير تلك الأسلحة، كأداة فعالة لنزع السلاح وعدم الانتشار»، مشددة على «أهمية تدمير جميع المخزونات المعلنة من الأسلحة الكيماوية في أسرع وقت ممكن».

برنامج إيران النووي

وأكدت الدول الأعضاء الـ٨ في منظمة شنغهاي للتعاون، أنه «من المهم تنفيذ خطة العمل الخاصة ببرنامج إيران النووي» ولفت في البيان إلى كونها «تعتبر التنفيذ المستدام لخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني أمرا مهما، ووفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٣١، تدعو جميع المشاركين إلى الوفاء بصرامة بالتزاماتهم من أجل التنفيذ الشامل والفعال للاتفاقية».

وعارضت الدول «استخدام قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأعمال العسكرية ودعمت إطلاق اتفاقية دولية شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية».

قائمة واحدة للمنظمات الإرهابية والانفصالية والمتطرفة

وأعربت الدول الأعضاء عن «اعتزامها وضع قائمة واحدة للمنظمات الإرهابية والانفصالية والمتطرفة».

وأضافت «ستسعى الدول الأعضاء، وفقا لقوانينها الوطنية وعلى أساس التوافق، إلى تطوير مبادئ ومناهج مشتركة لتشكيل قائمة موحدة للمنظمات الإرهابية والانفصالية والمتطرفة، والتي تنص على حظر أنشطتها على أراضي أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون».

كما أشارت دول منظمة شنغهاي إلى نتائج «التدريبات المشتركة لمكافحة الإرهاب التي أجرتها السلطات المختصة في الدول الأعضاء في المنظمة «بابي أنتي تيرور - ٢٠٢١»، والعملية الحدودية المشتركة لأجهزة الحدود للسلطات المختصة في الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون «التضامن ٢٠١٩-٢٠٢١»، وكذلك الرئاسة الفعالة للهند في مجلس الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون في ٢٠٢١-٢٠٢٢».

«تسوية دبلوماسية» لحرب إيران

وأعربت دول منظمة شنغهاي للتعاون، في بيانها الختامي ، عن «قلقها البالغ» إزاء التطورات في المنطقة وحول إيران، مؤكدة موقفها بإدانة الضربات العسكرية ضد إيران. وشدد البيان الختامي، الذي حمل اسم «إعلان بيشكيك»، نسبة لعاصمة دولة قرغيزستان التي استضافت أعمال القمة، على دعمها لسيادة إيران ووحدة أراضيها، داعية إلى التسوية عبر القنوات الدبلوماسية.

وأشار البيان الختامي، وفق ما أوردته وسائل إعلام روسية، إلى أن الوضع الدولي «لا يزال صعبا بسبب النزاعات والتحديات المختلفة»، لافتا إلى أن دول المنظمة «لاحظت أن تعزيز أنظمة الحماية العالمية من قبل دول أو تكتلات منفردة يؤثر سلبا على الأمن الدولي»، مشددة على أنه «لا يجوز للدول أن تضمن أمنها على حساب أمن الآخرين». وإذ

أكد «إعلان بيشكيك» أهمية الحوار مع الأمم المتحدة وهيئاتها تحقيقا للسلام، دعت الدول المشاركة إلى الامتثال لاتفاقية حظر تطوير واستخدام الأسلحة الكيميائية.

مودي يدعو لـ«تفكيك منظومة الإرهاب»

أما رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، فاعتبر أنه على منظمة شنغهاي أن «تتحد لتفكيك المنظومة الكاملة للإرهاب وتمويله»، مشددا على أنه «لا مكان للمعايير المزدوجة في مكافحة هذا التهديد». ونقلت وكالة أنباء «برس ترست أوف إنديا» عن مودي قوله، في كلمته خلال القمة، إنه يتعين إنهاء جميع الحروب والصراعات في العالم عبر الحوار والدبلوماسية، مشيرا إلى أنه «لا يمكن إيجاد حلول في ساحات الحرب». وشدد مودي على «وجوب احترام مشاريع الربط والاتصال سيادة الدول وسلامتها الإقليمية»، في إشارة غير مباشرة إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية، حسبما أفاد مراقبون.

واختتم مودي كلمته بالقول إنه «بالنسبة للهند فإن منظمة شنغهاي للتعاون هي ملتقى الحضارات والثقافات والأفكار العظيمة»، مشيرا إلى أن الركائز الثلاث الرئيسية لرؤية الهند للمنظمة «هي الأمن، والترابط، والفرص».

شي جين بينغ: نحو عالم متعدد الأقطاب ومتكافئ وعادل

وأعلن رئيس جمهورية الصين الشعبية، في معرض تأكيده دعمه لتشكيل عالم متعدد الأقطاب، أننا يجب أن نعزز القيم الإنسانية المشتركة، ونتخلى عن المعايير المزدوجة والاستثنائية والتدخل والعدوانية وقانون الغاب.

وقال «شي جين بينغ»، رئيس جمهورية الصين الشعبية، في الدورة السادسة والعشرين لمجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون في بشكيك بكازاخستان، إن تشكيل عالم متعدد الأقطاب أصبح عملية تاريخية لا رجعة فيها.وأضاف أننا يجب أن نعزز القيم الإنسانية المشتركة، ونتخلى عن المعايير المزدوجة والاستثنائية والتدخل والعدوانية وقانون الغاب، ونعمل على ديمقراطية العلاقات الدولية.

وأكد الرئيس الصيني دعمه لتشكيل عالم متعدد الأقطاب ومتكافئ وعادل، مشيرا إلى أن دول الجنوب العالمي أصبحت عنصرا مهما في الحوار حول هذا العالم، وطالب بتعزيز دورها.

وقال إننا نطالب بالتعاون لإحياء هيبة الأمم المتحدة، مضيفا أن منظمة شنغهاي للتعاون يمكنها لعب دور أكبر في بناء عالم قائم على العدالة والمساواة.

وأشار رئيس جمهورية الصين الشعبية إلى أنهم يطالبون بدعم دول الجنوب العالمي، وبدلا من المواجهة والتكتلات، يطالبون بالتعاون والشراكة.

وأوضح بينغ أن التنافس اليوم بين الحوار والمواجهة، والتعاون المربح للجميع ولعبة المحصلة الصفرية، والتعددية والأحادية، قد اشتد، وما زال ظل الحرب يخيم على العالم. وفي مرحلة تتعلق بمستقبل البشرية ومصيرها، يجب على منظمة شنغهاي للتعاون أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية، وتلعب دورا فعالا في توجيه مسار التاريخ.

وقال إن الأولوية الأولى هي وضع التنمية في مركز التعاون، وخلق رؤية للرفاه المشترك، داعيا إلى دعم العولمة الاقتصادية الشاملة والمفيدة لجميع الدول.

وأضاف رئيس جمهورية الصين الشعبية أن أعضاء المنظمة يجب أن يعززوا التعاون في المجالات التقليدية

مثل التجارة والاستثمار والربط البنيوي والطاقة، وأن يوسعوا التعاون في المجالات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي والصناعات الخضراء والمعادن الخضراء.

بوتين: للتعاون للقضاء على أي استفزاز قد يؤدي لنزاعات مسلحة

من جانبه، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن روسيا تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية منظمة شنغهاي للتعاون. وقال بوتين خلال اجتماع مجلس رؤساء دول المنظمة: «ندعم الجهود الرامية إلى تحسين أنشطة المنظمة وتعزيز فعالية آليات عملها». وأكد بوتين أن حجم التبادل التجاري بين روسيا ودول منظمة شنغهاي للتعاون تجاوز ٤٠٠ مليار دولار، العام الماضي، وفق ما نقلته عنه وكالة سبوتنيك الروسية.

واعتبر أن «منظمة شنغهاي للتعاون هي اليوم فعليا أكبر تجمع إقليمي، ليس فقط في قارتنا الأوراسية، بل في العالم أجمع»، مشيرا إلى أن التعاون بين أعضاء المنظمة يساعد على ضمان التنمية المخططة والمستدامة لكل دولة من دولها، كما يسهم في خلق مناخ من السلام والاستقرار والثقة والتعاون. وشدد الرئيس الروسي في سياق آخر، على أن دول منظمة شنغهاي للتعاون مطالبة ببذل كل ما في وسعها للقضاء على أي استفزاز قد يؤدي لنزاعات مسلحة، من الممارسات الدولية.

بزشكيان: مستعدون للعودة إلى مذكرة التفاهم

توازيا، أكد الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، اليوم الثلاثاء، خلال كلمته في قمة المنظمة، استعداد بلاده للعودة إلى مذكرة التفاهم المبرمة في يونيو/ حزيران الماضي، بشرط التزام الولايات المتحدة ببنودها. وأكد بزشكيان ضرورة تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لترسيخ الاستقرار ورسم مستقبل مشترك، وذلك بعد تشريحه لأبرز التحديات الأمنية والاقتصادية في المنطقة.

ولفت بزشكيان إلى أن تصاعد التنافسات الجيوسياسية، وتوسع السياسات الأحادية، واستخدام القوة والقدرة العسكرية، وفرض ما وصفه بأنه العقوبات الأحادية وغير القانونية، وتوظيف الاقتصاد والتكنولوجيا كأدوات للضغط، فضلا عن إضعاف المبادئ الأساسية للقانون الدولي، كلها عوامل تثير مخاوف جدية للدول النامية والاقتصادات الناشئة.

أردوغان: حلف مكة يعزز استقرار المنطقة

من جهته، أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن حلف مكة للدفاع المشترك المبرم بين تركيا والسعودية وباكستان «سيساهم بشكل مهم في تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة والعالم». وأضاف، في كلمة ألقاها خلال مشاركته في القمة، أن «حلف مكة القائم على أساس الملكية الإقليمية والردع الجماعي سيساهم بشكل مهم في تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة والعالم».

الدول المؤثرة في قمة منظمة شنغهاي

*جمهورية الصين الشعبية

الصين دفعت باتجاه تثبيت مفهوم النظام الدولي متعدد الأقطاب وتعزيز دور الجنوب العالمي وإصلاح

الحوكمة الدولية، مع التأكيد على الدور المركزي للأمم المتحدة.

الهدف الصيني لا يبدو إنشاء تحالف مضاد للولايات المتحدة، وإنما توسيع المجال الدولي الذي تستطيع بكين التأثير فيه وتقليل احتكار المؤسسات الغربية لعملية وضع القواعد.

*روسيا الفيدرالية

موسكو استفادت سياسياً من انعقاد القمة في ظل استمرار الحرب الأوكرانية والتوتر مع الغرب، ومن استمرار مشاركتها الكاملة في المنظمة.

لكن وجود خلافات بين روسيا والهند، وبين الصين والهند، يجعل توصيف المنظمة كأداة روسية غير دقيق.

المكسب الروسي الأساسي هو منع العزلة الاستراتيجية والحفاظ على المجال الأوراسي مفتوحاً أمام موسكو، وليس فرض أجندة روسية موحدة على أعضاء المنظمة.

*الهند

الهند تمثل أهم عامل يحد من تحول المنظمة إلى كتلة صينية-روسية. عضوية الهند، مع استمرار شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وخلافاتها مع الصين وباكستان، تجعل المنظمة إطاراً للموازنة وليس تحالفاً متجانساً. كما دفعت الهند باتجاه مكافحة الإرهاب وتعزيز الاتصال واحترام السيادة.

وجود الهند داخل المنظمة يمنع عملياً تحولها في المدى القريب إلى كتلة جيوسياسية صلبة ضد الغرب.

اختلافات أعضاء منظمة شنغهاي

-الفرامل الهندية (India Factor):

تمارس نيودلهي دور "الكابح الداخلي"؛ حيث ترتبط بشراكات أمنية مع الغرب مثل حلف Quad وتخوض نزاعاً حدودياً وسياسياً مع الصين. يضمن هذا الموقف عدم صبغ المنظمة بصيغة "تحالف عسكري مناهض للغرب".

-التنافس الصيني – الروسي الضمني:

بالرغم من تقارب المصالح الحالي، تظل موسكو حذرة من التمدد الاقتصادي الصيني المتزايد في آسيا الوسطى "حديقتها الخلفية التاريخية"، بينما ترفض بكين الانجرار خلف الراديكالية الروسية كاملةً لتجنب إغلاق الأسواق الغربية أمامها.

-تحوط آسيا الوسطى:

دول مثل كازاخستان وأوزبكستان تستغل مظلة المنظمة لتحقيق أمنها ومكاسبها الاستثمارية، لكنها تبقي على قنوات دبلوماسية مفتوحة مع واشنطن والاتحاد الأوروبي لمنع الخضوع للنفوذ الثنائي "الصيني-الروسي".

اصدارات شهر آب

(8) مجلات تحليلية وتوثيقية

الموسم الثاني
للإنصات المركزي